جامعة العربي التبسي – تبسة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

انعكاس النزاع اليمني على امن دول مجلس التعاون الخليجي 2011 إلى 2018

مذكرة مقدمة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر L.M.D في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطلبة
– حنان رميدي
– سارة بوعلي

الأستاذ المشرف
د/ سمير كيم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
ا/محمد الصديق بوحريص	استاذ مساعد أ	رئيساً
د/سمير كيم	استاذ محاضر أ	مشرفا ومقرراً
ا/ عبد المجيد سعدي	استاذ مساعد أ	مناقشاً

السنة الجامعية 2019/2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة العربي التبسي – تبسة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

انعكاس النزاع اليمني على امن دول مجلس التعاون الخليجي 2011 إلى 2018

مذكرة مقدمة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر L.M.D في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطلبة
– حنان رميدي
– سارة بوعلي

الأستاذ المشرف
د/ سمير كيم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
أ/ محمد الصديق بوحريص	استاذ مساعد أ	رئيساً
د/ سمير كيم	استاذ محاضر أ	مشرفا ومقرراً
أ/ عبد المجيد سعدي	استاذ مساعد أ	مناقشاً

السنة الجامعية 2019/2018

شكر وعرفان

اله لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك نشكرك ونحمدك حمدا كثيرا طيبا فيه ملك السموات والأرض بجلال وجهك الذي وفقني في انجاز هذا العمل المتواضع كما لا ننسى أن نصلي ونسلم ونبارك على الحبيب المصطفى الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى طريق الإسلام

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف كيم سمير الذي أكن له فائق التقدير والاحترام والذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته وكان لنا السند المتين قيامنا بهذا العمل كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية على رأسهم الأستاذ باديس بن حدة

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا ولم نكن لنصل به ولو فضله علينا

أهدي هذا العمل الى من حمل اسمه بكل افتخار الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من علمني العطاء دون انتظار ليرى ما قد منا بعد انتظار والدي العزيز الحاج مسعود

إلى بسنة الحياة وسر الوجود والقلب الودود وصاحبة العطاء اللامحدود إلى من كان دعاؤها سر الحياة ونجاحي وحنانها بلسم جراحي أمي الحبيبة

إلى القلوب الرفيعة والنفوس البريئة إخوتي إلى أخي الأكبر الذي ساندني طيلة مشواري الدراسي ماديا ومعنويا "رضا" والى آخر عنقود الكتكوت محمد اسلام

إلى رياحين حياتي في الشدة والرخاء أخواتي ليلى وسليمة وفاء ومريبعة وخولة

إلى أ"زواج اخواتي عثمان مصطفى بوزيان سعد

إلى أحفاد عائلة الحاج مسعود وسيم وعز الدين واكرام والمحبوبة على قلبي إسراء الاء الرحمان سيدرا قدر

إلى عمي لزهر وزوجته خالتي ليامنة وأولادهم حكيم وسهام أشواق ،اية والمحبوبة فريال

إلى أخوالي وعمتي وناسة وبناتها وهيبة وشادية ،جميلة ،جهيدة ،فضيلة وأولادها رشدي زكريا سيف الدين

إلى من تعجز الكلمات عن وصفهم ولن أنسى مساعدتهم أبدا زهرقي يونس ،سفيان زديري ،عبيد اسيا

إلى توأم روحي سامية اسمهان سناء سهيلة وصديقتي في المذكرة حنان

سارة

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا ولم نكن لنصل الا مانحن عليه لولا فضل الله علينا

اهدي نجاحي هذا الى النور الذي انار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره الذي بذل جهد السنين من اجل ان اعتلي سلالم النجاح الذي كلله الله بالهيبة والوقار الذي علمني العطاء دون انتظار والدي العزيز بلقاسم .

والى من خص الله الجنة تحت قدميها وغمرتني بالحب والحنان التي اشعرتني بالسعادة والامان الى بسمة الحياة وسر الوجود ذات القلب الودود وصاحبة العطاء اللامحدود امي الغالية ياقوت .

الى نور عيوني اخواتي سعاد خولة فدوى والى دقة قلبي وصاحب العيون البريئة اخي الصغير سهيل .

الى زوج اختي المحترم خليل سوالمية كما اهدي هذا النجاح الى كل من يحمل لقب رميدي من اخوال واعمام وزوجاتهم و خالات وعمات وازواجهم وكل ابنائهم واخص بالذكر جدي رمضان وجدتي فريحة امد الله في اعمارهم كما لا انسى ارواحا غادرتنا لكن عاهدت نفسي ان استحضرهم في افراحي جدي احمد وجدتي سر الهدى وتفاحة ادعو الله ان يجعل مثواهم الجنة .

الى من فاق اخلاصهم كل اخلاص والى كل من كانوا بطيبة تعاملهم وبكرم تفانيهم اكثر من اصدقاء اصدقائي الاعزاء هي فرحة عمر وليست نهاية درب صديقاتي تسابقني الكلمات لشكركم وهيبة، جبونه، تركيا، خديجة، فاطمة، هدى، سناء، سامية، سهيلة، وداد، اسمهان، فهيمة و منية . واخص بالذكر اخواتي التي لم تلدهن امي آسية عبيد و نوال مباركية .

كما لا انسى رفيقة دربي و توأم روحي سارة بوعلي والى كل زملاء دفعتي واساتذة قسم العلوم السياسية

حنان

الملخص:

تستهدف هذه الدراسة التعرض لحدث هام على الساحة الدولية و خاصة العربية منها والمتمثل في التراع في اليمن الذي اندلع في خضم الثورات العربية سنة 2010 ، وتدرس انعكاس التراع اليمني على امن منطقة الخليج حيث تطرح هذه الدراسة اشكالية تتمثل في كيفية تأثير التراع في اليمن على أمن دول الخليج ، من خلال البحث في مختلف المتغيرات التي لها علاقة بهذا التراع ، كما تناولت الدراسة مسار الازمة في اليمن .ومختلف المحطات التي مرت، واهم الاحداث الت رافقتها على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي وتهدف هذه الدراسة ايضا الى ابراز اهم العوامل المتحكم ة في ديناميكيات التفاعل ، والبحث في الاسباب التي ساهمت في اندلاع هذا التراع فالتراع في اليمن مرتبط بعلاقة العداوة التاريخية والتلاحم الجغرافي.وكذا تعدد الاطراف الخارجية للتراع اليمني وأيضا.تفاقم الاوضاع الاقتصادية في اليمن، هذا من جهة ومن جهة اخرى تبحث هذه الدراسة في المىآلات التي ستؤول اليها الاوضاع في اليمن من خلال تناول اهم السيناريوهات المقترحة في ذلك .

tcartsba

this study aimed at exposur to an important in the international arena and a private arab and goal of the conflict of yamen , which broke out in the midst of the arab revolutions in 2010 , considering a reflection of the dispute the yameni on the securty of the Gulf region where put this study problematic is to how to the impact of the dispute the yameni on the security of the Gulf states, by searching in the various variables related to this conflict , as dealt to with the aimed at this study exposur to an important in the international arena and a private arab and goal of the conflict of yamen , which broke out in the midst of the arab revolutions in 2010 , considering a reflection of the dispute the yameni on the securty of the Gulf region where put this study problematic is to how to the impact of the dispute the yameni on the security of the Gulf states, by searching in the various variables related to this conflict , as dealt to with the study the path of the crisis of yemen various stations that passed,and the most important events that accompanied by the internal level and regional levels and the international and this study aims also to highlight the most important factors controlling systems interaction and

look for only reasons that have contribied to in the outbreak of this conflict in yemen linked to the relationship of historical hostilies and cohesion and geographical location as well as the multiplity of the parties of foeign Affairs of yemen and also exaceerbat the economic condition in yemen this on the one hand are looking this study in what what will become the situdy in yemen by eating the most important scenarios propsed in it.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
مقدمة	(06-01)
الفصل الاول: الاطار المفاهيمي والنظري للنزاع اليمني.	(33-06)
المبحث الاول: مدخل للنزاع الدولي.	08
المطلب الاول: مفهوم النزاع والمفاهيم المشابهة.	08
المطلب الثاني: أنواع النزاعات.	12
المبحث الثاني : مقاربة مفاهيمية للامن الاقليمي.	19
المطلب الاول: الامن الاقليمي وحدوده المفاهيمية.	19
المطلب الثاني: صور الامن الاقليمي.	24
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للنزاعات.	26
المطلب الاول: البنائية كإطار تفسير للنزاع.	26
المطلب الثاني: نظرية المركب الامن الاقليمي.	29
الفصل الثاني: الاطار التحليلي للنزاع اليمني.	(68-34)
المبحث الاول : كرنولوجيا النزاع اليمني.	35
المطلب الاول: لمحة عن النزاع اليمني.	35
المطلب الثاني: اسباب النزاع اليمني.	42
المطلب الثالث: أهداف التدخل في اليمن.	49
المبحث الثاني مستويات التدخل في اليمن	55
المطلب الأول: على المستوى الاقليمي.	55
المطلب الثاني:: على المستوى الدولي.	57
المبحث الثالث: المواقف الدولية من النزاع اليمني.	59
المطلب الاول: موقف الاتحاد الاوروبي من النزاع اليمني.	60

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: موقف الامم المتحدة من التراع اليمني.	60
المطلب الثالث: موقف الولايات المتحدة من التراع اليمني.	61
الفصل الثالث: تداعيات التراع اليمني على امن دول مجلس التعاون الخليجي.	(90-69)
المبحث الاول: التداعيات السياسية والامنية والاقتصادية على امن دول مجلس التعاون الخليجي.	70
المطلب الاول: التداعيات السياسية والامنية.	70
المطلب الثاني: تداعيات التراع اليمني على البيئة الاقتصادية لدول الخليج.	74
المطلب الثالث: التداعيات الاقليمية للتراع اليمني على امن دول	77
المبحث الثاني: المواقف الاقليمية من التراع اليمني.	79
المطلب الاول: الموقف الايراني من التراع اليمني.	79
المطلب الثاني: موقف السعودية من التراع اليمني.	82
المطلب الثالث: موقف قطر من التراع اليمني.	89
المبحث الثالث: سيناريوهات التراع اليمني.	93
المطلب الاول: سيناريو تفكك وانهيار الدولة اليمنية.	93
المطلب الثاني: سيناريو استمرار التراع باتجاهه الحالي.	94
المطلب الثالث: سيناريو التغيير نحو اقامة علاقات متوازنة.	95
الخاتمة	98
قائمة المراجع	

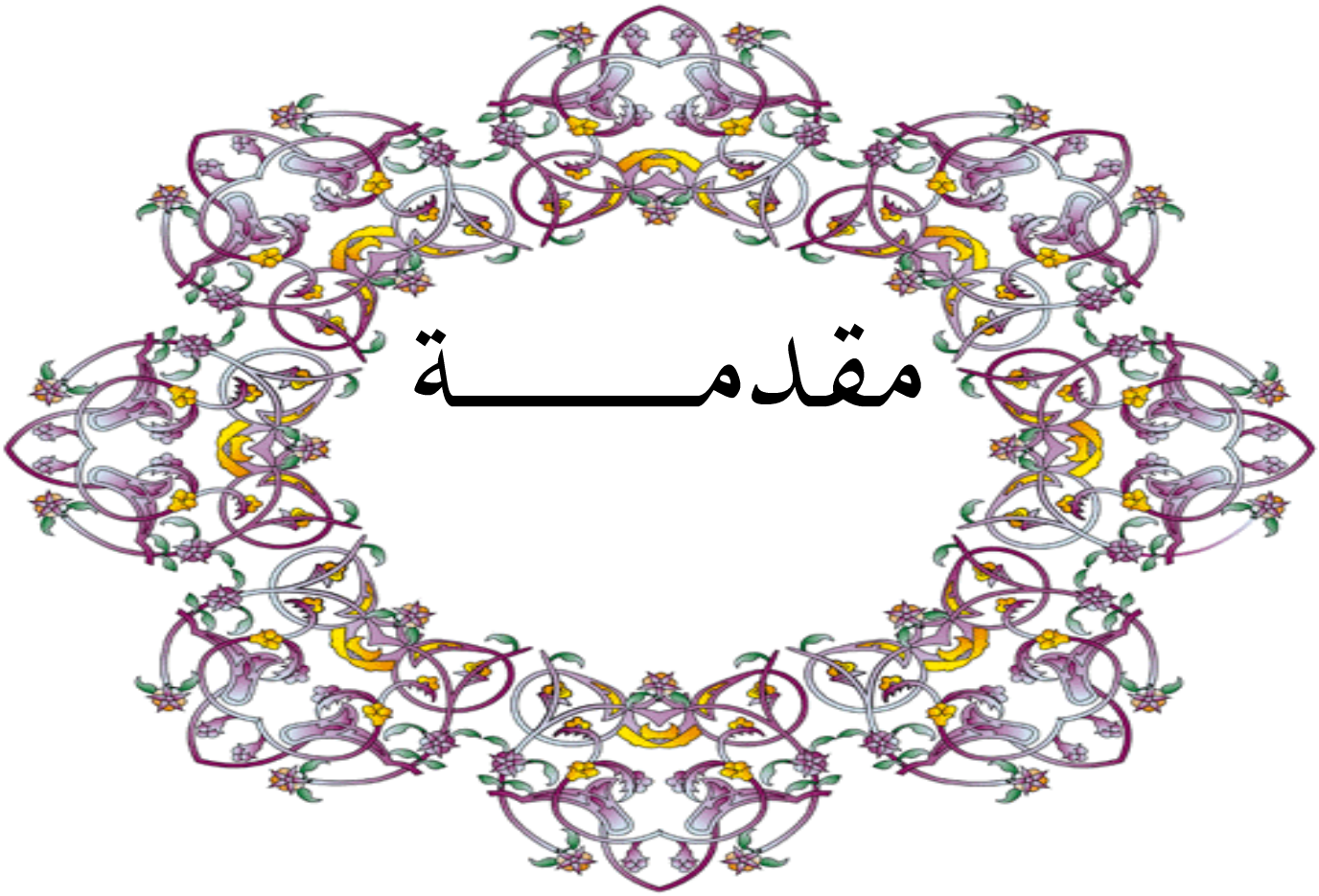
مقدمـــــــة

تعتبر ظاهرة النزاع بشكل عام ظاهرة يعكسها تصادم في الأهداف والقيم والإيديولوجيات بين الأفراد والجماعات والدول ، وهي في الحقيقة ظاهرة معقدة جدا يصعب إرجاعها إلى سبب واحد يحدد بدايتها ويحكم مسارها، الأمر الذي جعل دراسة ظاهرة النزاعات الدولية وأشكالها وأسبابها وسبل واليات حلها يأخذ منطلقات مختلفة.

وعليه فإن فهم منطلقات ظاهرة النزاع وتوسع مسارها وتطورها ودراسة طبيعتها ومسبباتها تساعد على الاقتراب من فهم الفارق بين الطرف والآليات المختلفة لحلها التي تتراوح بين طريقة سلمية وأخرى عنيفة، أو بين طريقة قانونية وأخرى تبدو غير ذلك، خاصة أن النزاعات الدولية في الوقت الحالي، لا تحدد أسلوب الحل بقدر ما تحدد تفاعل مختلف العوامل المؤثرة فيها.

ومع التطورات الخطيرة التي تعرفها الساحة الدولية والتي تأتي في مقدمتها أزمات الشرق الأوسط المتزايدة وما خلفته من اثأر خطيرة خاصة على الجانب الأمني ، حيث أثرت على المنطقة بكاملها تقريبا بشكل كبير

حيث ات هذه التطورات الى تدهور الاوضاع الامنية في مناطق عديدة ، فقد انتشرت العديد من النزاعات والتي زادت من تعقيد المشهد الامني في منطقة الشرق الاوسط وأثرت على ترتيبات الامن الاقليمي والدولي في المنطقة.

وفي هذا السياق ، فإن دراسة النزاعات الدولية في الوقت المعاصر يقودنا إلى دراسة احد النماذج التي تجسد هذه الظاهرة والمتمثلة في النزاع في اليمن ، حيث ان هذا النزاع ومنذ اندلاعه. لم تظهر فيه بوادر للحل او التسوية لنظرا لأن الأزمة اليمنية معقدة التركيب متعددة الجوانب و متداخلة الأطراف و تتكون من شقين داخلي و خارجي، الشق الأول يتمثل بالصراع على السلطة بين القوى السياسية اليمنية التى لا تملك أي مشروع وطني مشترك حتى بالحد الأدنى. وغياب المكون السياسي المنظم الحامل للمشروع الوطني ساعد إلى حد كبير في حدة الصراع في ظل نظام المحاصصة و الفساد و المحسوبية و الإدارة السيئة، و استمرار غياب هذا المشروع يجعل بكل تأكيد حل الأزمة أكثر تعقيداً وتحقيق الاستقرار الدائم أمراً مستحيلاً. والثاني يتجسد بالتناقضات و الصراعات الإقليمية و خاصة بين السعودية وإيران اللتان تتنافسان على الدور الإقليمي و السعي نحو بسط استراتجياتها في ظل

المعطيات و المستجدات الدولية و ازدياد التحديات الأمنية بشكل غير مسبوق في المنطقة العربية في ظروف عملية الانتقال التدريجي إلى النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب.

هذه التطورات الخطيرة للأحداث أجبرت دول مجلس التعاون على أعادت حساباتها حسب المعطيات الجديدة في المشهد اليمني بأبعاده الإقليمية و أن كان بمستويات ليست بالضرورة متساوية "لأن كل دولة لها رؤيتها التي تنسجم ومصالحها وعلى الرغم من التباين فيما يتعلق بالموقف من الإسلام السياسي وخاصة بين قطر و الأمارات و السعودية إلا أنها تمكنت في تبنى موقف موحد تمخض عنه اتخاذ القرار بالتدخل العسكري بأستثناء عمان التي مارست موقفاً محايداً نظراً لعدد من الاعتبارات من بينها التوجهات الرئيسية لسياستها الخارجية القائمة على النأي بالنفس و الحدود المشتركة مع اليمن و أيران وعلاقتها المميزة مع طهران وعدم قناعتها بأفق الحل العسكري.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة انعكاس النزاع اليمني على دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى زيادة التدخلات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مسار الأحداث ،حيث يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف اثر النزاع اليمني على الاستقرار الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي؟

الأسئلة الفرعية

1 - أي مدلول تحمل ظاهرة النزاعات الدولية وما علاقتها بالأمن ؟.
2 - ما طبيعة النزاع الدائر في اليمن وأي أجندات تحكمه؟.
3 - ما هي مآلات النزاع اليمني ومخرجاته على الساحلة الإقليمية؟

فرضيات الدراسة:

1- يمكن فهم علاقة النزاع بالامن من خلال النزاع في اليمن

2- تعدد الاسباب واختلاف الاطراف المشاركة في النزاع اليمني زادت من تعقيد طبيعة النزاع .

3- يؤدي اللإستقرار الداخلي في البيئة الأمنية اليمنية إلى تأثر البيئة الأمنية الإقليمية.

أهمية الدراسة: تنقسم اهمية الدراسة الى :

أهمية موضوعية :تتمثل أهمية هذه الدراسة من الناحية الموضوعية في:

- تقديم اطار معرفي حول ماهية النزاعات واسبابها وطرق حلها ،
- وضع اطار مفهوماتي للأمن وعلاقته بالأمن الاقليمي،
- وضع اطار تحليلي للنزاع في اليمن ومعرفة مختلف الجوانب فيه،
- اعطاء تصورات معرفية حول ما يتعلق بالنزاع في اليمن وتاثيره على منطقة الخليج،
- محاولة وضع سيناريوهات مستقبل النزاع في اليمن ومستقبل الأمن في المنطقة ،

اهمية عملية : تتمثل الاهمية العملية لهذه الدراسة في :

- التعرف على النزاع في اليمن ومختلف اطرافه
- مساعدة الطلبة والباحثين في ايجاد
- اعطاء المهتمين وصناع القرار تصور حول هذا النزاع وبالتالي المساهمة في ايجاد الحلول .
-

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة على إلى نقاط عديدة نوجز أهما في النقاط التالية:

1-التعرف على الجوانب التي تحدد النزاع الإقليمي في اليمن بين السعودية وإيران

2-تبيان أثر التطورات الراهنة التي تشهدها المنطقة على طبيعة هذا النزاع

3-معرفة أهداف الإيران والسعوديةوالنزاع في اليمن

أسباب اختيار الموضوع:

1-أسباب ذاتية:

- تعود الرغبة الشخصية في دراسة موضوعات المتعلقة بالنزاعات الدولية.

- رغبة في التطرق الى موضوع جديد في الساحة الدولية خصوصا ما يتعلق بأطراف دول مسلمة

2-أسباب موضوعية :

- الموضوع محل الدراسة هو ضمن حقل العلاقات الدولية.

- يتعلق بأحد أهم فروع التخصص وهو النزاعات الدولية.

- إضافة إلى أنه موضوع الساعة ولا تزال مستجداته قائمة.

مجال الدراسة :

1-**الحدود الزمانية :** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2011 وهي بداية الثورات الربيع العربي ،حيث بدأت بوادر النزاع اليمني الى 2018 تزامنا مايشهده الصراع السعودي الايراني في اليمن

2-**الحدود المكانية** :تمسح هذه الدراسة دولة اليمن بمختلف اقاليمها ومناطقها ، وتمتد لتشمل منطقة الخليج العربي وصولا الى ايران.

الإطار المنهجي الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في تحليل متغيراتها ودراسة مفاهيمها على جملة من المناهج العلمية التي تساعد على فهمها وتحليلها من ثم محاولة تركيب بعض النتائج وهي كتالي:

1-**المنهج الوصفي**:والذي يتم فيه وصف مشكلة الدراسة وأبعادها والعمل على تحديد المتغيرات والعوامل الإقليمية للتراع اليمني

2-**منهج دراسة الحالة** :ساعدنا هذا المنهج على دراسة حالة اليمن إلى إطار الجوانب المتعلقة بالتراع اليمني 2011 الى غاية2018.

- **النظريات**: كذلك ترتكز هذه الدراسة على نظريتين رئيسيتين من نظريات العلاقات الدولية هما:

1-**النظرية الواقعية** :من خلال ظهور الردع الأمني للسعودية في زيارة قوتها وترسانتها العسكرية بالتدخل في اليمن وكذلك إيران في ردع انتشار الحوثي

2-**النظرية البنائية**:تأثير الأفكار والدين والهوية على السعودية والتخوف من تصدير الفكر الشيعي لإيران من قبل اليمن

المفاهيم المحورية للدراسة:

1-**الحركة الحوثية**: هي حركة دينية ذات تنظيم سياسي وعقائدي ،يسعون لاسترداد الامامة ويعتنقون أفكار وعقائد الاثني عشرية والحركة أصلها فرقة من فرق دينية تسمى بالجارودية وهي أقرب الفرق الاثني عشرية

2-**الربيع العربي** : ظهر هذا المصطلح على لسان أكبر صناع القرار السياسي الأمريكي أوباما ووزير الخارجية هيلاري كلينتون على أثر الثورات الشعبية التي جرت على الساحة العربية والتي أطاحت ببعض رموز النظام السياسي العربي

3- **الحراك الشعبي**:هو أحد مظاهر التغيرات العميقة التي شهدتها العالم خلال السنوات القليلة الماضية وقد بدأ الحراك الشعبي في كل من تونس وليبيا ومصر وتبناه المواطن العربي إلى حقه المشروع في الحياة الكريمة

4-**عاصفة الحزم** : إطلاق عاصفة الحزم على عملية التحالف العشري في اليمن واعتمادها على الملك سلمان كي يحمي الأمن الوطني السعودي والعربي المهدد من الانهيار اليمن واستخدام اليمن كرأس حربة لتطويق السعودية وتكريس المشروع الإيراني

أدبيات الدراسة : يعد موضوع الدراسة من المواضع الحساسة لما له من أهمية خصوصا فيما تعلق بالجانب الأمني والذي لقي اهتمام واسع في مراكز البحوث والدراسات حيث نجد من أهمها:

- 1-عبد العزيز فرحات ،تصور **استراتيجي لمواجهة النفوذ الايراني في اليمن وانعكاساته على أمن المملكة العربية السعودية** .رسالة ماجستير ، حيث سعت هذه الدراسة إلى تقديم حلول واقتراحات حول مساعي الخروج والتضييق على النفوذ الايراني في اليمن، ومختلف ما ينجر عن هذا على كافة المستويات أهمها الاستراتيجي والأمني والعسكري، الأمر الذي يمس بأمن المملكة العربية السعودية بشل مباشر.
- 2-صالح يسري مهدي، **السياسة الخارجية السعودية في المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة عام2012**، حيث تركز هذه الدراسة على مخرجات السعودية في هذه المنطقة وتدخلاتها المتكررة خصوصا في اليمن ومحاولتها صد المد الشيعي وجعل أمنها من أمن اليمن وان اليمن يعد البوابة المشتعلة التي تفتح النار على المملكة السعودية.
- 3-سفيان أحمد محمود: **السياسة السعودية في ضوء الحراك الشعبي اليمني(2011-2015**)رسالة ماجستير، حيث تبرز هذه الدراسة مدى تعاطي السعودية مع القضية والأوضاع الأمنية اليمنية.
- 4-henderson .simon :**souadia policy an unlikely weapon to pressure iran 2015**

تناولت هذه الدراسة الاستراتيجية السعودية في مواجهة ايران من خلال التدخل في اليمن.

لتأتي هذه الدراسة في محاولة منا لفهم كيفية تأثر النزاع اليمني على الاستقرار الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي ومدى انعكاسات هذه الأزمة خصوصا في الجانب الأمني ، فقد ربطت هذه الدراسة بين متغيرين هما الامن والنزاع ، حيث تناولت العلاقة بين هذين المتغيرين بدراسة انموذج النزاع في اليمن .

تقسيم الدراسة : لنتاول هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول حيث كانت على النحو التالي :

الفصل الاول: كان بعنوان مدخل مفاهيمي ونظري للامن الاقليمي والنزاع والذي نتاول مختلف المفاهيم والنظريات المتعلقة بالامن الاقليمي والنزاعات وذلك من خلال ثلاث مباحث المتمثلة

المبحث الاول: مدخل للنزاع الدولي

المبحث الثاني : مقاربة مفاهيمية للامن الاقليمي

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للنزاعات

اما الفصل الثاني فقد احتوى على دراسة تحليلية للنزاع في اليمن من خلال البحث اسباب ومسارات ونتائج النزاع اليمني ومختلف الاطراف المشاركة فيه ، من خلال ثلاث مباحث وهي :

المبحث الاول : كرنولوجيا النزاع اليمني

المواقف الدولية من النزاع اليمني.المبحث الثاني

المبحث الثاني مستويات التدخل في اليمن

الفصل الثالث: تحت عنوان تثير النزاع اليمني على الامن في منطقة الخليج ، حيث تناول مختلف التداعيات والانعكاسات التي خلفها النزاع في اليمن، ومآلات هذا النزاع المتمثل في السيناريوهات المختلفة التي تم الاعتماد عليها، من خلال هذه المباحث:

المبحث الاول: التداعيات السياسية والامنية والاقتصادية على امن دول مجلس التعاون الخليجي

المواقف الاقليمية من النزاع اليمني.

المبحث الثاني: المواقف الاقليمية من النزاع اليمني.

المبحث الثالث: سيناريوهات النزاع اليمني.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي

ونظري للتراع اليمني

قد تختلف طبيعة النزاع بحسب موضوعه وكذلك إن كل نزاع ينفرد بخصائصه ومستوى حدته وطبيعة موضوعه، إلا أنه غالبا يتعدى غيره من النزاعات واتخاذ القرارات الاستراتيجية في استخدام العنف أو التفاوض كلها تجدها في النزاع ، وبوجود هذه العلاقات بين الدول قد تتولد نزاعات توصف بالدولية بسبب الخلافات حول أسلوب تنظيم وحكم العلاقات الدولية والذي يرجع بدوره إلى تشابك وتعارض المصالح المختلفة بين أطراف تلك العلاقة، وفي الوقت الحاضر فإن النزاعات الدولية لا تعد ولا تحصى مما جعل موضوع النزاعات الدولية يحظى باهتمام أكبر وهكذا وسائل وأليات حله أصبحت موضوع خصبا قابل للاهتمام والتمحيص، لذا يعتبر موضوع النزاعات الدولية وحلها موضوع الساعة. وعلى ضوء ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المبحث الأول النزاعات الدولية مفهومها والمفاهيم المشابهة للنزاع وأنواع النزاعات وكذلك في المبحث الثاني سيتم التطرق إلى الامن الاقليمي أما المبحث الثالث سنتطرق إلى النظريات المفسرة للنزاعات الدولية.

المبحث الأول : مدخل للنزاع الدولي .

لقد أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة معطيات جديدة نتيجة المتغيرات التي أصب يقوم عليها النظام الدولي الجديد من تغيير في المفاهيم والنظريات والمرتكزات في الميدان والمعاملات، هذا ما جعل بعض المفاهيم والنظريات السابقة لا تصلح لفتر ما بعد الحرب الباردة، بالاضافة إلى تزايد درجات التعقيد والتداخل في مواضيع العلوم السياسية خاصة في العلاقات الدولي منها وما يتعلق بالأمن بجميع قطاعاته في ظل تحول دور الفاعل، والعلاقات بين الدول غالبا بنشوب خلافات ونزاعات، يسعى المجتمع الدولي برمته إلى إيجاد حلول مناسبة لحلها وتفادي حدوثها أو تكرارها في المستقبل وذلك من خلال وضع ضوابط تسير العلاقات بين الدول.

يعتبر الاطار المفاهيمي مدخلا مهما لدراسة أي موضوع، فهناك طريقة تستطيع تحديد المفاهيم المحددة لمتغيرات الدراسة وضبطها، كما يعد للتراعات أنواع تختلف حسب تصنيفاتها وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث إلى تعريفات مختلفة وأهم المفاهيم المتشابهة للتراع وأنواعه.

المطلب الأول : مفهوم التراع والمفاهيم المشابهة.

أولا: مفهوم التراع

1: تعريف التراع لغة.

والتراع من الفعل نزع ويعد مفردا وجمعه نزاعات وقوله فلان في التراع أي خلع الحياة، ونازعه منازعة، أي جاذبه في الخصوصية، وبينهم نزاعة (بالفتح) أي خصومة في الحق، التنازع التخاصم ونازعت النفس إلى كذا نزاع بمعنى اشتاقت وأنتزع الشيء فأنتزعه أي اقتلعه فأقتلع تنازع القوم أي اختصموا.[1]

وجاء معنى التراع في "قاموس الهدى" مشتقا من نازع نزاعا منازعة فتقول فلان نازع فلان في كذا خاصمه وغالبا وتنازع القوم: اختلفوا وتنازع القوم على شيء تجاذبوه.

[1] جمال الدين بن محمد بن مكرم ،**لسان العرب من منظور الافريقي المصري**،(لبنان: دار بيروت للطباعة،(د،س،ن))، ص251.

2: تعريف الاصطلاحي: تعددت مفهوم النزاع حسب المفكرين:

أ- حسب المفكرين الغربيين:

حسب "**ريمون آرون Raymond A**" : على أنه نتيجة تنازع بين شخصين او جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة.[1]

حسب "**جوزيف ناي**" يرى بأن المنازعات الدولية لابد أن تكون جزءا أساسي يدرس سبب تعقيد النزاعات الدولية ضمن تعقيدات السياسة الدولية حتى يمكن الوقوف وفهم الظاهرة التنازعية ويمكن أن نستدل من كلام جوزيف ناي أن النزاعات الدولية معقدة وتتطلب فهم وجهد كبير من أجل إدراك أبعاد الظاهرة التنازعية في ظل التعقيدات التي يعرفها العالم على جميع المستويات ويمكن أن ندرك هذه الصعوبة بدلا من مفهوم النزاع في حد ذاته أي نجد مفهوم واحد يحمل دلالات عديدة تختلف حسب المدرسة التي ينتمي اليها كل باحث متخصص في النزاعات.[2]

ب- حسب المفكرين العرب:

يعرفه الدكتور "**يوسف ناصف**": بأنه تصادم أو تعارض بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين الأطراف أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره.[3]

يعرفه أيضا الدكتور "**سموح**": بأنه خلاف نشأ بين دولتين حول موضوع قانوني أو بسبب طارئ أو اجراء تتخذه أحدها ويثير تعارض من مصالحها الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية أو يؤدي إلى تعديل رئيسي في الأوضاع الراهنة.[4]

---

[1] جيمس دورتي ، ترجمة :وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،(الكويت: كاضمة للنشر والتوزيع،1985)، ص140.

[2] جوزيف ناي، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**،(مصر: الجمعية المصرية،1997)، ص15.

[3] يوصف ناصيف، "**النظرية في العلاقات الدولية**"،(بيروت: دار الكتاب العربي،1985)، ص160.

[4] كمال سعداوي، **التسوية للنزاعات الحدودية الافريقية: دراسة نظرية وتطبيقها**،مذكرة ماجستير: (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،1997)، ص43.

التعريف الإجرائي للنزاع : حيث أنه ينشأ على شكل أزمة وتتطور بعدها إلى نزاع قد يكون على شكل نزاع عسكري أو ويتطور إلى أشكال أخرى اقتصادي ،أمنية أو إعلامية بسبب تعارض وجهات نظر القانونية للدول لتحقيق مصالحها مما يؤدي بذلك إلى استعمال العنف اذ لم تجد له الحل بواسطة طرق سلمية .

ثانيا: المفاهيم المشابهة: ومن بين المفاهيم المرتبطة بالنزاع هي:

الحرب: الحرب مصطلح مشابه للنزاع وكثيرا ما يطلق كمرادف للنزاع إلا أنه هناك فرق بين النزاع والحرب تختلف عن النزاع شكلا ومضمونا فالحرب هي صراع عسكري بين دولتين، عبر قواتهم المسلحة ذات التنظيم والتدريب والقيادة التي تتخذ قرار خوض الحرب فإن النزاع قد نشأ بدون أن يتم له الاعداد الذي تتطلبه الحرب والحرب تحكمها قواعد قانونية خاصة تختلف بالإعلان عنها وكيفية إدارتها وإيقافها.[1]

التوتر: يختلف التوتر في النزاع إذ يشير التوتر إلى حالة عداء ووف وشكوك بتبيان المصالح أو ربما السيطرة أو تحقيق الانتقام أو التوتر حالة سابقة على النزاع وكثيرا ما رافقت انفجار، والنزاع إن أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بأسباب الصراع كما أن التوترات إذ تحولت إلى شكل خطير قد يكون بدوره عاملا مساعدا أو رئيسا لحدوث النزاع.

ويعتبر التوتر بداية لحالة نزاعيه ولا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون، بينما النزاع هو حالة لا تتضمن علاقات تعاون.[2]

الاطراف التي تعرف التوتر في علاقاتها لم تدرك بشكل كاملا وجود تعارض أو الاختلاف الصريح بين مصالحها، ولكن التوتر كمرحلة سابق للصراع لا يؤدي وحده إلى صراع وإنما ذلك يعود الى ميل الاطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع بمعنى أن الشك والريبة وعدم الثقة بين اطراف النزاع، ويذهب "هولس" في

[1] سعداوي ابراهيم الحسن، **حل النزاعات بين الدول العربية**، (بغداد: دار الشؤون الثقافية ،1978)، ص29.

[2] حشاش فاطمة الزهراء، **النزاعات الدولية في فترات الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة**، مذكرة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية،2008)، ص150.

هذا الاطار الى انه العداوة والريبة والشك لم تكن شروط كافية لحدوث صراع أو أزمة، أي أن التوتر قد لا يتحول إلى صراع إذ تمكن الأطراف للحد من شدة التعارض في المواقف.[1]

وذلك بإدارة هذا التوتر بطريقة والتوتر من الطرف الأخر والرغبة في الانتقام والسيطرة، ليعبر عن بروز نزاع بعدما كان هذا الأخير كامنا، وعند المقارنة بين التوتر الدولي والنزاع الدولي فإننا نجد أن التوتر الدولي يسبق النزاع الدولي وأقل حدة منه، ولا تتصور وجود هناك نزاع دولي بلا توتر، ومنه فإن النزاع الدولي أهم وأشمل من التوتر فعلاقة التوتر الدولي بالنزاع هي علاقة جزء بكل فكلما كانت درجات التوتر الدولي خطيرة، تتميز بالشك والتناقض في المصالح وإظهار سلوك واستمرار الأطراف في هذا الوضع فإن ذلك يمهد احتمال الدخول في نزاع دولي والعكس صحيح.[2]

الأزمة: فالأزمة تعبر عن وضع نزاعي موقف يمل طابع التهديد والمفاجئة بالاضافة الى كثرة الاحداث التي قد توصل الازمة إلى الحرب إذا لم يتم ادارتها بشكل جيد أما النزاع فهو نقطة تحول هامة في مصار الصراع تعبر عن رغبة طرف من الاطراف الى انهاء حالة الخلاف لصالحه وذلك لاتباع سلوكات المفاجئة وغير متوقع في سلوكات الدول.[3]

الصراع: تبدو العلاقة بين النزاع والصراع من خلال إبقاء النزاع على مسائل معينة لفترة طويلة دون أن يكون هناك حل لها، فعند هذه الحالة يكون النزاع صراعا أو عندما يهدد أحد الاطراف باللجوء الى استخدام العنف في حل النزاع وهو يجعل المطلعين في تداخل أحيانا إذ يتطلب الصراع الغامض إلى نزاع مع وجود عوامل أخرى قد تتدخل في هذا وذاك، فالنزاع قابل للتسوية لأنه يحفظ مصال الاطراف اما الصراع تسويته أصعب من النزاع.[4]

---

[1] عبد السلام جحيش، سليمان أبكر محمد، **دور الأطراف الخارجية ي النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في دارفور**"،(ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،ط1،2018)، ص11.

[2] **المرجع نفسه**، ص15.

[3] موسى بن قيصر، **البعد الجغرافي في النزاع الفلسطيني**، مذكرة ماجستير: (جامعة الحاج لخضر: كلية العلوم السياسية، 2008)، ص17.

[4] حسين قادر، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، (باتنة: منشور حبر بيلس،2007)، ص20.

المطلب الثاني: أنواع النزاعات.

إن النزاعات تقع بين الدول حول قضايا القانون الدولي المختلفة كما أنها تنتسب حول المسار الصحيح لخط الحدود البرية والبحرية المختلفة وقد تتعلق بالاستثمارات وانتشار الاسلحة والاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية وكذلك ظاهرة الهجرة غير الشرعية وممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها فيؤدي نشوبها إلى توتر في العلاقات الدولية فهي تختلف تصنيفاتها إلى نزاعات دولية ونزاعات داخلية.

أولا: النزاعات الداخلية.

يعرف بعض الباحثين النزاع الداخلي بأنه التنازع بين مجموعات مختلفة (عرقية، سياسية، دينية)من خلال مخالفات غير منطقية لأطراف الحياة اليومية للمجتمع ولكن ممارساتها عبر المنطقة لا تمنع حقيقة وجود أسباب وغايات ومطالب منطقية تقف وراءها كما هو في مطالب العديد من الأقليات المكونات الدينية والعرقية والسياسية قد ورد في التاريخ الاسلامي.[1]

وبالنسبة للنزاع الداخلي يتصف بأنه كبير يقتصر من حيث جوهر إشكالية في الغالب على مسألة تقسيم الثروة في الوقت الذي يتعمق النزاع عندما تؤثر فيه العوامل الاثني والقبلية والدينية والمذهبية حيث أن هذه العوامل تزيد من الانقسام والانشقاق الداخلي وينعكس بتالي على التمسك السياسي والاجتماعي والامني في الدول وقد يمتد هذا النوع من النزاعات العرقية العنيفة لدول الجوار وهذا يزيد من حدته وتأثيره من خلال الدعم الخارجي من القبائل والاثنيات الممتدة لدول الجوار أما النزاعات الداخلية الصغير فلا ترتقي الى درجة تهديد السلطة القائمة بحيث يقتصر على مجموعة من المطالب المتعلقة بالحريات العامة والانفتاح الديمقراطي والمطالب بالمشاركة في الحياة السياسية وتوفير الخدمات ويمكن احتواء هذه النزاعات بالحوار والوسائل وتحقيق حقوق المواطنة.[2]

قد تختلف طبيعة النزاعات الداخلية بسبب موضوعها وصحيح بأن كل نزاع داخلي ينفرد بخصائصه ومستوى حدته وطبيعة موضوعه إلا أنه غالبا ما تتوافق هذه النزاعات مع بعضها بمميزات مشتركة مثل الشعور بالغضب والاحباط والخوف وفقدان التواصل والميل إلى لوم الاخر أو تجريده من إنسانيته والتصعيد واتخاذ

[1] مصطفى عثمان إسماعيل، **إدارة النزاعات بين الاسلام والغرب**،(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2014)، ص3.

[2] عبد الحفيظ شنان، **نزاعات الدول الداخلية الاسباب والتداعيات**، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة،،2015)، ص18.

القرارات الاستراتيجية في استخدام العنف أو التفاوض أو الوساطة فالشكل قد يتغير ولكن الخصائص متشابه إلى حد كبير.[1]

ثانيا: أنواع النزاعات الداخلية.

اذ قامت النزاعات الداخلية فهي لديها عدت أسباب إما حرب أهلية تهدف إلى تغيير النظام القائم أو نزاع بين جماعتين متعارضتين أو أكثر يسعى كل طرف إلى الوصول إلى سد الحكم وغيرها والتي تختلف صورها وتتعدد ولكنها تشترك في الوحشية وعدد الضحايا نظرا للطبيعة الخاصة التي تتميز بها من معرفة المقاتلين لبعضهم البعض والحقد الذي يكنه كل طرف للآخر وعادة ما تكون نتائج النزاعات الداخلية المسلحة إلى انهيار مؤسسات الدولة وانتشار العنف والفوضى وهي الحقيقة التي أكدتها أعلب الحروب الداخلية والتي اتخذت في الغالب شكل الحروب الدينية أو العرقية وأصبحت أحد ملامحها الرئيسية عدم الاستقرار السياسي والنزاع على السلطة .[2]

أولا: النزاعات الداخلية:

1 – النزاع السلمي:

عندما تتحقق المصالح والمطالب المتعارض باستخدام آليات مقنن يصبح النزاع سلميا وفي هذه الاليات، الدساتير والقوانين والتكوين الاسري والعشائري ونظم التحاكم والاكام الدينية والاعراف والتقاليد والقوانين والحوار والمؤتمرات وممارسة الطرق الديمقراطية وتطبيقها على أرض الاقع وتراوح هذه الاليات بين كونها غير رسمية وكامنة في العقل الاجتماعي والفردي وبين كونها رسمية ومدون .[3]

2 – النزاع العنيف:

يصبح النزاع عنيفا عند تتخلى الاطراف عن الوسائل السلمية وتحاول السيطرة أو تدمير قدرات المخالف لها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة وكما ذكر سابقا فإن النزاع لا يحدث إلا في ظل توفر ظروف موضوعية

[1] كمال حداد، **النزاعات الدولية**، ((د، ب، ن): الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع،1997)، ص13.

[2] بازغ عبد الصمد، "النزاعات المسلحة غير الدولية"، **جريدة الحوار المتمدن**، ع 3627، (3-12).

[3] أمجد علي حسين، **الفدرالية كل للنزاعات في المجتمعات التعددية: العراق نموذجا**، رسالة ماجستير: (جامعة دمرك: قسم القانون، 2010)، ص31.

أو شخصية محددة. [1]ام تيارات سياسية ، أنواع القوة المستخدمة وطرق الاكراه مثل أسلحة الدمار الشامل والارهاب والاتفاقيات والانقلابات والابادة الجماعية وانتهاك حقوق الانسان والتطهير العرقي والفضاء الجغرافي حيث تتم المجازر وعمليات التخريب والتراعات الدولية والداخلية.[2]

تختلف مستويات التراع (سلميا كان أم عنيفا)في درجات التعاون والعداء فبعضها ينتهي بسلام ودون أي إكراهات أو عنف في حين يرتفع بعضها الاخر إلى أعلى درجات الصدام والمواجهة وشمل الاضطهاد والايذاء الجسدي ويمكن توزيع هذه المستويات لتبدا من التناغم المصالح المختلفة للأطراف إلى الحرب الشاملة ويعني هذا وجود تداخل بين السلام والعنف ويظهر هذا التداخل في المصطلحات متدرجة مثل : الحرب المشتعلة والحرب الباردة والوجود المشترك أو التعايش والتنافس والصمود والتحالف والاتحاد والعلاقات الخاصة.[3]

ثالثا: التراعات الدولية.

تعتبر العلاقات بين الدول حقيقة لا يمكن إنكارها وبوجود هذه العلاقات قد يتولد نزاعات توصف بالدولية بسبب الخلافات حول أسلوب تنظيم في حكم العلاقات الدولية والذي يرجع بدوره إلى تشابك وتعارض المصالح المختلفة بين أطراف تلك العلاقة. و في الوقت الحاضر فإن التراعات الدولية لا تعد ولا تحصى. مما جعل موضوع التراعات الدولية يحظى باهتمام كبير خاصة التراعات الحدودية.

1-تعريف التراعات الدولية.

التراعات الدولية هي تلك الادعاءات المتناقضة بين شخصين دوليين أو أكثر يتطلب حلها تبقا لقواعد المنازعات الدولية الواردة في القانون الدولي كما يمكن تعريفها على أنها التراعات التي تنشأ بين دولتين أو شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي ويتضمن وجود مطالب وادعاءات من قبل أحد الاطراف الدولية بخصوص مسألة أو موضوع محدد وأن تتقابل هذه المطالب أو تلك الادعاءات برفض أو ادعاءات من جانب الطرف الأخر

[1] حسين، **مرجع سابق**، ص32.

[2] "أنواع الصراع ومفهومه"، (قسم البحوث والدراسات) على الموقع الالكتروني: http//www.aljazeera.net، (2018/12/05).

[3] **المرجع نفسه.**

وقد اعتبرت مكمة العدل الدائمة لدى عصبة الأمم المتحدة النزاع الدولي هو كل خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما.[1]

فالنزاعات الدولية ليست مجموعة أحداث منعزلة تجري عملية تغطيتها إخباريا إنها تركيب معقد ومتشابك يضم جوانب وأبعاد متعددة وهي لا تحدث في فراغ بل هي بنت مجتمعها وعصرها ونتائج ظروفها بمعنى أنها تحدث ضمن سياق معين وغالبا ما يتم تفسير النزاعات من منظومة العلاقات الدولية.

وهو أيضا النزاعات الدولية تحدث نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم القبول بالوضع القائم أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة بمحاولة تغيير الوضع باستخدام وسائل سلمية أو القوة المسلحة.

إذن النزاعات الدولية تكمن في عملية تفاعل بين طرفين اثنين على الاقل ويشكل هذا التفاعل معمارا أساسيا لتصنيف النزاعات بشكل واضح.[2]

ويقصد بالنزاعات الدولية الخلاف الذي ينشأ بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام على موضوع قانون أو حادث معين أو بسبب تعارض في مصالحها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية وتباين حجمها القانوني بشأنها وقد تدوم أياما قليلة أو سنوات عديدة.[3]

وقد حددت اتفاقيات جنيف الاربع لعام 1949في مادتها الثانية المشتركة النزاعات الدولية بما يلي: تطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر نشب بين طرفين أو أكثر من الاطراف السامية المتعاقدة حتى لو لم تعترف أحدهما بحالة الحرب. وتطبق الاتفاقي كذلك في حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الاطراف السامية المتعاقدة حتى لو لم يواجه هذا الاتلال مقاومة مسلحة وعلى هذا فإن أي نزاع مسلح

[1] الأمم المتحدة، قرار مكمة العدل الدائمة لدى عصبة الأمم، (نيويورك: الجزء الأول، قرار 47/135، 26 مارس 1925).
[2] عبد الحق بن جديد، "الاتصال وإدارة النزاعات الدولية"، **مجلة الفكر** ، ع 11، (ماي2007)، ص82.
[3] حسين عمر التيجاني، **الدبلوماسية وأهميتها لحل النزاعات الدولي**، (أربيل: مركز أبحاث القانون،2003)، ص9.

يعد دوليا أذا كان بين دولتين أو أكثر وكذلك بالنسب للاحتلال أيا كانت مدته وسواء واجه مقاومة مسلحة أم لم يواجه. [1]

2- أنواع النزاعات الدولية.

تتعدد النزاعات الدولية في أنواعها مما أدى إلى التمييز بين نوعين منهما هما النزاعات القانونية والنزاعات السياسية لكن مع مرور الوقت ظهرت أنواع أخرى تم تقديم التمييز بينهم حسب المعايير.

أ- النزاعات القانونية: وهو النزاع الذي يكون فيه الطرفان على خلاف حول تطبيق وضع أو تفسير حكم وهو النوع من النزاع يمكن حله بالاستناد إلى القواعد القانونية ومن ذلك على سبيل المثال والحصر قضية المناطق الحرة. وقضية تونس الاباما. [2]

وكذلك النزاعات القانونية هي تكون متعلقة بحق من الحقوق والحق مصلحة يحميها القانون أو هو نزاع الذي يخضع لقاعدة ثابتة من قواعد القانون الدولي وثمة أشكالا من النزاع واقع من خلال مادتين في ميثاق الامم المتحدة نفهم بأن النزاعات القانونية على أنها خلافات ترفع لمكمة العدل الدولية للفصل فيها وفق القانون الدولي. [3]

ب- النزاعات السياسية: المقصود منها هي تلك الخلافات الناشئة من طلب أحد أطرافها تعديل الأوضاع القائمة ويرى بعض الفقهاء أن هذا النوع من النزاعات غير قابل للنظر فيه من قبل مكمة العدل لأنها نزاعات تلعب فيها الاعتبارات السياسية دورا كبيرا ومهما كمصالح حيوية والمصالح الاقتصادية. وتتميز هذه النزاعات بأنها تنطوي على ادعاءات متناقضة صادرة عن طرفي النزاع كما أنها تدور حول مصال معينة للأطراف ولا يمكن وصفها بالقانونية وقد ذهب فريق من الفقهاء الى جعل معيار تحديد هذا النوع من النزاعات كل الخلافات التي تمس السيادة والمصالح المهمة للدولة. [4]

---

[1] ببدار، **مرجع سابق**،ص24.

[2] علي أبو هاني ، **فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية**،((د. ب. ن): دارالخلدونية،(د.س.ن)).ص9.

[3] عمر سعد الله، **حل النزاعات الدولية**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2005).ص35.

[4] حيرش نور الدين، **"محاضرة المنازعات الدولية والتحكيم الدولي"**.

1 – من حيث أطراف النزاع.

المنازعات الدولية منظور إليها من زاوية أطرافها نجدها متنوعه تبعا لتنوع أطرافها فهناك نزاعات تنشأ بين دولتين أو منظمتين دوليتين أو أي طرفين من أشخاص القانون الدولي وكذلك تنشأ بين مجموعات من أشخاص القانون الدولي وفق ما يلي:

أ–المنازعات الثنائية: هي تلك النزاعات التي تنشأ بين دولتين حول مسألة معينة كالنزاعات الحدودية واستغلال الانهار الدولي المشتركة والحصانات والامتيازات الدبلوماسية وحقوق وامتيازات الاجانب سواء كانت تلك المنازعات القانونية أم سياسية أم فنية وثمة بعض النزاعات وان كانت تشمل أكثر من دولة إلا انها تبقى منازعات ثنائية كأن تقوم دولة باتخاذ اجراءات معينة ضد المبعوثين الدبلوماسيين الاجانب المعتمدين فيها، أو الاجانب على إقليمها لأكثر من دولة فإن كل دولة من هذه الدول تكون في حالة نزاع مستقل في مواجهة تلك الدولة كما يبقى النزاع ثنائيا كذلك وان تدخلت دولة اخرى فيها.

ب–المنازعات الجماعية: ان المنازعات الجماعية هي تلك المنازعات التي تنشأ بين مجموعات من الاشخاص القانون الدولي تقف كل منها اتجاه الاخرى كالأطراف في النزاع ولا جدال ان المنازعات الجماعية تعد من اخطر المنازعات باعتبارها تمس التوازن القائم في المجتمع الذي يحدث في اطاره بل في وجوده ذاته لذلك لا يمكن للمجتمع المعني عدم الاكتراث بوجودها وإنما عليه التعامل معها والسعي لحلها او تضييق نطاقها ولعل هذا النوع من النزاع يؤدي الى انقسام اشخاص القانون الدولي الى معسكرين او اكثر بما من شأنه من النزاع الى ابعد من اطراف التي انقسمت فيه منذ البداية والمنازعات الجماعية اصبحت هي الاكثر نتوجا على الساحة الدولية الى جانب انه لا يخطر على احد مدى خطورتها وحجم الدمار الذي تحدثه ليس لأطرافها فحسب وإنما يتعداها الى الدول المجاورة والمنطقة الاقليمية بأثرها وربما يطال العالم بأسره كما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية .[1]

2–معيار حد النزاع: وتصنف النزاعات حسب الحدة الى نزاعات عنيفة ونزاعات غير عنيفة:

[1] عبد الحميد العوضي القطيني محمد، **الوسائل السلمية لتسوية النزاع الدولي**،أطروحة دكتوراه: (جامعة شندي: كلية الدراسات العليا،2016)، ص ص36-37.

أ-النزاعات العنيفة: يتم استخدام القوة العسكرية في هذه الحالات من النزاعات وهي أعلى مرحلة من النزاعات الدولية تقلها كبر على الأمن والسلم الاقليميين وحتى على استقرار النظام الدولي خصوصا في حالة النزاعات الواقعة في المناطق الحيوية ذات البعد العالمي وكثيرا ما تصنف هذه الانواع من النزاعات بعدد الضحايا الذين تخلفها حيث يقدر بعضها ب25ألف ضحية أو أكثر.

ب-النزاعات غير العنيفة: وهي النزاعات التي لا تصل لدرجة العنف المسلح لكنها تهدد السلم والامن خصوصا في حالة تصاعد التناقض بين الدولتين في رؤيتها للمسائل الاخلاقية.

3-معيار مواضيع النزاع: ويقسمها هولسن الى خمسة مجموعات مركبة وهي:

أ- نزاعات تتعلق بالأقاليم.

ب- نزاعات تتعلق بثروة الاقتصادية.

ج- نزاعات نتيجة عملي بناء الدولة.

د- نزاعات ايدولوجية.

ه- نزاعات العرقية والدينية.[1]

[1] حيرش نور الدين، **مرجع سابق**،ص8.

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية للأمن الاقليمي.

يعتبر الأمن الإقليمي من المفاهيم التي أصبحت تحظى باهتمام كبير من المختصين خاصة في ظل عالم يميز بتوجه نحو الاقليمية، حيث نجد أن هذا المفهوم يطرح بشكل كبير في الدراسات الأمنية المعاصرة خاصة في ظل المدارس الحديثة للأمن، والتي ساهمت في اعطاء وبلورة ابعاد جديدة للأمن، وقد تطور مفهوم الأمن الإقليم عبر مراحل مختلفة ويتداخل هذا المفهوم مع عدت مفاهيم وهذا ما سنحاول التطرق له في هذا المبحث بالتركيز على التعاريف الخاصة به وأهم المفاهيم وديناميكيات الامن الاقليمي والامن الاقليمي كدافع لتحقيق التكامل.

المطلب الأول: الأمن الإقليمي وحدوده المفاهيمية.

مر مفهوم الأمن الوطني بمرحلتين مهمتين نتيجة التطورات العالمية في المرحلة الاولى كان ينظر اليه بالنظرة الاستراتيجية الضيقة وهي صد هجوم عسكري معادي وحماية الحدود من الغزوات الخارجية والمحافظة على الاستقلال الوطني وفي المرحلة الثانية أصبح مرادفا لقدرة الدولة على تأمين مواطنيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ضد الاخطار متعددة فرضتها طبيعة الانفتاح الواسع على العصر الحديث.

أولا: مفهوم الاقليم.

مفهوم الاقليم يرتبط هذا المفهوم في الغالب بتصور الانتماء والهوية على أساس أن المفهوم هو عبارة عن ضرورة قائمة على ممارسات تنظيمية، إدارية، وبملكية جماعة اجتماعية لفضاء تعيش فيه، ومفهوم الاقليم من منطق الفضاء الجغرافي، يعد هذا المصطلح كثير الاستعمال في العلوم الانسانية ويعد مصطلح الفضاء الجغرافي هو مصطلح الفضاء ،حيث يستعمل للدلالة على قطعة الارض المحددة بمركبات فيزيائية اقتصادية اجتماعية، كما يستعمل المصطلح بصيغة الجمع للدلالة على اختلاف الفضاءات الجغرافية مثل الفضاء الجبلي، أو الزراعي أو الصناعي وغيرها.[1]

[1]Grigori Lazard, **promouvoire le devaeloppement des territoires rusaux**,**in ciheam et plan bleu méditerranée** ,(presse des sciences politiques,2003), p 203.

وترجع بداية الجغرافيا الاقليمية الى اليوناني "هيكاتيوس hecataeus" الذي قام بوصف العالم المعمور على أساس إقليمي، ويعتبر هذا العمل بداية الجغرافيا الاقليمية وظهرت فكرة تقسيم العالم الى أقاليم لدى الاغريق، فقد قسم "بوزيدونس posidonies"(50-130ق.م) سطح الارض الى عدة أقاليم، كما أن "بطليموس pitlemaus"(173-75م) قسم العالم المعروف حينذاك إلى سبعة اقاليم مناخية.[1]

الدراسات الاقليمية تمت وتطورت في فرنسا على يد الاستاذ "فيدال لا بلاش fidal la blach"الذي يعد عميد المدرسة الفرنسية بدون منازع، وقد استطاع هذا العالم وضع الاسس المنهجية السليمة للدراسات الاقليمية على ضرورتها لتوضيح أثار العوامل العديدة الطبيعية والسياسية والاقتصادية في تكوين شكل السطح لأي بقعة على سطح الارض، وقد مكنه عمله الجغرافي من تقسيم فرنسا الى اقاليم متعددة ولاحظ ان المدن الاقليمية لها اهمية اقتصادية بالنسبة للإقليم الذي يحيط بها.[2]

فالإقليم يعني مساحة معينة أو حيزا جغرافيا ذا خصائص طبيعية، تاريخية، بشرية، اقتصادية واجتماعية معينة، يتميز الاقليم الجغرافي بمؤامرات ثلاثة: الموضوعية (الواقعية)والخصوصية، ووحدة مكوناته أو عناصره، يتركز اهتمام الجغرافيين على الاقليم الجغرافي البشري بوصفه منظومة مكانية، أي أن تؤخذ بالحسبان بوصفها كلا واحدا لا يتجزأ.[3]

هو مفهوم مكاني يحدد البعد الجغرافي في كثافة التبادل والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي، ويحدد الاقليم عمليا بحجم المبادلات والتدفقات التجارية وصفات مكوناته وقيمته وخبراته المشتركة، فالإقليم هو كيان ديناميكي متحرك فهو ليس مساحة جامدة تقاس بنظام ثقافي أو اقتصادي وسياسي يستمر عبر الازمنة، لذا فإن عبارة الاقليمية تحوي حركية التعاون الاقليمي التي تحدد معدل نمو التفاعل الاقتصادي والاجتماعي لهوية المنطقة.[4]

---

[1] "A Regional Geography of France", Geographical Review, (Vo/.12.Nou.1922).

[2] Gibeat Practical Regionalism in England and wales. The Geographical journal ,(vol94, Na, 1,1939).

[3] "مفهوم الاقليم والبناء الاقليمي": **http;//poliqueetramgere,blogspet.com/2016/07/post784t**، (2018/12/26).

[4] عبدالجليل زايد المرهون "**رؤية في دراسات الجيوبوليتيك**": **http//www.alriyadh.com/1125813.13/01/2017**، (2018/12/26).

والاقليم بمعناه القانوني يتضمن سطح أرض الدولة ما يحيط به من فوق ومن تحت وبسبب الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الدولية اتجهت نظرية الدولة الى الاقرار بضرورة وجود الاقليم في تكوينها، ويحدد هذا الاقليم مدى سيادتها على الذين يقيمون ويمرون بأرضها.[1]

ثانيا: مفهوم الامن الاقليمي.

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الامن الاقليمي من قبل العديد من المفكرين الذين يهتمون بأهمية المنظمات والتنظيمات الاقليمية وعليه نجد العديد من التعريفات التي تناولت المفهوم وحاولت الاحاطة بكل الجوانب المتعلقة به.

1 – حسب المفكرين :

يعرفه الدكتور **"حامد ربيع"**: بأنه اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي الى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الاقاليم الى منع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الاقليم وجوهر تلك السياسة هو التبعية الاقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الاقليم من جانب أخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث.[2]

يعرفه **"سليمان عبد الله الحريبي"**: الامن الاقليمي هذ الذي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها. بما يكفل لها الامن، إذا ما توافقت مصالح وغايات واهداف هذه المجموعة او تماثلت التحديات التي تواجهه وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق اقليمي واحد حيث لا يرتبط برغبة بعض الاطراف فحسب، وانما بتوافق ارادات تنطلق من مصالح ذاتية لكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموعة دول النظام.[3]

---

[1] عبد الجليل زايد المرهون، **مرجع سابق**.

[2] حامد ربيع، **نظرية الامن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الاوسط**،(مصر: دار الموقف العربي،1984).ص38.

[3] عبد الله الحربي، **"مفهوم الامن: مستوياته وصيغته"**، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ،((د، ب، ن):(د، د، ن)،(د،س،ن)).ص18.

يعرفه **"محمد أيوب"**: عرفه بأنه اتخاذ خطوات متدرجة بهدف تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا الى سياسة دفاعية موحدة لمصادر التهديد وسبل مواجهتها.[1]

2 – حسب المنظمات الدولية:

تعرفه **"جامعة الدول العربية"**: الامن الاقليمي هو توثيق الصلات بين الدول الاعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها مع الرص على المصالح المشتركة على كافة الاصعدة، ومنها تحقيق الامن الاقليمي بما يوفر لها الاستقلال الداخلي لكل دولة وعناصر الحماية ضد الاختراقات المحتملة للأمن القومي العربي.[2]

تعرفه **"هيئة الامم المتحدة"**: فهو يشكل البعد الدولي للأمن والمنظمات المعينية به وقد تبلور ذلك بصورة أولية في ميثاق هيئة الامم المتحدة انطلاقا من الفصل الثامن الذي ركز على صلاحية العمل الاقليمي لمعالجة الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين.[3]

وكذلك الامن الاقليمي هو عبارة عن سياسة تنتمي الى اقليم واحد تسعى للدخول في تعاون عسكري أمن لدول الاقليم، لمنع اي قوة اجنبي من التدخل في هذا الاقليم، على قاعدة التنسيق والتكامل الامني والعسكري ويعمل نظام الامن الاقليمي على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لها الامن والاستقرار، إذا ما توقفت مصال وغايات واهداف هذه المجموع، أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المجموعة ضمن نطاق اقليمي واحد.[4]

---

[1] مدحت أيوب، **الامن القومي العربي**،(مصر: مركز البحوث العربية،2003).ص53.

[2] Bary buzay, "peole an fear ,the national security",p142.

[3] لبنى حصاص، **دور التكتلات الاقليمية في تحقيق الامن الاقليمي: دراسة حالة دول شرق أسيا**، رسالة ماجستير: (قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، ص51

[4] خليل سين، "نظام الامن الاقليمي في القانون الدولي"، عبر الموقع الالكتروني التالي:
http:drkhalilnussein.blogspet.com/2009/01/blog-ast1982.html، (2018/12/27)

الامن الاقليمي يعني مجموعة من الدول التي يكون لديها اهتمام مشترك حولها أمنها الوطني والذي لا يستطيع ايجاد حلول منفردة وكذلك الامن الاقليمي هو الذي يعمل عل تأمين مجموعة من الدول بما يكفل لها الامن.[1]

ثالثا: المفاهيم المشابهة للأمن الاقليمي.

1-النظام الاقليمي: هناك العديد من التسميات التي تصنف مفهوم النظام الاقليمي فالبعض يطلق عليه تسمية النظام الدولي التابع، ويطلق عليه أيضا تسمية النظام الفرعي أو النظام الاقليمي ال.... .

ويقصد بالنظام الاقليمي مجموعة من الدول تنتمي الي اقليم واحد وتربطها عوامل مشتركة في المصلحة والبلاد، حيث يقوم أساس التعامل على الشعور الذاتي بالتميز والتعاون وبما التكامل الاقليمي في مرحلة لاحقة في مجالات الاقتصاد والامن المجالات الاخرى.

رغم حداثة هذا المفهوم نسبيا كمستوى للتحليل(النظام الاقليمي)الا انه يمكن ارجاع جذوره الى الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية فترة الستينات ،حيث شكل مفهوم النظام الاقليمي أحد المواضيع الاساسية في مجال التنظيم الدولي، خاصة في ظل الجدل الذي قام حول ما يطلق عليه العالمية في مواجهة الاقليمية ، وأي النظامين يمكن اتباعه، ويتميز النظام الاقليمي بنمط معين من التفاعل بين أطراف ويحكم هذا التفاعل متغيرات أساسا فالأول كيفي يرتبط بمدى خضوع التفاعلات الحادثة في الساحة الدولية الاقليمية لقواعد وقوانين منظمة ومعروفة سلفا ودرجة التزام الاطراف لهذه القوانين، والثاني كمي يتعلق بوصف طبيعة العلاقات السائدة هذه الاطراف التعرف عليها من خلال، تكافئ العلاقات داخل النظام على درجة كبيرة من المشاركة، تكاملية النظام بقدرة النظام على اتجاه طويل المدى.

2-المنظمات الاقليمية: يعد مفهوم المنظمات الاقليمية من المفاهيم التي تتطلب معيارا واحدا في تعريفها وان كلن هناك اجماع على ان المنظمة الاقليمية هي هيئة دائمة تتمتع بالشخصية القانونية وأصحاب هذا الاتجاه

[1] Cherry Balwaca ,la sécurité; definitions,secteurs,et niveaux d'anneaux ulg ac be/1374/indx.php216.

يعرفونها بأنها اتفاق بين مجموعة من الدول يربط بينها رباط جغرافي أو سياسي أو مذهبي كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة.[1]

المطلب الثاني: صور الامن الاقليمي.

تتعدد صور الامن الاقليمي الى الدفاع الجماعي ,الامن المتحد, الامن الجماعي، الامن الشامل، الامن المشترك، الامن التنسيقي والامن التعاوني وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

أولا: الدفاع الجماعي: هو العلاج التقليدي لمعضلة الامن، من خلال تشكيل تحالفات تتعهد فيها الدول بدفاع عن بعضها البعض في مجال تعرض اي عضو لتهديد، وتختار الوحدات السياسية حلفاءها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك او محتمل، وذلك عبر اتفاقيات امنية رسمية، فالعلاقات الامنية الاقليمية التي تتم في سياق تفاعلات صراعية ما تستند على مفاهيم الدفاع المشترك.[2]

ثانيا: الأمن المتحد: هو عبارة عن اجراءات أمنية جماعية تقوم بموجبه مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون لصد أي اعتداء على تلك المجموعة ويكون ذلك بشكل غير رسمي.[3]

ثالثا: الامن الجماعي: هو تنظيم يهدف الى حفظ الامن والسلم من خلال تنظيم يظم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها البعض في حالة تعريض إحداها للهجوم، وهو يستلزم ان الكل لواحد(all for one).[4]

رابعا: الامن الشامل: (global security): اعتمد هذا النظام الامني على ما هو أوسع من الامن العسكري مفهومه الدفاعي، وان كان يشكل احد مكوناته الاساسية، بل يتسع ليضمن جوانب اقتصادية واجتماعية ذات الاهمية القصوى للحفاظ على الامن فالترتيبات الامنية التي تدخل في نطاق هذا النظام يتم من

---

[1] حصاص، **مرجع سابق**، ص ص 7-8.

[2] حصاص، **مرجع سابق**، ص55.

[3] **المكان نفسه**، ص55.

[4] Brain L.Jop; Alliances and regional security development the role of regional Arrangement in the UNS peace and stability.

خلالها التعاون عبر مستويات متعددة، وليس فقط التهديدات المباشرة، وانما نتعامل مع المخاطر والتحديات المرتبطة بجميع الجوانب غير العسكرية في الاطار المجتمعي الشامل.[1]

خامسا: الامن المشترك: يهتم بالبعد العسكري ويركز على القوات الدفاعية ويؤكد على الارتباط الأمني المتبادل محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح على افتراض وجود مصلحة مشتركة بين دول الاقليم في تجنب الحرب.[2]

سادسا: الامن التنسيقي: هو ذلك النظام الذي يتم اللجوء إليه في حالة وجود السياق الاقليمي في حالة تنافسية وسطية، لا تتضمن تعاونا واسعا ولا صراعا مكشوفا، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الاقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون المبني بين وحداته وتقليل حالة الصراع بين أطرافه.[3]

سابعا: الامن التعاوني: هو نظام يتم من خلاله تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الاقليمي المتفق عليها، التي تؤكد الامن المتبادل أكثر من الامن الذاتي، بحيث يكون فيه التعاون شاملا، لا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري للأمن، بل شمل قضايا التماسك الاجتماعي، والنمو السكاني وندرة الموارد، والتنمية المستديمة وقضايا البيئة.[4]

وعلى ضوء ما تم عرضه حول النماذج الامنية التي قد تتخذها ترتيبات الأمن الاقليمي، فإن معظم الدراسات المتعلقة بقضايا الامن تجمع على أنه لا يوجد إطار نموذجي معين ، يمكن اعتماده كنظام أمني إقليمي، فالوحدات السياسية الاقليمية، لها أشكال ونماذج وترتيبات إقليمية مع توافقها مع ظروفها العامة، واحتجاجاتها الامنية ونوعية التهديدات التي تواجهها فتلك الترتيبات كما يرى "جيفري" هي صيغ مركبة تختلف في أشكالها الامنية وأطرافها وأطرها.[5]

---

[1] الحربي، **مرجع سابق**، ص24.

[2] الحربي، **مرجع سابق**، ص24.

[3] **المكان نفسه**ص55.

[4] حصاص ، **مرجع سابق**، ص50.

[5] محمد عبد السلام،ترتيبات الامن الاقليمي فيما بعد11سبتمبر2001، **مجلة دراسات استراتيجية**، ((د،س،ن):مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ع127، (2003).ص10.

المبحث الثالث: النظريات المفسر للتراعات.

من المعروف أن مجال السلام والتزاع كأي حقل علمي آخر مبني على تعددية الاصول الاكاديمية والمنهجية مما يساعد الباحثين في هذا المجال على أن يستعينوا بنظريات واطارات فكرية من مجالات عديدة مثل الاجتماع والاقتصاد والعلوم سياسية. ولهذا الامر كبرى إذ أنه باستخدام نظريات من مجال أكاديمي واحد يستحيل فهم الابعاد والاساليب لتحقيق السلام بحل التراعات سلميا واعتماد الحجة والاقناع بدل اللجوء للعنف واستعمال القوة وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث كإطار لتفسير التزاع ونظرية المركب الاقليمي.

المطلب الأول: البنائية كإطار تفسيري للتزاع.

برزت البنائية كنظرية بارزة في حد ذاتها مع نهاية الحرب الباردة من ابرز دعاتها "بيتر كانز" و "فريدريك كراتوس"و"بيكولا بن أوتاف "و"ألكسندر واندت" الذي لقب بأب البنائية ويرجع الطرح البنائي كبديل للنظريات السائدة في العلاقات الدولية على عاملين:[1]

الاول: الانتقادات التي وجهت للنظريات السابقة بسبب إهمال جوانب كثيرة في العلاقات الدولية.

الثاني: النهاية الغير متوقعة للرب الباردة وفشل النظرية الواقعية في شرحها وتفسيرها.[2]

من هنا اتسع المجال أمام بروز النظرية البنائية، اذ أن المنهج البنائي يتميز عن غيره بأنه يحاول الجمع بين الاتجاهات المادية والفكرية: اذ أن المنهج البنائي يتميز عن غيره بأنه يحاول الجمع بين الاتجاهين المادي والفكري، وتطور هذا الاتجاه من خلال أعمال ألكسندر واندت الذي يعرف البنائية بأنها نظرية بنيوية عن النظام الدولي وتقوم البنائية على:

1-الدولة هي الوحدة الرئيسية لتليل السياسة الدولية.

---

[1] عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007)، ص393.

[2] إكرام بركان ، **تحليل التراعات الدولية المعاصرة في ضوء مكونات التعدد الثقافي في العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير:(جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية،2010)، ص25.

2-البنى السياسية للنظام القائم على الدول هي بنى تذاتانية.

3-تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.[1]

كما ساهمت النهاية السلمية للحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظرية البنائية لأن الواقعي والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما استطاعت البنائية تفسيره من خلال اعتمادها على متغيرين "الهوية والمصلحة" خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها "ميخائيل غورباتشوف" في السياسة الخارجية باعتناقه أفكار جديدة كالأمن المشترك.[2]

زيادة على ذلك بالنظر إلى التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود وبروز القضايا المرتبطة بالهوية فإنه ليس من المفاجئة أن نجد الباحثين قد الى مقاربة تدفع بمثل هذه القضايا الى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام، ويشير البنائيون الى أن الهوية لا تحدد فقط بناءا على دور البنية ذات المادي حسب الطرح الواقعي، بل هي نتاج تفاعلات مؤسسات، معايير وثقافات وبالتالي فإن المسار يبين البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول.[3] وزيادة الى الافتراضات السابقة البنائية فيوجد افتراضين هما:

1-النظام الدولي هو مجموعة من الافكار ونظام من المعايير التي تم ترتيبها من قبل بعض الاشخاص وخاصة في زمان ومكان وهؤلاء الوكلاء الواقع الاجتماعي ويعدون بأنه من خلال الممارسة اليومية كما أن النظام الدولي مبني اجتماعيا وليس معطى مسبق.

2-الوكلاء ليس لهم وجود مستقل في بيئتهم الاجتماعية وهكذا فمصالح الدولة خارجه عن البيئة التي تعمل بها الدولة وتتفاعل ذاتيا مع الدول.

---

[1] بن قيصر، **مرجع سابق**، ص24.

[2] وولت ستيفن، "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاع وزياد زباني، مقالة: **http://www.geocities.com/adelzeggagh/htm**، (2018/12/28)

[3] عمار حجار، **السياسة الامنية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط**، مذكرة ماجستير: (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية،2002)، ص45.

وانطلاقا من هذه الافتراضات تحاول البنائية أن تبني نظرة او تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية أي عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنيوية لذى فهي تحاول اذن ربط البنى، الفاعلين وإدراكاتهم للواقع في علاقة ديناميكانية تعددية الاتجاهات.[1]

وتعتمد البنائية في تحليلها للنزاع الدولي على الربط بين النزاع الاثني والنزاع الدولي، وتستخدم في ذلك مفاهيم: الثقافة، الهوية، الاقتصاد، القوة ، مما يجعلها اطار ا تفسيريا أشمل، حيث تنطلق البنائية من أن البنى الرئيسية تبنى عن طريق الافكار والقيم، أي بعوامل مثالية لا مادية وأن الافكار هي التي تتحكم في سلوك الدولة وميولها للنزاع فالأفكار لها القدرة على تحريك النزاع فهي قد تتول الى شكوك وتكون سببا في الصراع.[2]

تتبنى البنائية مصطلحات قيمية يتناولها الواقعية في تليلها للنزاعات الدولية، من أبرز هذه المفاهيم الهوية، حيث تقوم بدراسة كيفية تسبب هذا المفهوم في الصراع ويقول في هذا الصدد "ألكسندر واندت":"الدولة هي المعطيات القائمة في السياسة العالمية ولكن هنا لا ينفي إظهار الدور المناط بالطبقات والشركات والاثنيات في النظام العالمي "أي أن التركيز على الدول لا يعني إهمال بقية العوامل الاخرى، سوآءا المحلية أو الدولية، فحسب واندت النزاع لا يحدث فقطبين الدول بل قد يكون بين الطبقات، المنظمات والاثنيات باعتبارها فواعل ذات شخصية مستقلة، إضافة إلى الفواعل الغير وطنية والحركات الاجتماعية كالحركات العرقية، كما أن النظرية البنائية ترفض الفصل بين البيئة الداخلية والبيئة الدولية في تليل سلوك الفواعل السياسية من خلال رفضها للمفهوم الكلاسيكي على اعتبار أنها لا تتبع فقط من طبيعة المجتمع الدولي بل كذلك من طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية.[3]

حيث تعكس الدراسات الحديثة والمتزايدة في مجال العلاقات الدولية اهتماما واضحا بتيار البناء الاجتماعي الذي اصبح التيار ال للواقعية والليبرالية ، وقلما يخلو عدد من الكتابات والدراسات العالمية المتخصصة في العلاقات الدولية في السنوات الاخيرة من موضوع يناقش مدخل البناء الاجتماعي، الذي يركز على دور الثقافة

---

[1] حجار ، **نفس المرجع**، ص41.

[2] بركان ، **مرجع سابق**، ص48.

[3] حمايدية عز الدين، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، رسالة ماجستير: (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة)، ص33.

والقيم والافكار في العلاقات الدولية ويتناول قضايا الهوايات والمصالح والمعايير [1]، وتؤثر الهويات التي تضيفها عليهم بينما تقوم في الوقت نفسه بإعادة إنتاج هويتها من خلال التعامل الاجتماعي ومنتج الهوية لا يتحكم فيما تعنيه هذه الهوية للأخرين [2] وإنما يحدد ذلك هيكل التفاعل الاجتماعي. [3] لان من المهم فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية لاستيعاب المخرجات السياسية، حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية القومية للنظام الدولي. [4]

وهذا يؤكد بدوره أن النزاعات الدولية حسب البنائيين لا يعنيها السعي لاكتساب القوة من أجل المصلحة كما يعتقده الواقعيون بل يستمدون في تفسير أشكال النزاعات المختلفة بالتركيز على تفاعلات الوحدات الاساسية، من خلال إرجاع أسباب النزاع إلى التوجه التناعي للهوية الاجتماعية للأفراد والقادة وهي العوامل التي ترى البنائية أنها ليست معطى مسبق بل تحكمه يديرها القادة والانظمة أو الظروف الاجتماعية، فالبعد الهوياتي يلعب دورا في زيادة حدة النزاعات العرقية والاثنية التي يعود سببها إلى اختلاف في التركيبة الثقافية والهوية للأطراف المتنازعة. [5]

المطلب الثاني: نظرية المركب الامني الاقليمي.

أولا: تعريف وتطور المركب الامني الاقليمي.

قدم **"باري بوزان"** مجموع من التعاريف لمفهوم المركب الامني الاقليمي، نذكر منها:

"مجموعة من الدول التي اهتماماتها الامنية الاولية مرتبطة ببعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث أن الامن القومي للدولة الواحدة لا يمكن معتبرا بشكل معقول يعتمد عن الاخرى وهو ما يعني وجود روابط متماسكة نوعا

---

[1] حجار، **مرجع سابق**، ص18.

[2] الكسندر ويتت، تر: عبد الله جبر صالح العيني، **النظرية الاجتماعية السياسية الدولية**، (الرياض: النشر العلمي والمطابع للنشر والتوزيع، 2006)، ص263.

[3] **المكان نفسه.**

[4] Karacasulu nilufer and Uzgoronelif,Explaining social constructive on Security studies.in;23/03/2019.p23.

[5] بو لمكاحل، **مرجع سابق**، ص .

ما حول أمن مجموعة من الدول، حيث أن عدم الاستقرار في أحدهما حدوث حالة من الاضطرابات الامنية والسياسية في باقي الدول أو في البعض منها".[1]

يرى **"باري بوزان"** أن فكرة المركب الامني الاقليمي تفسر الامن كظاهر علاقة، أي أنه لا يمكن فهم الامن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الاقليمية، فالأمن الاقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها إذ ما توافقت مصالح وغايات وأهداف المجموعة أو تشابهت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن النطاق الاقليمي واحد، بحيث لا يرتبط برغبة الاطراف فقط وإنما بتوافق الارادات انطلاقا من المصالح الذاتية لكل دولة ومن مجموعة مصال مشتركة بين مجموعة دول النظام الاقليمي، ويشمل المركب الامن الاقليمي على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثلته المصال المشتركة والعامل الاساسي في ضبط هذا المفهوم هو مستوى التهديد/الخوف التي تشعر به دولتين أو أكثر بشكل متبادل ومن هذا المنطق فإن فكرته الاساسية حول المركب الامني تعد دعوة صريحة إلى اعتبار المستوى الاقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلالها القضايا الامنية.[2]

ويقصد بالمركب الامني كمفهوم يهدف إلى التمييز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي، التي تمتلك القدرة على تجاوز المسافة الاقل قوة على مستوى النظام الفرعي.[3]

كما تحدد نظرية المركب الامني الاقليمي مستويات للتحليل وهي:

– المستوى المحلي الداخلي: والذي يعنى بدول الاقليم من الداخل، بالتركيز على نقاط الاختلاف والضعف الموجود بالداخل.

---

[1] عامر مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، (ليبيا: دار الرواد،2002)، ص13.

[2] الحمدي عبدون، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، رسالة ماجستير: (جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015)، ص23.

[3] محمد عبد السلام، **ترتيبات الامن الاقليمي في مرحلة ما بعد 2001/09/11**، (مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003)، ص03.

– المستوى العلاقات بين الدول: تحدد ملام الاقليم في حد ذاتها من خلال تفاعل الاقليم مع الاقليم المجاور وذلك على كافة الاصعدة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية دور القوى العالمية في الاقليم، أي التفاعل بين البنيان الامن العالمية والاقليمية.[1]

كما تجسد بنية المركب الامني الاقليمي على متغيرات وهي:

– الحد: وهو ما يميز المركب الامني الاقليمي عن جيرانه من الانظمة.

– البنية الفوضوية: التي تعني أن المركب الامني الاقليمي يجب أن يكون من وحدتين مستقلتين ذاتيا أو أكثر، وهذا أحد الشروط لتكوين نظام إقليمي.

– القطبية: يخطي توزيع القوة بين الوحدات وفي الاخير البناء الاجتماعي والذي يوضح أنماط الصداقة والعداوة بين الوحدات السياسية المشكلة للمركب الامن الاقليمي.[2]

ثانيا: افتراضات نظرية المركب الامني الاقليمي.

1 – علاقات العداوة والصداقة:

عادة ما تكون العوامل التي تتحكم في ديناميكيات التفاعل داخل المركبات الامن الاقليمي محددة في علاقة العداوة والصداقة التاريخية والتلاحم الجغرافي الذي يخلق حالة الاعتماد الامني المتبادل، سوآءا باتجاه الاستقرار أو عدم الاستقرار، فالعلاقة الامنية الاقليمية غالبا ما تكون متأثرة بشكل كبير بالعداوة والصداقة التاريخية وكذلك المنافسة الامنية والتعاون بين الاطراف مثل "العلاقات الهندية الباكستانية " في جنوب أسيا و"العلاقة التركية اليونانية" في جنوب أوروبا و"العلاقات الجزائرية المغربية" في شمال إفريقيا كما تصنف نظرية الامن الاقليمي العلاقات الثقافية بين الحضارات الكبرى كالعلاقة بين الحضارة الاسلامية العربية.[3]

---

[1]Julius, reyndds,an.emprial application of regional security complex the securitization Discours einehnatan with central Asia and Russia 2009p13.

[2]Tossit dearee master, central Européen university

[3] Thiery balzacla politique eroeene de rvisinaga un complexe de sécurité a géomètre variable, confits pevus.org/2481/

2 – **التخومية** : يعمل مبدأ التخومية على إنتاج الديناميكيات الامنية العابرة للحدود على افتراض أن التقارب في يعنى في جوهره الاستراتيجي التقارب في التأثير المتبادل لمفهوم الامننة التي تتضمن مكونات عسكرية وسوسيولوجية وبيئية، فهذه الاخيرة تعكس مفهوم الامن في صيغته الجديدة والامن مرتبط بالتقارب الجغرافي والذي ينتج أنماط أمنية مختلفة مثل سباق نحو التسلح، ومنه فغن وجود الاطراف المتقاربة جغرافيا يشكل مفهوم المركب الامني الاقليمي والذي يتميز بوجود علاقات أمنية أكثر كثافة من تلك التي تكون بين الدول المتباعد جغرافيا.[1]

3 – **الاختراق**: ويحتوي هذا المفهوم على مضامين مختلفة فهو يتضمن اختراق القوى الكبرى مركبات الامن الاقليمية رغبة في دعم حلفائها الاقليميين وحماية مصالحهم من خلال ترتيبات أمنية بالمشاركة مع القوى الاقليمية داخل هذا المركب، وعملية الاختراق لا تحدث إلا من رغبة تابعة من داخل المنطقة عن طريق طرف إقليمي أو أكثر يتيح فرص أمام مطالبة لتدخل القوى العظمى الخارجية، هذه الفرص أو المطالب تتمثل في تهديد ميزان القوى أو السيطرة على مصال معينة أو الرغبة في زيادة النفوذ أو تنامي دافع الهيمنة لدى طرف معين أو الرغبة في السيطرة على المواقع الحيوية، كل هذه التفاعلات هي محفزات لسلوك القوى العظمى للتدخل في مركبات الامن.[2]

4 – **مبدأ القوة**: تعد القوة عامل أساسي في تحليل مركبات الامن الاقليمي وهي أكبر متغير يؤثر في الديناميكيات الامنية، فعندما يتفاعل مفهوم القوى على المستوى الاقليمي تنتج خاصية توازن القوى التي تشكل نظام الامن الاقليمي وتتفاعل الاطراف انطلاقا من التزامات هذا النظام، وهنا تظهر المخاوف الامنية التي تحرك سلوك الفاعلين الاقليميين نحو اتجاهات مختلفة، وتتساعد هذه المخاوف كلما زاد الصراع من أجل القوة وتترافق مع ذلك تهديد الاستقرار الاقليمي والتي تتحكم في المخرجات الامنية لمركب الامن الاقليمي وابرز مثال على ذلك في الخليج العربي فزيادة القوة الايرانية تثبت الخوف لدى دول الخليج.[3]

---

[1] إدريس عطية، **"محاضرات مقياس المقاربات الجديدة للأمن"**،(جامعة تبسة،2016-2017).

[2] عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص302.

[3] Emilj.kachner kachner, theoretical debates on regional security governance, Italy, Euroran University institute, 2014.p.p.5.6.

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل يمكنا القول ان النزاعات الدولية هي ظاهرة قديمة بقدم الانسان ومن خلال الدراسة تطرقنا في المبحث الاول الى ماهية النزاع الدولي وكذلك الى المفاهيم المشابهة له وايضا النزاع الدولي اما في المبحث الثاني تطرقنا الى الامن الاقليمي الذي تعددت تعريفاته سواء في اطاره العام او اطاره الاقليمي وتم التوصل الى مجمل التعاريف التي تصبف بالمضمون والمقومات الخاص به اما المبحث الثالث تحدثنا على النظريات المفسرة للنزاع بما في ذلك نظرية المركب الامن الاقليمي والتفسير البنائي.

الفصل الثاني:

الإطار التحليلي

للتراع اليمني

برز الحوثيون او جماعة انصار الله على لائحة الاهتمام الاقليمي والدولي ، لتبرر معهم مذهبية وارتباطات خارجية ، شكلت ظاهرة امادت فرصة التوسع والتممد بفعل تمادي عجز السلطات اليمنية ازاء تمادي الحركة الخوثية من صعدة الى عدن حتى استنشبت حربا اقليمة في المنطقة كذالك تعددت المواقف الاقليمية و الدولية تجاه التراع في اليمن كل دولة حددت موقفها تجاهه حسب المصالح والاهداف وعلى ضوء ماسبق سيتم التطرق في هاذا الفصل الى ثلاثة مباحث المبحث الاول تناولنا فيه بداية التراع اليمني واسبابه واهداف التدخل فيه اما المبحث الثاني مستويات التدخل في التراع اليمني تطرقنا على المستوى الاقليمي و على المستوى الدولي انا المبحث الثالث سنتطرق الى المواقف الدولية من التراع اليمني موقف الاتحاد الاوروبي موقف الامم المتحدة و موقف الولايات المتحدة الامريكية

المبحث الاول: كرونولوجيا النزاع اليمني.

عرفت الازمة اليمنية بعد 2011 تصعيد في الوتيرة أحداثها وهذا على المستويين الداخلي والخارجي بتفوق الحركة الحوثية والمواليين للرئيس السابق "علي عبد الله صالح" والمستوى الخارجي تمثل في بروز العامل الايراني في اليمن، وتورطه في الحماية ومد العون للأطراف الداخلية.

وأن موقع اليمن الاستراتيجي وطول شريطه الحدودي مع المملكة العربية السعودية فإن هذه الاخيرة تعتبر آمنة ضمن أمنها القومي وأي تدخل أجنبي فيها هو خطر عليها وعلى المنطقة ككل وبحكم هذا الخطر التجأت القيادة السعودية إلى اتخاذ جملة من التدابير اتجاه دولتها.

المطلب الأول: لمحة عن النزاع اليمني.

اليمن بلد متنوع جغرافيا ومتغاير اجتماعيا ويمتاز مجتمعه بالتقدم والتطور المتسارع كما أن ربع السكان اليمنيين انتمائهم قبلي، وعرفت كذلك من الآونة الاخيرة مجموعة من المشاكل والتحديات ادت الى اندلاع الثورة.

أولا: جيوبوليتيك اليمن.

تأسست جمهورية اليمن كما هي عليه الان في شهر ماي 1990 بعد دمج جمهورية اليمن لديمقراطية الاشتراكية (**اليمن الجنوبي**) والجمهورية اليمنية العربية (**اليمن الشمالي**) قامت في اليمن العديد من الحضارات منذ أقدم العصور منها مملكة سبأ ومملكة حمير ودخل الاسلام الى اليمن عام 629م وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي توحدت الدولتان الشمالية والجنوبية في 1990/05/22.[1]

تقع الجمهورية اليمنية في جنوب شبه الجزيرة العربية بين خطي عرض 12 درجة و20 درجة شمالا، وبين خطي طول 41 درجة و54 درجة شرق المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن ومن

[1] عاطف علبي، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية**،(مصر: مؤسسة الدراسات للنشروالتوزيع، 2010)، ص2.

الشرق عمان ومن الغرب البحر الأحمر. وتبلغ مساحتها الإجمالية 527970 كلم، ويبلغ تعداد سكانها حسب تقديرات عام 2015 ب: 27.5 مليون نسمة.[1]

واصبح الرئيس " علي عبد الله صالح" رئيسا لليمن ، وفي العام 1994 اندلعت حربا أهلية بين الشماليين والجنوبيين الذين سعوا الى الانفصال واستطاع الرئيس " علي عبد الله صالح" حينها أن يسيطر على الموقف وقدم الشماليون مشروع مصالحة ينص على عفو تام وتعهدات بحماية الديمقراطية.[2]

– فعلى الصعيد الاقتصادي يلاحظ أن اقتصاد اليمن يسيطر عليه قطاع النفط والخدمات في ظل مردودية دور الصناعة وجمود القطاع الزراعي الذي يعيش فيه تقريبا نصف عدد سكان اليمن كما ان الدولة لم تحسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية و لم تعمل على بناء مؤسسات الدولة الحديث على معالجة الازمات الاقتصادية التي يمر بها اليمن، مع الاعتماد على الدعم الخارجي في تمويل مشاريع الخدمات وادارتها مما أثر بشكل سلبي في مستوى المعيشة للمواطنين وشملت ظواهر فئات المتعلمين وحاملي الشهادات الجامعية، تضافرت عدد من المشكلات السياسية مع المشكلات الاقتصادية لتؤثر مستقبلا على زعزعة النظام السياسي في اليمن وهذه المشكلات تتمثل في انفصال الجنوب على الشمال مشكلة الحوثيين مع السلطة السياسية، ومشكلة القاعدة في اليمن.[3]

– أما فيما يتعلق بالعامل القبلي في اليمن، فتعد القبلية هي الوحدة الاجتماعية التقليدية الرئيسية فالقبائل موزعة بين ثلاثة طوائف هي الشافعية والزيدية والاسماعلية، وتحمل كل قبيلة أو طائفة بداخلها عدة شرائح تتصاعد حسب المكانة الاجتماعية بدءا بالأسياد الذين يستندون الى سند دينيا وذلك بأن جذورهم تعود الى أل البيت أو القضاة الذين كانوا يتمتعون بموقع اجتماعي متميز، وانتهاء بالعبيد والخدم وشريحة الاسياد موزعة طبقا سب امتلاك وسائل الانتاج.[4]

---

[1] جازع جواد، **"دراسة في الجغرافيا السياسية"**، على الموقع الالكتروني: **http://www.statistique.mondiales.com–yemen.htm** ، تاريخ التصفح: 03-05-2018.

[2] نادية فاضل عباس فضلي، **البيع العربي في اليمن**، (بغداد: دار الكوفة، 2012).ص325.

[3] محمد عبد المالك المتوكل، **اليمن الى اين؟،المستقبل العربي**، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 1999).ص ص 25-24.

[4] عمار علي حسين، **التحديث ومسار البنى الاجتماعية والتقليدية: حالة اليمن**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).ص20.

فالنزاع اليمني 2011بدأت مع ثورة الشباب اليمني ضد الرئيس عبد الله صالح، الذي ترأس اليمن لأكثر من 33سنة بعد أن ترك صالح السلطة في لأوائل عام 2012 كجزء من اتفاق بوساطة بين السلطة الحاكمة والجماعات المعارضة بقيادة نائب الرئيس حينها عبد ربه منصور هادي الذي صارع من أجل توحيد المشهد السياسي المنقسم في البلاد، ودرء التهديدات من كل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب والحوثي الذي كان خاض نزاع صعدة لعدة سنوات.

وفي عام 2014 شن المقاتلين الحوثيين معركة صنعاء ودخلوا بمفاوضات مع الرئيس هادي حول حكومة وطنية مع انفصال السياسات الاخرى، فيما واصل الحوثيين ممارسة الضغط على الحكومة حتى ضعفت، وهاجم الحوثيين القصر الجمهوري ومقر اقامة الرئيس هادي، ومن ثم استقال هادي جنبا الى جنب مع وزرائه في يناير 2015 وفي الشهر التالي قام الحوثيين بانقلاب، خلا فيه مجلس النواب اليمني وتوالت السلطة اللجنة الثورية بقيادة محمد علي الحوثي، وهو ابن عم الزعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي.[1]

حيث تتوافر النزاع في اليمن جميع الشروط التي تؤهله للاستمرار سنوات عديدة، فالقوات المؤيدة لهادي حققت اكثر من نجاح في تأمين اراضي الجنوب، وهي تتزايد قدراتها بفضل تزايد شحنات الاسلحة والمساعدات العسكرية والانسانية عبر تلك المناطق لكن الحوثيين يواصلون القتال في مواجهة الحملة العسكرية ضدهم.[2]

ومن خلال ما سبق يتضح أن لليمن أهمية استراتيجية اقليميا وعالميا، ولكنها في ذات الوقت تعاني من مشاكل معقدة أثرت على اداء الدولة وعلى استقرار النظام السياسي والتي دفعت الجماهير اليمنية الى الحراك السياسي أسوة بمقابلاتها في الدول العربية في مطلع العام 2011والخروج الملايين من الشعب الى الشوارع للمطالبة بالحق.

ثانيا: بداية النزاع اليمني.

[1] مروان عبد المولى، "**السلاح والفساد والجهل: أسباب رئيسية في الازمات**"، على الموقع التالي: www.m.ahewar.org،تاريخ التصفح في 2018-9-23:.

[2] الاسكندر مترسكي، **الحرب الاهلية في اليمن، صراع معقد متباين**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص3.

من براقب بدايات الثورات العربية يكتشف بوضوح التأثير الكبير الذي أحدثته كل ثورة على التي تليها ،فتأثيرات ثورة تونس على الثورة المصرية كانت واضحة جدا و أما الثورة اليمنية، فيكفي أن نعرف أن الثورة بدأت في ذات الساعة التي تم فيها الإعلان عن تنحي الرئيس المصري ؛ ففي يوم الجمعة 11 فبراير كان ملايين اليمنيين – كما في كل العالم العربي – يتابعون دقائق ما يجري بميدان التحرير في مصر، وفي اللحظة التاريخية الشهيرة التي أعلن فيها نائب الرئيس عمر سليمان عن تنحي الرئيس حسني مبارك عن السلطة، وفي ذات الساعة، خرج الشباب اليمني في مدينة تعز إلى الساحة التي أطلق عليها فيما بعد اسم ساحة الحرية)، وشكل الشباب مظاهرة كبيرة هتفت بإسقاط النظام اليمني، وأعلنوا أنهم سيعتصمون في الساحة حتى سقوط النظام، استمرت الثورة فعلية حتى انتخاب عبد ربه منصور هادي رئيسا للبلاد في فبراير 2012م برغم محاولة عبد الله صالح لقمع المحتجين، وبرغم سقوط الشهداء والجرحى، ولكن ظلت الاعتصامات والمظاهرات تقام من فترة لأخرى حتى قيام الرئيس هادي بتفكيك شبكة أقارب صالح من الجيش، ومن المناصب العليا ضمن خطوات إعادة هيكلة الجيش اليمني، وفي يوم 18 أبريل 2013 رفعت آخر الخيام من ساحة التغيير بصنعاء وأعلنت تنظيمية الثورة تعليق الاعتصامات والمظاهرات لأول مرة منذ فبراير 2011، وتسمى ثورة 11 فبراير من قبل بعض القوى السياسية ويطلق عليها البعض" ثورة 3 فبراير من قبل بعض القوى السياسية.[1]

فمن أزمة 2011 التي نجمت عن ثورات الربيع العربي، تمر اليمن بمرحلة انتقال سياسي بالغ الأهمية، وتدرس مقترحات هامة لإصلاح القطاع الأمني؛ بما في ذلك نظام الاحتجاز الخاص بها. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني2011 بعد أحد عشر شهرا تقريبا من الاحتجاجات وتصاعد حالة الصراع المدني بشكل سريع، وقعت الأحزاب السياسية الرئيسية في الدولة اتفاق مجلس التعاون الخليجي (GCC)، الذي حدد فترة زمنية من عامين للانتقال السياسي وآليات التنفيذ ذات الصلة المدعومة من قبل الأمم المتحدة. وقد وافق الرئيس السابق علي عبد الله صالح على التنحي عن السلطة مقابل منحه الحصانة. وتم التأكيد على تولي نائب الرئيس السابق عبد ربه

[1] عطا عبد الله خميس الجزار، **السياسة الايرانية تجاه الثورة العربية 2011–2013**، رسالة ماجستير: (جامعة الاقصى: كلية الدراسات العليا، 2015)، ص ص79–80.

منصور هادي منصب الرئيس مؤقتا عبر استفتاء فبراير/ شباط 2012 ومن قبل حكومة الوحدة الوطنية المشتركة بين حزب المؤتمر الشعبي العام (GPC) وأحزاب المعارضة.[1]

وتمتد جذور الصراع في اليمن الى القتل في اتمام الانتقال السياسي الذي كان من المتوقع أن يحدث استقرارا في البلاد عقب قيام الانتفاضة التي اجبرت الرئيس المستمد الذي حكم البلاد لعقود عديدة، علي عبد الله صالح على تسليم السلطة لنائبه هادي في نوفمبر 2011وحاول هادي جاهدا التعامل مع مجموعة من المشكلات أبرزها هجمات تنظيم القاعد في اليمن، وحركة الانفصالية في الجنوب واستمرار موالاة عدد كبير من قيادات الجيش اليمني للرئيس السابق فضلا عن الفساد وارتفاع معدل البطالة، وغياب الامن الغذائي واستغلت حركة الحوثيين، التي تنتمي الى طائفة الشعبية الزيديين في اليمن والتي خاضت غمار تمردات عدة ضد الرئيس عبد الله علي صالح، ضعف الرئيس هادي للسيطرة على مناطقهم في شمال البلادي في محافظة صعدة والناطق المجاورة لها.[2]

في 23 نوفمبر2011، وقع الرئيس اليمني السابق على عبد الله صالح على اتفاقية المبادرة الخليجية والتي وضعت نهايةً لحكمه الذي استمر لعدة عقود. وقد تم توقيع الاتفاقية في احتفالية عقدت بالرياض وحضرها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، حيث قضى الاتفاق بنقل السلطة الرئاسية لنائب صالح، عبد ربه منصور هادي. بيد أن صالح لم يسلم الرئاسة إلا بعد أن تأكد من أن المبادرة الخليجية تقتضي من البرلمان اليمني إلى "إصدار قانون حصانة يضمن الحماية له وكل من عمل معه إبان فترة حكمه، بينما نجحت المبادرة الخليجية في تسهيل رحيل صالح وتشكيل حكومة انتقالية جديدة، فإنها أخفقت في توفير حلول للتحديات الهائلة والعسيرة التي تهدد وحدة اليمن وسلامه الدائم، وعلى وجه التحديد، فقد تجاهلت المبادرة الخليجية ماضي البلاد الحافل بالعديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان التي حدثت على مدار 33 عاماً من الحكم الديكتاتوري، كما أنها سمحت أيضاً للحزب الحاكم بالاستمرار كلاعب رئيسي في سياسات اليمن دون

[1] فيونا مانغان وأريكاغاستون، **تقرير حول السجون في اليمن**، (واشنطن: معهد السلام الامريكي، 2015)، ص5.

[2] راشد الحنيطي، **مبدأ تصدير الثورة الايرانية وأثره على استقرار دول الخليج الحوثيون في اليمن نموذجا(1994–2013)**، رسالة ماجستير: (جامعة الشرق الاوسط: كلية العلوم السياسية والاتصال،2013)، ص94.

التطرق إلى أي إصلاحات جادة. وبالنتيجة، أهملت المبادرة الخليجية معالجة الأسباب والظروف الرئيسية الكامنة وراء النزاع اليمني.[1]

استمرت جماعة الحوثي بالقوة، (جماعة دينية شيعية متمردة على العاصمة صنعاء في سبتمبر من العام 2014 ولقد تعرضت هذه الجماعة سابقة لست حروب وحشية شنها عليها نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح. وبسبب ضعف مؤسسات الدولة بعد تنحي صالح وفي وسط الفراغ السياسي في سلطة الحكم عقب انتفاضة 2011 في اليمن وخلال فترة ثورات الربيع العربي، بدأت هذه الجماعة بالنمو، حتى أنها قامت بتأسيس دولة فعالة داخل الدولة عندما خرجوا من مركزهم في أقصى شمال اليمن (محافظة صعدة) وتمددوا جنوبا عقب استيلائهم على العاصمة صنعاء.[2]

ان ثورة اليمن الشعبية لعام 2011في اليمن قد أظهرت أزمة الدولة على صعيد الشرعية السياسية علاوة على تسريع الصراع العلني بين الفصائل نخب النظام فالإحباط الذي شعر به الشباب اليمني ازاء الاقتصاء السياسي والاقتصادي في يناير 2011الى احتجاجات شعبية في طول البلاد وعرضها، فقد أتاحت الثورة في نظرهم فرصة لإقامة دولة مدنية وللتخلص من نخبة فاسدة لم تقدم أي سلع وخدمات عامة وضخمت الاحتجاجات من التوترات القائمة بين فصائل النخب المتنافسة. لتسفر عن انشقاق علني داخل النظام وخوفا من اندلاع حرب اهلي بين الحضور العسكريين، دفعت الولايات المتحدة والسعودية الى انتقال بالتفاوض أدى الى تنحي الرئيس علي عبد الله صالح عن منصبه رغم تركه للنخب في مكانها وانشاء حيز للوساطة وبناء السلام في المستقبل.[3]

وقد أتت الثورة التي قادها الشباب عقب أزمة جوهرية في شرعية المؤسسات السياسية اليمنية شملت الأحزاب السياسية الرئيسية. ففي السنوات الأخيرة لحكم صالح، تحول إلى العنف المسلحون الحوثيون في محافظة صعدة، وتطور الحراك الجنوبي الانفصالي، وبرز باستمرار تنظيم القاعدة في جزيرة العرب؛ مما دل على فقدان الثقة في النظام النيابي القائم وفي إطار الدولة القومية أحيانا- كوسيلة شرعية لعلاج المظالم. أما التفتت الفعلي

[1] ابراهيم شرقية، **رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية**، (الدوحة: مركز بوكنجر،2013)، ص4.

[2] اسماء الهمدان واخرون، "**ادوار اللاعبين في الحروب الدائرة في اليمن، ورقة سياسات**"، على الموقع الالكتروني التالي: **http://yemeniaty.com** ، بتاريخ: 8-9-2018.

[3] محمد أحمد العدوي، "**الروابط التقليدية والثورات العربية**"، **مجلة الديمقراطية**،(مؤسسة الاهرام، يوليو2011). على الموقع الالكتروني: **http.//digita/.aham.org.eg/policy.aspx?serial**

لسلطة الدولة في صعدة والجنوب فقد تسارع في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، حيث بسطت الجماعات المسلحة غير الحكومية سيطرتها –مستغلة مظالم محلية استمرت طويلا– وقدمت الأمن والخدمات. و ليس هناك حل سريع لتلك المشاكل، لكن غض الطرف عن علاجها وعزلها عن قنوات المشاركة السياسية الجديدة لن يزيد إلا من صعوبة الحل.[1]

إن العجز عن إنجاز إصلاح معتبر في نظام المحسوبية المعتمد على النفط يمثل أكبر خطر النجاح نتيجة الانتقال ويدفع اليمن على طريق الانهيار الاقتصادي. ففي ديسمبر ٢٠١٢ أقرت حكومة الرئيس هادي بموازنة عامة موسعة إلى حد كبير، رغم مواجهة تزايد عجز ميزان المدفوعات بسبب تراجع إنتاج النفط. وإن استمرت الحكومات المتعاقبة في تأجيل الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، يرجح أن يزداد اعتماد اليمن على المساعدات الأجنبية، لا سيما الدعم السعودي المباشر للموازنة.[2]

ففي 2013 أوقع القتال العشرات من الجرحى الذين كانوا يحتاجون للعلاج حتى ينجو من الموقف، فقد حصد القطاع الصحي نصيبا وافرا من الهجمات التي استهدفت البنية التحتية في البلاد فقد تعرض الكثير من المواقف الطبية من مستشفيات ومراكز صحية لاستعمار مباشر وغير مباشر، كما عمدت بعض اطراف الصراع الى استخدام بعض هذه المواقف لتخزين الاسلة والمعدات القتالية ووصل الامر الى تحويل بعض المنشآت الصحية الى ثكنات عسكرية مما ادى الى استهدافها وتدميرها.[3]

ومنذ مارس أذار 2015 قتل اكثر من 6800شخص واصيب 35الف شخص اخر وقد قتل اغلبهم جراء القصف الجوي للتحالف الذي تقوده السعودية لدعم الرئيس اليمني وادى الصراع والحصار الذي فرضه التحالف الى كارثة انسانية تركت نحو% 80من سكان اليمن بحاجة ماسة للمساعدات الانسانية.[4]

---

[1] نشاتام هاوس وأخرون، " **الفساد وهروب رأس المال والاسباب العالمية للصراع في اليمن**"،(لندن: مؤسسة الخيرية، 2013).على الموقع الالكتروني التالي: . www.chathamhouse.org/yemen2013

[2] هاوس وآخرون، **مرجع سابق**، ص5.

[3] "**الروب الجديدة، استراتيجية للعنف المطلق**"،(العدد التاسع والخمسون،2015).

[4] الحنيطي، **مرجع سابق**، ص96.

وفي الاسبوع الاول تشرين الاول /أكتوبر 2018، قامت تشكيلات عسكرية " النخبة الستوانية" الموالية للإمارات بمنع الحكومة اليمنية من تصدير النفط من ميناء بلحان الواقع على الساحل الجنوبي لليمن، وذلك بعد أن كانت الحكومة قد بدأت في تصدير أول شاحنة نفطية، وبموازاة ذلك نظمت احتجاجات شعبية في محافظات الجهة الجنوبية بسبب محاولة السعودية ايجاد وفد عسكري مع سعيها لمد انبوب نفطي يمر من اراضي المملكة الى البحر العربي.[1]

المطلب الثاني: أسباب النزاع اليمني.

بالحديث عن اندلاع الثورة فإن اليمن كان يعيش حالة من التمزق والانشقاق في النسيج الاجتماعي الداخلي مرفوقا بوضع امني مضطرب وهذا ما يدفعنا الى معرفة الاسباب التي ادت الى توفر الاوضاع في اليمن.

أولا: الأسباب الداخلية للنزاع اليمني.

لقد تفاقمت في اليمن مرحلة جديدة من الأزمة لم تقتصر على طرفي النظام السياسي المتمثل في (السلطة والمعارضة) بل أصبحت أزمة مجتمعية شاملة ومركبة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية.

1-**الاسباب السياسية:** سوء الاوضاع السياسية المتمثلة في مطالة المعارضة اليمنية بالإصلاح السياس والدستوري وتحقيق الديمقراطية بسبب تشبث الحزب الحاكم بالسلطة تحت قيادة الرئيس علي عبد الله صالح بالمنظومة السياسية حيث تموضع الانقسام السياسي في العاصمة صنعاء بشكل كبير عن باقي محافظات اليمن، حيث تجمعت المعارضة في شارع الستين واطلقت هذه الساحة "ساحة التغيير" في الوقت الذي احتشد فيه التيار المؤيد للسلطة في ميدان السبعين والقريب من دار الرئاسة اليمنية، وسيطر أقارب الرئيس على مقالد الحكم

[1] عدنان ياسين المخطري، **مألات التدخل العسكري وانسداد افق المفاوضات**، (قطر: المركز العربي للأبحاث، 2018)، ص2.

والثروة حيث ازدادت المطالب الشعبية بتنحية أقارب الرئيس من المناصب القيادية بالمؤسسة العسكرية والامنية والحكومية.[1]

لقد انبثقت أحداث جديدة بعد المبادرة الخليجية التي وُقعَت في 23 نوفمبر 2011، لتؤسس للمرحلة الانتقالية وتنسيق الحوار الوطني، حيث لم تكن سوى مهدأ للانقسامات في الشارع اليمني والتي وصل تأثيرها للمؤسسة العسكرية اليمنية. هذا وقد انتقلت السلطة رسمياً في الخامس والعشرين من فبراير 2012 للرئيس عبد ربه منصور هادي، لينتهي بذلك حكم على عبد الله صالح رسمياً. وبعد أن خرجت البلاد من مرحلة الحوار الوطني بالتوافق على مجموعة من الأُطر النظرية التي من المفترض أن تؤسّس للبناء السياسي والدستوري في البلاد، أخذ الانقسام في الظهور بطريقة أكثر خطورة.[2]

شهدت المنطقة العربية في الأشهر الأربعة الماضية ما لم تشهده طيلة عقود طويلة. فبعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي المتتابعة –مما دفع البعض إلي الحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود تناقض بين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية– بدأ العالم العربي في الشهور الأخيرة يشهد بدايات تفكك بنية النظم السلطوية بفعل انتفاضات شعبية بداية في تونس ومصر، ثم في ليبيا، والأردن، والبحرين، واليمن، والعراق، وعمان. وأيا كانت أسماء ساحات الاحتجاجات (ميدان التحرير، دوار اللؤلؤة، شارع الحبيب بورقيبة، ساحة التغيير) فالهدف ظل واحدا وهو سقوط الأنظمة السلطوية، سواء كان كليا عن طريق تغيير شامل للنظام، أو جزئيا عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية.[3]

ومع قيام تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتصاعد انشطتها، ضف الى ذلك انطلاق موجة معارك سياسية منذ سنتين أي قبل 2011 تتعلق مجملها بضرورة اصلاحات دستورية وأخرى تمس مسار عملية الانتخابية فإن أحوال اليمنيين السياسية كانت سيئة جدا وازدات سوءا بقيام الثورة وتصاعد أعمال العنف وعندما قرر النظام اليمني استخدام العنف في صنعاء انشقت المؤسسة العسكرية واستقالة العديد من اعضاء المؤتمر الشعبي العام،

---

[1] فارس بريزات، **الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن**، (الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2011)، ص41.

[2] عمرو صبي، "**تداعيات الازمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011**"، (المركز العربي الديمقراطي،7يناير2018)، على الموقع الالكتروني التالي: . http://democratice، (2018/12/30).

[3] دنيا شحاتة ومريم وحيد، (دون عنوان الكتاب)، (القاهر: الاهرام، 2011)، ص10.

وانظم المنشقون الى صفوف الثورة والتقى في الساحات شباب قادم من كل مناطق اليمن وقبائله ومذاهبه وأحزابه ومنظماته والتقوا جميعا تحت شعار "الشعب يريد اسقاط النظام".[1]

- شخصنة السلطة والفساد حيث تم اختزال اليمن كله في المؤتمر الشعبي العام سلطة الميصدة الفاسدة، واختزال الجيش والامن في اسرة واحدة وتحويل علي عبد الله صالح الى معادلة موضوعي اليمن والدولة والتركيز في شخصه.

- تجهيل الشعب اليمني بسن قوانين ومناهج دراسية متخلفة والحفاظ على الامية التي تتجاوز 50 بالمئة من الرجال و 60بالمئة في النساء وكلها مثلت الغضب الشعبي وصولا الى الاستنتاج السلمي ويوجد الوان الطبق السياسي والفكري حول اسقاط النظام.

- تراكم احتجاجي وخاصة في المحافظات الجنوبية والتي تعد نموذجا لحركة مطالب مشروعة تطورت الى حركة سياسية سلمية نتيجة اهمال السلطة الحاكمة كما ان مظاهرات الاحتجاج الجماعي والسياسي اخذت في الانتشار المدن اليمنية "عدن، تعز، ابين".[2]

حيث اقتحم الحوثيون مدينة دماج بمحافظة صعدة شمال اليمن، في الأول من أغسطس لعام 2013، مما أسفر عن سقوط عشرات القتلى في مواجهات عنيفة. توالت المعارك العنيفة حتي سيطر الحوثيون على محافظة عمران شمال اليمن، في التاسع من يوليو لعام 2014، بعد قتال أدى لنزوح آلاف اليمنيين. وفي عشرين سبتمبر 2014، سيطر الحوثيون على معظم أجزاء العاصمة صنعاء، كما سيطروا على مقر رئاسة الوزراء ووزارة الإعلام والتلفزيون الرسمي. مما جعل السلطات اليمنية تقوم بفرض حظر التجوال شمالي صنعاء في ظل تصاعد وتيرة الاشتباكات بين المسلحين الحوثيين وقوات الجيش والشرطة اليمنية. ووقع اتفاق مصالحة بين الحكومة والحوثيين لإنهاء الاعتصامات وتشكيل حكومة وفاق وطني وخفض أسعار الوقود. ولكن ظل الصراع قائم، وتظاهر عشرات

[1] يونس معلم، **اليمن بين الاصلاح والثورة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص140.

[2] حسن أبو طالب، **التصدع الداخلي: مأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية**، (القاهرة: الاهرام، 2011)، ص ص،66 -67.

الآلاف من الحوثيين في العاصمة صنعاء، في26 سبتمبر2014، فيما سموه جمعة النصر، وتوج ذلك بسقوط العاصمة صنعاء.[1]

2-الاسباب الاقتصادية.

أن تمتلك موارد ولا تعرف كيفية استغلالها لا يتعدى 900 دولار أميركي سنويا- يعول على بالطريقة الأمثل، فذلك يعني مشكلات اقتصادية لا القطاع الخاص فيه لإيجاد الاستثمارات الضرورية تعد ولا تحصى، وهو ما ينطبق على اليمن، ويرى من أجل توسيع قاعدتي الاستثمار والتوظيف، إلى الباحث عبد الله العاضي في ورقته «بنية الاقتصاد جانب التسريع في عملية النمو الاقتصادي اليمني والتحديات التي تعترض مسار تطوره»، أن على الرغم من توافر عدد من المقومات الرئيسة في نشاط اليمن الاقتصادي، ولا سيما القطاعات الرئيسة المتمثلة في القطاع الزراعي والسمكي، فضلا عن القطاع السياحي وقطاع المعادن، فإن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية يتسم بالقصور من حيث الكفاءة الإنتاجية. أما السبب فيعود إلى غياب سياسات واضحة وملائمة البناء اقتصاد قوي، وبخاصة في جانب الموارد القابلة للنضوب. ولا يزال اليمن يعتمد على النفط الخام باعتباره داعما رئيسا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، متجاهلا ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي، وإعداد الكفاءات البشرية ذات المهارات المتقدمة البناء اقتصاد فاعل ومتنوع. ولعل من أبرز المشكلات التي تواجه الاقتصاد اليمني تدني الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وترافقه مع ارتفاع معدلات البطالة والركود الاقتصاد الاقتصادي وارتفاع معدل النمو السكني.[2]

ونتيجة لذلك وبحكم تراكم الاسباب بدأت التفاعلات داخل الساحات في اليمن سلبا وايجابيا، اذ بدأ العديد من الشباب يفكرون جديا في اسقاط النظام فحسب، وإنما كيف يجب ان يكون النظام فحسب، وانما كيف يجب ان يكون النظام البديل وبدأوا بوضع تصورات تشير الى اسس الدولة المدينة الديمقراطية اللامركزية المرتكزة على المواطنة المتساوية دون التمييز في الجنس والعقيدة والفكر والانتماء السياسي، وسعت جاهدت الى

[1] عمر صبحي، **مرجع سابق**.

[2] جمانة فرحات، **الثورة اليمنية: الخلفية والافاق** ،(بيروت: المركز للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص252.

امتصاص السلبيات الناتجة من الاختلاف في الرأي مع الوعي أن تتحسب بعض المسارات المتعارضة مع اسس الدولة المدينة في المستقبل لا تكون محصنة كنتيجة عن الانحراف الثوري من بين عدد من الاهداف.[1]

كثرة الأطراف الداخلية التي تُحَرِّك الأزمة اليمنية من غير جماعة الحوثي، فقبل دخول الحوثي صنعاء تقاسم حقائب حكومة الوفاق الوطني تكتُّلا اللقاء المشترك وحزب المؤتمر الشعبي العام، وقد تصاعد الجدل بينهما حول مَنْ يتحمَّل مسؤولية الأزمة الاقتصادية؛ التي أفضت إلى استيلاء جماعة الحوثي على مفاصل الدولة. وعند تفكيك الساحة السياسية الداخلية في اليمن نجد أن الدولة العميقة يمثلها كلٌّ من حزب المؤتمر الشعبي العام "النظام السابق"، والحراك الجنوبي وقوى ثورية مختلفة، ان معظم تلك الاطراف تدعمها قوى اقليمية مختلفة لديها استراتيجيتها واهدافها التي تسعى لتقريبها أو ابعادها عن الاطراف الخارجية.[2]

يُعد ضعف الأداء الاقتصادي، وانتشار الفساد الإداري والسياسي، وتضخم عدد السكان مع قلة الموارد والفرص المتاحة للعمل، وانخفاض مستوى التنمية، والخلل في توزيع الثروة، من المسببات التي جعلت الأوضاع الداخلية في اليمن على حافة الهاوية وكانت بوادر أزمات اقتصادية. حيث رأى البعض أن تزايد عدد السكان، مع وجود خلل في التوزيع الهرمي للسكان، كان مرتبط بضعف مستوى الأداء الاقتصادي العام، مع وجود نسبة بطالة تتجاوز 35 بالمئة من إجمالي القوة البشرية في اليمن. فارتفاع معدل النمو السكاني بصورة تؤدي لتزايد نسبة من هم في سن العمل، مع عدم توافر فرص توظيف وعمالة لهم سيؤدي لحدوث خلل توازني، ينبثق عنه معوقات اقتصادية تعوق عملية التنمية والاستقرار، لم تكن الأزمة الاقتصادية في اليمن وليدة للتدهور الأمني والاضطرابات السياسية بعد ثورة الحادي عشر من فبراير لعام 2011، بل ترجع جذورها للقرن الماضي وبالتحديد في العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك بسبب حرب الخليج، وتداعيتها التي لم تجد حلول حتى الآن، ربما حصل انفراج بسيط بين الأعوام 2000 و2004، بسبب تحويلات المغتربين بالإضافة لأسعار النفط، ولكن تداعيات الأزمة ما زالت تتضاعف عاماً بعد عام بسبب التضخم والبطالة.[3]

3-الاسباب الامنية:

[1] حسن أبو طالب، **مرجع سابق**.

[2] توفيق السيف، "جيراننا الدواعش"، **جريدة الشرق الاوسط**،(عدد58، أفريل2015).

[3] صبحي، **مرجع سابق**.

– ضعف المنظومة الحاكمة، وتنامي دعوات الانفصال الجهوية خاصة الجنوبية منها، وكذلك تنامي القوة العسكرية لجماعة الحوثي عبر منظمة "أنصار الله المسلحة، والذين تمكنوا خلال أقل من أسبوعين من اقتحام المدن والعاصمة وإسقاط الجيش وتحييده مستخدمين العنف والقوة المسلحة، حيث تؤكد بعض الجهات المطلعة أن هذه الأعمال المسلحة خارج القانون تمت بتنسيق مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي استخدم نفوذه في مفاصل الدولة، ويلقي بعض السياسيين باللائمة على دعم وتنسيق خارجي وقف خلف هذا التحرك المسلح ليس من إيران وحدها ولكن من أطراف أخرى.

– غياب الدور العربي والخليجي على وجه الخصوص في متابعة وتقييم الأداء في المرحلة الانتقالية، والتغاضي عن تنامي القوة المسلحة للحوثيين، وتنامي النفوذ الإيراني في اليمن.

– الانقسام الحاد داخل الطبقة السياسية، وغياب الاتفاق على قواعد اللعبة السياسية السلمية. وتقدم دور قوى تدعو إلى انفصال الجنوب مدعومة من أطراف خارجية، والذي تبلغ مساحته ثلثي مساحة اليمن تقريبا، بينما يبلغ عدد سكانه خمس عدد سكان البلاد.

– ضعف مؤسسات السيطرة والضبط وتحديدا في الجيش والأمن؛ نتيجة تعدد الولاءات، وانتشار الفساد، وتغلغل المليشيات، والاختراق، وضعف التدريب والجاهزية. فضلا عن تراجع الخدمات الضرورية التي تقدمها الدولة، وبالتحديد في مجال الأمن والعدالة، والتعليم، والصحة، والكهرباء، والماء.

– اتساع دائرة التدخلات الخارجية، والتي يستهدف بعضها دعم المليشيات المسلحة والجماعات الانفصالية والمنظمات الإرهابية"، وكل حسب توجهاته ومصالحه.

– سيطرة مليشيا الحوثيين المسلحة على العاصمة وتمددها إلى عدد من المحافظات، وقيامها بممارسة السلطة الفعلية في معظم أجهزة الدولة بالقوة، واستحواذ هذه المليشيات على أسلحة ثقيلة من الجيش توازي ما تمتلكه الدولة أو يزيد.

– انتشار العنف والفوضى في اليمن، والذي قد يتخذ طابع العمليات الاجرامية والعنيفة الواسعة بين أكثر من طرف، وأكثر الاطراف المرشة في هذا الصراع هم جماعة الحوثيين المسلحة.[1]

4- الأسباب الاجتماعية:

إنَ المتأمل في البنيان المجتمعي لليمن، يرى أن المجتمع اليمني يتسم بالطبيعة الخشنة، والنمط القبلي المحافظ، بصورة تكون فيها القبيلة مصدراً للتوعية ومركزاً لإصدار وتلقي الأوامر، وبالتالي مصدراً للحراك الاجتماعي والفعل الجمعي المشترك، بدلاً من مؤسسات الدولة أو القانون، فالقبائل في اليمن مصدر رئيسي للسلطة والنفوذ، كذلك تتمثل أهم سمات المجتمع اليمني في تضخم عدد السكان مع قلة الموارد والفرص المتاحة للعمل، وهو ما يجعل الدولة تعاني مشاكل اجتماعية_ سياسية تعوق عملية التنمية والتكامل القومي. حيث تُعد نسبة الشباب التي تتراوح بين (15-45 سنة) من إجمالي عدد السكان، بحسب تعداد للسكان في عام 2006، تزيد على 20 بالمئة من إجمالي عدد سكان اليمن، وانعكس ذلك في ثورة الشباب اليمني 11 فبراير 2011.

كذلك أصبحت السلفية، المدعومة سعودياً، قوة محلية داخل المجتمع اليمني من خلال تبني الشيخ الوادعي للنهج السلفي ونشره، والشيخ الوادعي هو زيدي اعتنق السلفية وأسس مدرسة لها أطلق عليها "دار الحديث" في قرية دمج. في الوقت نفسه، اعتبر الزيديون أن نشر المذهب السلفي ما هو إلا محاولة لإضعاف التأثير الزيدي الاجتماعي والسياسي، فقاموا بتأسيس جمعية " الشباب المؤمن". حيث أدى ارتفاع التوتر بين الطائفتين الدينيتين، بالإضافة لعوامل محلية وإقليمية، إلى صراع عسكري عام 2004 بين القوات الحكومية وبين مجموعة من الزيدين تحت قيادة حسين الحوثي والذي قُتل وخلفه أخوه عبد الملك الحوثي. ثم نمى التمرد الحوثي، إلا أن تدخلت قطر في 2007 ولكن باءت محاولتها بالفشل، حتى وسع الحوثيون تمردهم داخل الأراضي السعودية في 2009. حيث ساعدت كلاً من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية المملكة العربية السعودية، وزودتها بأقمار صناعية في مواجهة متمردي الحوثي، حيث توسطت قطر مرة ثانية لوقف اطلاق النار في 2010، وتوالت الأحداث حتى تم الانقلاب الحوثي على الرئيس هادي وتفاقمت الأزمة منذ نهاية سبتمبر 2014.[2]

[1] أحمد سعد نوفل وآخرون، **الأزمة اليمنية**،(الأردن: مركز الدراسات للشرق الاوسط، 2015)، ص19.

[2] صبحي، **مرجع سابق**.

ثانيا: الاسباب الاقليمية للنزاع اليمني.

1-الجذور الاقليمية لازمات اليمن.

تتمحور جذور الصراع الإقليمي حول محورين هامين في الإطار الإقليمي لليمن: المحور الأول يتمثل في صراع الحدود بين اليمن والمملكة العربية السعودية من ناحية، وما يدور حوله من اتهامات متبادلة بين الطرفين، في صورة انتهاك إحدى الدولتين للسيادة الوطنية للدولة الأخرى. بينما يتمثل المحور الثاني في الصراع اليمني_ الإريتري على جزر حنيش الكبرى، هذا بالإضافة إلى جانب بعض المشاكل الأخرى المتنوعة، كالتهديد الديمغرافي الذي يمثله اليمن للملكة العربية السعودية، واتهام المملكة لليمن باحتوائها للجماعات الإرهابية وتسهيل عبور بعض هذه الجماعات إلى داخل دول مجلس التعاون الخليجي عبر دول الجوار الحدودي كالمملكة العربية السعودية وعُمان، بالإضافة لمواقف وتوجهات السياسة الخارجية للرئيس علي عبد الله صالح، التي ينظر إليها أعضاء مجلس التعاون الخليجي على أنها سلوكاً عدائياً تجاههها، بما يهدد من مصالحها وقيمها المجتمعية، بصورة تؤدي إلى توتر العلاقات مع اليمن.[1]

2- الربيع العربي والنفوذ الخارجي في اليمن.

تُعد ثورات الربيع العربي والتي بدأت من تونس ومصر ثم تأثرت بها بعض الدول العربية الأخرى، من الظواهر المؤثرة في الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة. وقد تغيرت على إثرها توازن القوى، وظهرت أشكال أخرى للصراع في الشرق الأوسط. حيث تمت بسلمية في بعض الدول كمصر وتونس، في الوقت التي تحولت فيه لثورات عنيفة كما في ليبيا وسوريا، كذلك تأثرت منطقة شبه الجزيرة العربية بانتفاضة الربيع العربي، فتم قمعها في البحرين، في الوقت الذي ساندت فيه دول مجلس التعاون الخليج انتفاضة الشباب اليمني، وتنحي على عبد الله صالح، وإسناد الأمر إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، تطور المشهد اليمني، فاعتبار الدعم السعودي لنظام الرئيس عبد ربه منصور هادي كمعطى سياسي في الأساس، حيث أنَ الرئيس عبد ربه هادي وصل إلى الرئاسة بناءاً على مبادرة مجلس التعاون الخليجي ، كما أنَ احتلال الحوثيين للعاصمة صنعاء وفرض اتفاق السلم والشراكة الوطنية بمثابة انهيار لمبادرة مجلس التعاون الخليجي بشأن الأزمة اليمنية، إلا أن ظهور إيران في المشهد اليمني جعل المشهد

[1] المكان نفسه

اليمني يكتسب صبغة دينية طائفية. على الرغم من ذلك، ينفى الحوثيون أي علاقة بينهم وبين إيران. إلا أن سلطات الطيران الإيرانية وقَعت في 28 فبراير 2015 مذكرة تفاهم مع الحوثيين يتم بموجبها تسهيل النقل الجوي بين البلدين.[1]

المطلب الثالث: أهداف التدخل في اليمن.

إن من أهم الركائز الاستراتيجية الايرانية والسعودية في اليمن هو موقعها الاستراتيجي حيث يعتبر ساحلها من أهم السواحل في الشرق الاوسط.

أولا: أهداف التدخل الإيراني.

إن اهم نقطة تستحوذها ايران في السمن هو موقعها الاستراتيجي فقرب اليمن الجغرافي واطلاله على اهم مميزات الطاقة في العالم الذي يمر من خلاله ما يقارب 2,3 مليون برميل يوميا فإن التدخل الايراني في اليمن عبارة عن مخطط توسعي طائفي , هدفه إخضاع المنطقة للنفوذ ولاية الفقيه من خلال إسقاط الدول لتحل محلها الطوائف واستبدال لجيوش بالميليشيات الدموية التي تقتل وتدمر الانسان العربي , وذلك بارتكاب إيران عبر ادواتها الحوثية ضد اليمنيين جرائم القتل والهدم والتفجير والتجارب ضد اليمنيين في شكل ممنهج ومدروس اضافة الى نشرها الافكار الطائفية لتمزيق النسيج الاجتماعي فالتدخلات الايرانية عبر القوات الحوثية تسبب بكارثة انسانية حقيقية مختلفة الاف القتلى والجرحى.[2]

نتيجة لتغيب فكرة الاعتماد المتبادل في تحقيق الأمن عن العقلية الإيرانية، وميل إيران إلى التعاطي مع عملية تحقيق أمنها القومي باعتبارها عملية صفرية، بتصورها أنه يتوجب عليها أن تعمل على الخصم من أمن بعض دول الجوار الإقليمي، أو من أمن المنظومة الإقليمية ككل، من أجل تدعيم أمنها القومي، ونتيجة لتجاوز دور إيران في اليمن للقنوات والأساليب المؤسسية الطبيعية المرتبطة بالعلاقات السياسية الرسمية بين الدول، واعتمادها بالأساس

[1] عادل مجاهد الشريجي، **الربيع العربي**، ((د، ب، ن): دار الكتاب، 2013)، ص19.

[2] **أبعاد جيوإستراتيجية عاصفة الحزم تردع كماشة ايران البحرية"**، على الموقع الالكتروني التالي: http://rawabetcenter/com/archive/5610، (2019/02/03).

على توظيف فاعلين دون الدولة لخدمة أهدافها والذي يزيد من أهمية اليمن الاستراتيجية هو وقوعها حاضرة السعودية، اضافة الى ذلك فإن ايران بتدخلها في اليمن تسعى لتعويض الخسارة التي تكبدتها لتدخل في سوريا.[1]

استطاعت ايران ان تجذب فئات عديدة من العالم الاسلامي من خلال التركيز على قضايا جوهرية مثل: القضية الفلسطينية وقدمت نفسها كدولة اسلامية تدافع عن قضايا المسلمين، وتجذب العديد من خلال التركيز على الشعارات البراقة وانها دولة ثورية تواجه الإمبريالية العالمية، وتمكنت بذلك العديد من الجماعات والتنظيمات للتحول الذي تنتهجه ايران في سياستها الخارجية يصب هذا كله في تقيق مصلحتها.[2]

تسعى ايران دائما لتكون القوة الوحيدة في المنطقة فهي تسعى لتحقيق اهدافها التالية:

- السيطرة على الممرات المائية والمضايق البحرية والتحكم فيها.
- السيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة.
- قيام حكومات شعبية تابعة لها أو حكومات موالية لها على الاقل.
- السعي لنشر التشيعي الامامي(المذهب الجعفري).
- الموقع الجغرافي لليمن واهميته على المستوى الاقليمي والدولي، تتحكم في التجارة الدولية النشطة عبر المحيط بين اسيا وافريقيا.[3]

منذ2011 لم يكن من السهل التيقّن من حجم النفوذ الإيراني في اليمن، على رغم وضوح بعض معالمه التي كانت محصورة في الأدوات الناعمة، الإعلامية والسياسية والثقافية، لكنها بدأت تتكشف أكثر مع تسارع الأحداث في اليمن والمنطقة عموماً، وقد كشف تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن، الصادر بتاريخ 26 كانون

---

[1] محمد بن القاضي، **الدور الايراني في اليمن وانعكاساته على الامن القومي**،((د، ب، ن): مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، (د، س، ن))، ص77.

[2] عبد العزيز فرات الريس، **تصور استراتيجي لمواجهة النفوذ الايراني في اليمن وانعكاساته على امن المملكة السعودية** مذكرة ماجستير: جامعة نايف، كلية العلوم الاستراتيجية، 2004)، ص95.

[3] محمد الغابري، "**اليمن وايران حقيقة الاطماع ومستقبل العلاقات** "، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.alyameny.com، تاريخ التصفح: 10فيفري2015.

الثاني (يناير) الماضي، أن النفوذ الإيراني في اليمن لم يعد قضية إقليمية بقدر ما أصبح قضية عالمية، حين ذكر «أنه وثّق مخلفات قذائف ومعدات عسكرية متصلة بها، وطائرات عسكرية مسيّرة من دون طيّار ذات أصل إيراني جُلبت إلى اليمن»، وأن الفريق استنتج أن جمهورية إيران لا تمتثل للفقرة (14) من القرار 2216 (2015)، وتم إمداد جماعة الحوثي بقذائف تسياريه قصيرة المدى من نوع بركان 2ح، وصهاريج تخزين ميدانية لمؤكسد سائل ثنائي الدفع للقذائف، وطائرات عسكرية مسيّرة من دون طيار من نوع (أبابيل- T قاصف1)، كانت نتيجة بسط السطو الإيراني نفوذه في اليمن منذ أكثر من عقدين من الزمن.[1]

لكن الوضع مختلف في اليمن. فمستوى الدعم الإيراني للحوثيين في اليمن – على الرغم من سريته — ليس في مستوى الدعم الذي تتلقاه الميليشيات الشيعية في العراق، أو حكومة الأسد، أو حزب الله. وقد يرجع ذلك، بدرجة كبيرة، إلى خوف إيران من الإفراط في التمدد في المنطقة ومن أن الحوثيين ليسوا تحت سيطرتها المباشرة. غير أن إيران أيضا حسبت بالتأكيد حساب الرد السعودي القوي والحازم، فهي تدعو في تصريحاتها العلنية إلى وقف إطلاق النار في اليمن، ويهمها في الوقت نفسه كسب ميزان القوة على الأرض قبل الانتقال إلى طاولة المفاوضات. وهكذا لا يترك الإيرانيون شيئا للحظ، فالحرس الثوري الإيراني موجود على الأرض في اليمن، وقد سبقته شحنات الأموال والمساعدات الإيرانية للحوثيين. ولن يكون مفاجئا إذا قدمت إيران مزيدا من الدعم المالي للحوثيين، ولا سيما من الأموال التي صارت متاحة بعد الاتفاق النووي مع الغرب. وعلى الرغم من أن الحوثيين حاليا في حاجة إلى الأسلحة أكثر من المال، فإنهم بالمال أيضا يحافظون بفعالية أكبر على سيطرتهم، وعلى شعبيهم في المناطق التي يسيطرون عليها.[2]

يبقى أن التدخل الإيراني ستكون له تداعيات سلبية على اليمن، أولها زيادة وتيرة الصراع، والشواهد على ذلك كثيرة، فالأسلحة الحديثة التي تملكها جماعة الحوثي، وبكميات كبيرة، مصدرها إيران، وقد فرضت واقعاً جديداً على الأرض، كما أن قدرة الجماعة على استخدام هذه الأسلحة، زاد من قدرتها على تقويض سلطة الدولة. كما أن ظهور جماعة الحوثي، بهذه القدرة العالية في التوسع والسيطرة، يؤكد أن إيران حققت أول أهدافها

[1] "الوجود الايراني في اليمن...إلى أين"، **جريدة الحياة**، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.alhayat.com/artic/e/9271 ، تاريخ التصفح:13أبريل2018.

[2] الكسندر مترسكي، "**الحرب الاهلية في اليمن صراع معقد وأفاق متباينة**"، (قطر: مركز الابحاث ودراسة السياسات،2015)، ص6.

بإنشاء جماعة تتماثل مع «جيش المهدي» في العراق، و «حزب الله» في لبنان، مما يعني نجاحها في التوسع في المنطقة، وبالتالي ترسيخ أقدامها، وإحداث معادلات جديدة للتوازن الإقليمي. وتطمح إيران، التي تدعم الحوثيين، إلى توسع الجماعة أكثر بالسيطرة على مناطق جديدة والتحكُّم على الأرض لتوسع النفوذ الإيراني بالتبعية، بعد أن انتقل بعض أفراد جماعة الحوثي أخيراً إلى مدينة عدن في إطار توسيع نفوذها جنوباً. وما يزيد من شدة التأثرات السلبية، هو توغل إيران نحو الصراع الدائر بين مراكز القوى في الداخل اليمني، حيث توجد شواهد تؤكد أن توسُّع الحوثي وراءه أيضاً دعم من قيادة وقواعد حزب المؤتمر الشعبي، في إطار تصفية حساباته مع حزب الإصلاح لموقفه في إزاحة نظام علي عبدالله صالح من الحكم أثناء الثورة الشعبية، وما تلاها، ما يعني وجود تأثير إيراني قوي في اليمن، فإلى أين يمضي؟ ومتى يتوقف.[1]

ثانيا: أهداف التدخل السعودي.

تحتل اليمن أهمية استراتيجية قصوى بالنسبة لدول الخليج عامة وللمملكة العربية السعودية خاصة ما يعطيها هذه الاستراتيجية الاهمية هو موقعها الجغرافي واطلالها على المحيط الهندي وهو من البحار المفتوحة، الامر الذي يجعل اليمن مكانا ملائما لتصدير النفط السعودي خاصة، ما يعطيها هذه الاهمية للسعودية، كما أنها تشترك معها في مكون عرقي وديني وحضاري واحد، الامر الذي يخلف ارضية مشتركة للتعايش، كل هذا يجعل من تأمين اليمن أهمية جيوسياسية لدى المملكة لعدت اسباب أهمها:

ويعود الاهتمام السعودي باليمن الى عدت أسباب، أهمها أن اليمن هو الفضاء الخلفي للملكة، وبتالي فهي تتأثر بالأحداث الداخلية فيها نتيجة القرب الجغرافي، وتشكل اليمن أهمية جيوسياسية لدى المملكة لعدت اسباب أهمها:

- وجود أكثر من ثلاثة منافذ برية تربط اليمن بالسعودية.
- وجود أكثر من 65% من الصادرات النفطية بالنسبة للمملكة السعودية.[2]

[1] "الوجود الايراني في اليمن"، **مرجع سابق**.

[2] وسام أبو الهيجار، "دوافع وتداعيات التحرك السعودي"، **الخليج اولاين**،(17أفريل2015)، ص92.

لا تزال القيادة السعودية في الرياض في اليمن أولوية في سياستها الخارجية. فقد قدمت المملكة رعايتها للحكومة اليمنية في ثمانينيات القرن العشرين وما بعدها. و لم تقبل بالنفوذ الأجنبي في هذا البلد إطلاقا. و في ستينيات هذا القرن نفسه، حاول الرئيس المصري جمال عبد الناصر تصدير ثورته إلى اليمن، لكن السعوديين المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أحبطوا مساعيه. وفي هذه المرة أيضا، عندما تستخدم إيران استراتيجيتها في تصدير الثورة" ستجد حزما مماثلا عند آل سعود وحلفائهم الرئيسين.[1]

تعتبر السعودية الامن في اليمن جزءا من أمنها الوطني، ومنذ أن بدأت الازمة في السعودية اتبعت سياسة مختلفة، فقد أضحى تزايد نفوذ الحوثيين وسيطرتهم على السلطة، تهديدا خطيرا لذلك أعلنت السعودية بأنها ستتخذ الاجراءات المطلوبة لحماية أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية في اليمن وهذا ما تحدث عنه السفير السعودي في الكويت "عبد العزيز الفايز" قائلا: إن أي تهديد لأمن واستقرار اليمن هو تهديد لأمن واستقرار المنطقة.[2]

شكل تزايد النفوذ الايراني في اليمن مصدر قلق لأمن السعودية الداخلي قبل تهديده لنفوذها الاقليمي لسببين:

1-**الاول**: التمكين السياسي لحلفاء ايران الحوثيين الذين هم اقلية زيدية محسوبة الى الطائفة الشيعية، قد يشجع الاقليات الشيعية في الداخل السعودي على الاحتجاج، خاصة وجود خلفية تاريخية لمثل هذه الحوادث.

2-**ثانيا**: القرب الجغرافي للمنافذ البرية وطول الشريط الحدودي بين البلدين مع الاخذ بعين الاعتبار كمية السلاح الهائلة الموجودة في اليمن، ناهيك من اعتماد المملكة على الحصانة اليمنية التي تعبر الحدود يوميا، لقد بقي الصراع على اليمن بين السعودية وايران قائمة على الوكالة حتى اسقاط الحوثيين صنعاء وما ترتب عنه من

[1] الكسندر مترسكي، **مرجع سابق**.

[2] فراس عباس هاشم، "**الازمة اليمنية وتأثيراتها في معادلة الصراع الاقليمي الايراني السعودي**"، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2016)، ص41.

تطورات هدت الامن السعودي الداخلي نهاية النفوذ السعودي في اليمن وبداية عهد جديد تتصدر فيه ايران المشهد اليمني.[1]

تثار الكثير من الأسئلة حول خلفيات التدخل العسكري السعودي في اليمن، وإن كانت الرياض بررت عمليتها العسكرية برفقة حلفائها على كونها تأتي في إطار اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وتهدف العملية، حسب الرياض، إلى الدفاع عن الحكومة اليمنية الشرعية ومنع حركة الحوثيين من السيطرة على البلاد. وكتب صحيفة 8"الحياة"، المقربة من مراكز القوى في السعودية، أن "القرار السعودي هو محاولة جدية لتصحيح التوازنات التي 18اختلت في المنطقة، ومحاولة جدية لاستعادة التوازن في المنطقة، ولإنهاء مرحلة استضعاف العرب وأهل الاعتدال". وأن التدخل العسكري السعودي في اليمن المدعوم من طرف عدد من الحلفاء، وقالت الدكتورة سيلين إلهام المختصة في الجيوبوليتيك "إن هذا التدخل لم يكن منتظرا"، لكن في الوقت نفسه أوضحت أن تحركات الحوثيين والتهديدات التي أطلقوها تجاه الرياض كانت من الأسباب التي أوقدت نار الحرب السعودية عليهم، "إن السعودية دولة لها سيادتها ومصالحها الجيوسياسية في المنطقة" زيادة على مركزها الديني في العالم العربي.[2]

[1] أمل عالم، **الصراع السعودي الايراني على اليمن نظرة يمنية**،(الرياض: مركز الجزير للدراسات، 2015)، ص5.

[2] بوعلام حبشي، **"ماهي أهداف التدخل السعودي في اليمن"**، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.france24.com، تاريخ التصفح: 2018-03-27.

المبحث الثاني مستويات التدخل في اليمن

مرت اليمن بعدة تاثيرات على المستوى الداخلي فالتدخل الذي قادته المملكة العربية السعودية كان له تداعيات على داخل اليمن في كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والساحة الدولية ومن الخارج سواء كان على المستوى الاقليمي او الدولي وكانت الحكمة من هذا التدخل هو اعادة ترتيب الملفات الاقليمية وتغيير بعض رؤى السياسة

المطلب الأول: على المستوى الاقليمي.

ركز الحوثيون هجماتهم الصاروخية على أهداف عسكرية واقتصادية داخل الأراضي السعودية، لحملها على التوقف عن الحرب، ووقف الهجمات الجوية، والتخلي عن الرئيس هادي، بالدخول في مفاوضات مباشرة دونه. بل أجبروا، بهذا التكتيك، سلطات المملكة على إفراغ المناطق الحدودية من سكانها؛ ما ترتب عليه تداعيات اجتماعية واقتصادية وأمنية، علاوة على الخسائر البشرية الناجمة عن سقوط المقذوفات الصاروخية.

1 – الموقع الاستراتيجي لليمن:

وبالنظر الى موقع اليمن الاستراتيجي وكونه متاخما للسعودية ، أكبر مصدر للنفط في العالم، ويطل على مضيق باب المندب، وهو منفذ عالمي للنفط يربط البحر الاحمر وخليج عدن، فلا يزال المجتمع الدولي يقوم بدور كبير في تنفيذ العملية الانتقالية الراهنة وتشمل الولايات المتحدة على وجه الخصوص بأنشطة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي يتخذ من اليمن مقرا له، وتسعى للتأثير في عملية اعادة هيكلية الجيش التي أعقبت رحيل صالح وقد أتاح الدعم الدولي بالإجماع لهادي فرصة ازالة اقارب صالح وحلفائه من المناصب القيادة الرئيسية كجزء من جهوده المستمرة لتفكيك شبكات المحسوبية العسكري المنافسة وزيادة صلاحيات وزراء الدفاع.[1]

أرست عاصفة الحزم وقائع جديدة من موازين القوى وادوار الفاعلين ضمن الاقليم وهو ما قد يمثل خطورة كبيرة أولى في رسم الخريطة السياسية للمنطقة، ولاسيما بعد دخول السعودية به طرفا مباشرا في معادلة التوازنات القائمة، ليس فقط في اليمن بل في الملفات الاقليم المتشابكة خاصة في سوريا والعراق وساهمت في ملأ

[1] علي لذهب، "ميزان القوى العسكري في اليمن: التحولات والسيناريوهات"، **مركز الجزيرة للدراسات**،(26يناير/كانون الثاني،2017)، ص5.

جانب من الفراغ الذي سببه غياب أعمدة التوازن الاقليمي، وتداعيات الثورات العربية ودخول هذه الدول في دراسة العنف والحروب الاهلية.[1]

2 – التدخل في الشؤون الداخلية.

حيث يمثل الإضرار بدول الجوار الإقليمي والحد من نفوذها أحد أهم أهداف إيران من تدخلها في اليمن، انطلاقا من قناعتها بأن تنامي النفوذ الإيراني على الساحة اليمنية يعني بالضرورة الخصم من نفوذ دول الخليج العربية، ولا سيما نفوذ السعودية. لذلك تهدف إيران إلى تمكين حلفائها الحوثيين في السلطة بغرض إضعاف ارتباط اليمن بسياقه القومي والجغرافي، وعرقلة أي خطوات أو مشاريع مستقبلية تكاملية بين اليمن وجواره الإقليمي قد يترتب عليها تعزيز نفوذ الدول الخليجية في اليمن وفي المنطقة بشكل عام. سعي إيران لتطويق الدول الخليجية ببؤر التوتر، وإشغالها بمواجهة التهديدات والأخطار الناجمة عن تفاقم الأزمات والصراعات في مجالها الحيوي، من أجل التوصل إلى نوع من المقايضة لبعض النفوذ مع الدول.[2]

ويصطدم سعي إيران من خلال تدخلاتها المعززة للتوترات والاضطرابات العنيفة وعدم الاستقرار على الساحة اليمنية إلى جذب اهتمام دول الخليج العربي، ولا سيما السعودية، بشكل متزايد نحو اليمن، على نحو يسهم في إضعاف أدوار دول الخليج ونفوذها في كل من العراق وسوريا ولبنان، مما يسهم في إطلاق يد إيران في هذه الدول الثلاث باعتبارها تحظى بأهمية قصوى بالنسبة إلى المصالح الإيرانية. وذلك كمحاولة من طرف إيران للمساومة الخليجية.[3]

3–أخطار الهجرة الغير شرعية: إضافة الى ذلك هناك خطر الهجرة الغير شرعية الذي يهدد بدوره أمن واستقرار دول الخليج عامة والمملكة السعودية خاصة بحكم مجاورتها لليمن عبر حدود طويلة، حيث يمثل اليمن

---

[1] نبيل العتوم، "**طهران وعاصفة الحزم**"،(تقارير مركز البحوث للدراسات، 2015)، ص13.

[2] أحمد أحمد جربل،" **السعودية الجديدة....صورة أم حقيقة؟**"،(8أغسطس2018)، على الموقع الالكتروني التالي: Khttp://google/QcEsEr، (2019/01/01).

[3] بن القاضي، **مرجع سابق**، ص37.

حاجزا لدول التعاون الخليجي من الهجرة الغير شرعية والتنظيمات الارهابية، كما ان اليمن شريك فعال في المجتمع الدولي فقد اثبت خلال السنوات الماضية انه شريك فعال في مكافحة الارهاب ومكافحة الجرائم.[1]

لذلك فاجئة السعودية الجميع بعملية عاصفة الحزم، بعد أن كان الاعتقاد السائد ان صمت الرياض طوال أكثر من عام على التوسع العسكري الحوثي وسيطرتهم على صنعاء واعتقال الرئيس عبد ربه منصوري واعضاء حكومة وصولا الى محاولة استكمال سيطرتهم بزحف الى عدن التي هرب اليها الرئيس عبد ربه منصور هادي واعلانها عاصمة مؤقتة للدولة كان تعبير عن أن خيارات السعودية كانت محدودة لم تكن معدومة.[2]

المطلب الثاني: على المستوى الدولي.

1- التحالف السني: جاء اعلان المملكة العربية السعودية عن تشكيل تحالف عسكري اسلامي سني لمحاربة الارهاب بقيادتها ومشاركة 34دولة عربية اسلامية، وتأسيس مركز عمليات مشتركة في مدينة الرياض، لتنسيق ودعم الحملات العسكرية لمحاربة الارهاب وتطوير البرامج والاليات اللازمة لدعم تلك الجهود، ليثير الجدل والتباين في الاراء المؤيدة والمعارضة لتشكيل هذا التحالف خاصة وأن تشكيل التالف تم في 72ساعة فقط ومن دون مباحثات مكثفة واجتماع مشترك لقادة اركان تلك الدولة.[3]

كما ضم دولا بينها علاقات قوية كمصر وقطر، في حين استثنى دولا عربية فيها تواجد شيعي ملموس مثل سوريا، العراق، ويشار الى الدول المشاركة في هذا التحالف الى جانب السعودية هي مصر، الاردن، باكستان، البحرين، بنغلادش، تركيا، تشاد، توغو، تونس، جيبوتي، السنغال، السودان، قطر، ليبيا، مالي، ماليزيا، المغرب، اليمن، فلسطين، جزر القمر.

وظل تمدد ايران السريع والمنطقة وانتشار نفوذها داخل اربعة دول عربي مهمة هي العراق ،سوريا، اليمن ولبنان يبرز واضحا ان تبني السعودية فكرة انشاء هذا التحالف السني هدفه هو التصدي للنفوذ الايراني في الاقليم خاصة بعد تحركات الملك سلمان بن عبد العزيز لتحقيق مصالحه بين تركيا ومصر وهو ما بدأ من زيارة الرئيس

---

[1] راشد النعيمي، "**عمق استراتيجي وحزام أمن الخليج**"، على الموقع الالكتروني التالي: http://sawtalmoqawma.php، (2019/01/02).

[2] ابو ذياب خطار، "**الحزم في اليمن والمشهد الاقليمي في الجديد**"، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.alyemeny.com/article.php?id، (2-6-2018).

[3] عباس شومان، "**السعودية لها حق في اتخاذ الاجراءات الكفيلة لحفظ أمنها**"،(الشرق الاوسط،7جانفي2016)، ص55.

عبد الفتاح السيسي المصري والرئيس التركي، رجب طيب اردوغان للمملكة، وفي وقت متزامن مارس 2015، وتسعى المملكة لردع الصدع في العلاقات المصرية القطرية من خلال الوساطة والضغط على قطر من اجل انهاء حملات الجزيرة المعادية لمصر وهذه الجهود تجلت نتائجها خلال زيارة الامير القطري **"تميم حمدان آل ثاني"** لمصر وحضوره القمة العربية في 28 مارس 2015واستقبال الرئيس السيسي له فيما يمكن اعتباره بداية جديدة بين الدولتين.[1]

وفي هذا السياق تسعى المملكة لتعزيز علاقات التعاون والشراكة مع الدول الاسلامية سنية مثل باكستان وضمها للتحالف نظرا لموقعها الاستراتيجي على الحدود الايرانية وامكانية ادائها لدور في تطويق التمدد الايراني خاصة في ظل التوترات الطائفية بين السنة والشيعة على حدود الدولتين وتجلي هذا التقارب في زيارة رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف للمملكة.[2]

يشير ظهور التحالف العسكري الإسلامي إلى أن صانع القرار السياسي في الخليج العربي قد عزم على التحرك في مرحلة إيجابية تحمل أكثر من مؤشر، منها:

– استمرار نهج اخذ زمام المبادرة بدلا من الانتظار، وهو نهج منه الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وأثبت التحالف العربي جدواه، من خلال وقف تمدد وسيطرة جماعة الحوثي والميليشيات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح على اليمن.

– يستهدف التحالف تهدئة حذة الانتقادات الغربية التي طالما اشتكت من صمت العالم الإسلامي ووقوفه موقف المتفرج من فضية مكافحة الإرهاب، وقد يكون من أهداف الإعلان عن التحالف تخفيف الحملة الإعلامية التي تستهدف الخليج كمصدر للفكر السلفي الجهادي.

[1] منار عبد الفتاح، **التحالف السني**، (القاهرة: القدس العربي، 20جانفي2016)، ص5.

[2] منار عبد الفتاح، **مرجع سابق**.

- منع وقوع العالم الإسلامي في شباك مشروع الهيمنة الإيراني بتحالفات تحارب الإرهاب انتقائيا بدعم روسي، ولعزل مشروع طهران الطائفي فقد تصدرت الرياض قيادة التحالف الإسلامي ليحد من غطرسة إيران في المنطقة بمشاريع مفككة للأمة الإسلامية وبالميليشيات التابعة لها.[1]

[1] ظافر محمد العجمي، "**التحالف العسكري الاسلامي في زمن الهياكل العسكري**"، على الموقع الالكتروني التالي: **http://studies.aljazeera.net:Resouece2018.**

المبحث الثالث: المواقف الدولية من النزاع اليمني.

تعددت المواقف الاقليمية والدولية في التدخل في اليمن منهم من تعددت مصالحها ومنها لها أهداف إقليمية تعمل في حماية أمنها الاقليمي والدخول في تحالفات دولية ومن بين المواقف هذه سنتطرق لها في هذا المبحث الذي تعددت المطالب فيه وهي:

- موقف الاتحاد الأوروبي.
- موقف الامم المتحدة.

المطلب الاول: موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة اليمنية.

اتسمت المواقف الأوروبية تجاه الثورة اليمنية بالغموض من ناحية عدم اتخاذ أي مواقف مساندة للثورة اليمنية، ومطالبة عبد الله صالح بالرحيل، ولعل الصورة النمطية والذهنية السيئة التي انطبعت في ذهن العالم الخارجي عن اليمن من وجود القاعدة فيه، والحوثيين، والمخاوف من الانفصال كلها عوامل جعلت الأوروبيين يتخذون مواقف صامته بشان الأحداث في اليمن، وأمام استمرار النظام اليمني في استخدام العنف ضد المتظاهرين، جاءت التصريحات الأوروبية مطالبة نظام صالح بالتحرك الفوري من اجل وضع حد للعنف، وضمان انتقال سلمي للسلطة، والاستجابة لمطالب الشعب اليمني المشروعة.[1]

حظيت العملية العسكرية عاصفة الحزم على مواقع للحوثيين في اليمن بردود فعل دولي حكومية وغير حكومية واسعة بين مؤيدة ومعارضة ومتحفظة، وتأتي العملية بقيادة السعودية.

فبالنسبة للاتحاد الأوروبي انتقد العملية، وعبر على لسان ومسؤولية السياسة الخارجية بالاتحاد الاوروبي "فيدريكاموغيربن"أن التدخل العسكري لا يحل الازمة في اليمن، وسيزيد من معاناة المدنيين اليمنيين، ويشار الى أن الموقف يتعارض مع موقف فرنسا وبريطانيا العضويين في الاتحاد الاوروبي.[2]

حيث قالت مفوضة الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، فيديريكا موغيريني، في بيان منشور على موقع مفوضية الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية: "أثار تقدم قوات الحوثيين والوحدات العسكرية الموالية للرئيس السابق

---

[1] عمر ياسين خضيرات، **"مواقف الدولية والاقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الاقليمي للشرق الاوسط"**،(المجلد1)، (ع1)، (ماي2016)، ص41.

[2] "المواقف العربية والدولية إزاء عاصفة الحزم"، على الموقع الالكتروني: **aljzeera.net**، تاريخ التصفح: 3-27-2015

صالح نحو عدن، والاستهداف الجوي لمجمع الرئيس هادي، كانت بمثابة خطوات غير مقبولة نحو تصعيد الوضع المتأزم أصلا، مما أدى إلى الضربات الجوية التي قادتها السعودية اليوم. وينبغي على جميع الجهات الفاعلة الإقليمية أن تتصرف بمسؤولية وبشكل جاد وبناء، والعودة إلى المفاوضات. وأن الاتحاد الأوروبي يجدد دعمه لكافة الجهود التي تبذل من قبل الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية".[1]

المطلب الثاني: موقف الامم المتحدة من النزاع اليمني.

أعلنت تأييدها لعملية "عاصفة الحزم" ضد الانقلابات الحوثية، وقالت بأن العملية العسكرية جاءت بعد ما طلب الرئيس منصور هادي المساعد بكل الوسائل المتاحة والتدابير لحماية اليمن وردع العدوان الحوثي.

أعلن مجلس الامن لدولي قد أوضح أن الرئيس هادي هو الرئيس الشرعي لليمن، واشارت الى ان اجراءات الحوثي الاخيرة والتوسع في عدن وتعز هي اشارة أخرى الى استحقاقهم بالعملية السياسية وأن أي اجراء يتخذ ينبغي أن يكون وفقا للقانون الدولي.[2]

منذ بداية الأزمة في اليمن و كان مجلس الأمن حاضراً ومراقباً للأحداث المتسارعة فيها، وقد قام في إصدار عدة بيانات وقرارات في بداية الأزمة اليمنية منذ عام 2011م، وتوالت تلك والتوصيات والقرارات لكنها لم تجدي نفعاً فكانت الأمور تُفضي الى التعقيد، وقد تقدم مجلس التعاون الخليجي بمبادرة أسماها (المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية) وافقت الاطراف اليمنية المتنازعة عليها في بداية الأمر، وتم التوقيع عليها وآلات السلطة الى الحكومة الجديدة وتمت انتخابات رئاسية، وكان مجلس الأمن مراقباً لذلك بل كان مرحباً بالمخرج السلمي لليمن من أزمته، ولكن الامور لم يكتب لها النجاح والاستقرار.[3]

20 مارس ، حث الأمين العام الأمم المتحدة بان كي مون الحكومة اليمنية لاتخاذ إصلاحات جريئة و الدخول في حوار وطني مع المعارضة، كما أدان العنف الذي تمارسه الدولة ضد المتظاهرين. حذر المبعوث الخاص "بالأمم المتحدة" جمال بن عمر في 25 يوليو أثناء وجوده في صنعاء أن "اليمن يعاني من انهيار الدولة" وأكد مجددا

---

[1] "ردود الفعل الدولية على العمليات العسكرية في اليمن"، على الموقع الالكتروني التالي: **http://ar.m.wikipedia.org**، (2019/01/02).

[2] أحمد الزرقة، "تحولات الموقف الدولي تجاه اليمن"، على الموقع الالكتروني التالي:

http://mrebpress.net.articales.php/fd9953، تاريخ التصفح: **03-04-2019**.

[3] أحمد محمد عبد الله ناصر الحسني، **"قرارات مجلس الامن ودورها في حل الازمة اليمنية"**،-المغرب: المركز الديمقراطي العربي،2017)، ص4.

دعم الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها للحوار والتوافق، كما قال المبعوث أن موقف الأمم المتحدة هو أي حل للأزمة يجب أن يكون داخلياً ، بما في ذلك حركة التمرد الانفصالية في جنوب اليمن، و التمرد الطائفي في شمال اليمن ، و الصراع مع القاعدة ، و لا يجب أن تكون الحلول قد تتداخل وتتقاطع أحياناً مع انتفاضة شعبية في البلاد، في 9 أغسطس، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بيانا حث فيه على وضع حد لأعمال العنف، ويطالب كل الأطراف للسماح للمساعدات الإنسانية.[1]

وفي الوقت نفسه لم تأتي الامم المتحدة بالعدوان السعودي على الشعب اليمني، حيث لم تنجح المنظمة المنوطة بها **"اعادة الامل"** الحقيقي للشعب اليمني في كبح جماح آلة القتل السعودي ما يعيد الى الاذهان تواطئ الامم في الحروب التي شنها الكيان الاسرائيلي، كما يفترض أن يكون دور الامم المتحدة مساندا للحوار ومخالفا للعدوان بغية اخراج اليمن من حالة عدم الاستقرار لكن قرار مجلس الامن وقم 2216 بخصوص اليمن الذي تمارس السعودي ضد ابناء الشعب اليمني، من خلال عدوانهم الغاشم على اطفال ونساء اليمن والانتقادات التي يواجهها بعض السياسيين اليمنيين الى الامم المتحدة واتهامهم لها بالانحياز الى التمرد الحوثي في اليمن ضد القوى السياسية الاخرى.[2]

المطلب الثالث: موقف الولايات المتحدة الامريكية من النزاع اليمني.

كان الموقف الأمريكي قد شَهد تحولاً دراماتيكياً منذ وصول الإدارة الجديدة إلى البيت الأبيض، وكانت اليمن مسرحاً لقراءة التحول الأمريكي في الشرق الأوسط، إذ التزمت واشنطن خلال 2017 بدعم حلفاءها، وإعادة المياه لمجاريها بعد أنَّ تأثرت في عهد إدارة أوباما. وكانت لزيارة جيمس ماتيس (وزير الدفاع الأمريكي) في ابريل/نيسان2017 وتقديم الولايات المتحدة الأمريكية لأدلة تورط إيران في تسليح الحوثيين بقاعدة عسكرية خارج واشنطن (ديسمبر/كانون الأول2017) أبرز التحولات المذكورة تجاه إيران والحوثيين. وتساهم عوامل التحول أعلاه من أجل الدفع الأمريكي باتجاه تحرير محافظة الحديدة (غرب اليمن) من الحوثيين، بعد أنَّ فشلت جهود الأمم المتحدة لإقناع الجماعة بخطتها، كما أنَّ مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح كان مؤثراً

[1] أحمد بالقراو، "ردود الفعل الدولية على ثورة الشباب اليمنية"، على الموقع الالكتروني التالي: **http://ar.m.wikipedia.org**،تاريخ التصفح: 09-04-2019.

[2] منير الماوي،" الامم المتحدة واليمن"، على الموقع الالكتروني التالي: **http://p.alaraby.co.ku**،تاريخ التصفح: 04-04-2019.

فعلياً في روسيا التي أعلنت سحب بعثتها الدبلوماسية من صنعاء ونقلها إلى الرياض؛ وهو ما يعني قيود أقل على جهود الأمريكية الداعمة لتوجهها في اليمن.[1]

– **مقتل الصحفي جمال خاشقجي:** وكذلك مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده بإسطنبول، ودعوة وزير الدفاع الأمريكي جيم ماتيس الأطراف المتحاربة في اليمن إلى وقف القتال والدخول في مفاوضات، ووزير الخارجية مايك بومبيو لوقف غارات التحالف في هذا البلد، يرى مراقبون أن الموقف الأمريكي من الحرب اليمنية قد تبدل، ما يعكس استياء واشنطن من ولي العهد السعودي على خلفية هذه القضايا، يبدو أن مطالبة الولايات المتحدة بوقف الغارات التي يشنها التحالف العربي الذي تقوده الرياض في اليمن يمكن أن يمثل تحولا في موقف واشنطن من الحرب في هذا البلد، وشكلا من الاعتراف بفشل الحملة التي أدت إلى أزمة إنسانية كارثية، كما يعكس هذا التبدل المحتمل في موقف واشنطن استياء متزايدا من قبل الحكومة الأمريكية من ولي العهد السعودي، نتيجة الغضب الذي أثارته قضية الصحافي جمال خاشقجي الذي قتل في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر في قنصلية المملكة في إسطنبول.[2]

وتتواجه في الحرب في اليمن القوات الموالية للحكومة المعترف بها من قبل الأسرة الدولية وجماعة «أنصار الله» الذين سيطروا في 2014 و2015 على مناطق واسعة في اليمن بينها صنعاء، وفي مارس 2015، تدخل تحالف بقيادة السعودية عسكريا في اليمن دعما للقوات الموالية للحكومة. من جهته، دعا وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إلى وقف الضربات الجوية للتحالف «في كل المناطق المأهولة بالسكان في اليمن»، في اعتراف فاتر بالخسائر المدنية التي تنجم عن عمليات القصف هذه، واتهمت السعودية مرات عدة بارتكاب أخطاء أدت إلى سقوط مئات المدنيين. «الرأي العام يتغير» وتساعد وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) خصوصا قوات السعودية والإمارات عبر تزويد مقاتلاتهما بالوقود في الجو. وتواجه الرياض في الأشهر الأخيرة ضغوطا متزايدة في الكونجرس. ففي مارس الماضي رفض مجلس الشيوخ اقتراحا بوقف دعم الولايات المتحدة للحملة السعودية في اليمن، لكن الفارق في أصوات المؤيدين والرافضين لم يكن كبيراً. ونشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأحد الماضي

[1] عدنان هاشم، **"امريكا تبحث عن هزيمة ايران في اليمن"**،(مركز ابعاد للدراسات والبحوث،2018). على الموقع الالكتروني التالي: www.abaadstudies.org.

[2] "هل غيرت واشنطن موقفها من الحرب التي تقودها السعودية في اليمن"، على الموقع الالكتروني التالي: **france24.com**،تاريخ التصفح: 01-11-2018.

صورة مؤلمة لفتاة يمنية عمرها سبع سنوات، بدت هزيلة جداً كونها ضحية المجاعة التي تهدد 14 مليون نسمة من سكان اليمن. ورأى وليد الحريري الخبير في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية أن الموقف الأمريكي الجديد «قد يكون مؤشرا إلى شعور الحكومة الأمريكية بالإحباط من فلتان الوضع، أو طريقة للقول إنهم يحاولون أن يفعلوا شيئا لكنهم عاجزون، ويلومون أطراف النزاع لإخفاقهم في تسويته». وأضاف الحريري « إنه إعلان سياسي جيد لكنه ليس مدعوما بتحرك حقيقي وملموس أو جهد على نطاق واسع لتسوية النزاع». وفي نظر تشارلز شميتز، يمكن تحقيق تقدم بمعالجة مشكلة الصواريخ التي يطلقها «أنصار الله» على الأراضي السعودية، لكنه أضاف أن الولايات المتحدة ملتزمة بعمق جهود الحرب، وتساعد وزارة الدفاع الامريكية خصوصا قوات السعودية والامارات عبر تزويد مقاتلاتهما بالوقود في الجو.[1]

– **دور مجلس الكونغرس:** و تواجه الرياض في الأشهر الأخيرة ضغوطا متزايدة في الكونغرس. ففي آذار/مارس رفض مجلس الشيوخ اقتراحا بوقف دعم الولايات المتحدة للحملة السعودية في اليمن، لكن الفارق في أصوات المؤيدين والرافضين لم يكن كبيرا.[2]

حيث أثارت المواقف الامريكية الاخيرة بشأن اليمن جدلا حول كونها تعبر عن مؤشرات ادارة الرئيس دونالد ترامب، أم أنها مجرد مناورة لإنقاذ مليشيا الحوثي وصالح الانقلابية بعدما ضاق عليها الخناق ميدانيا وسياسيا، وأصبحت في حالة موت سريري والمواقف الامريكية تمثلت في ارسال المدمرة الى المياه الاقليمية بالقرب من باب المندب، الذي يعد جزء من السيادة اليمنية بهدف مائية الممرات المائية من ميليشيا الحوثي.[3]

دعا وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، أطراف الصراع اليمني كافة لوقف إطلاق النار خلال 30 يوما، والدخول في مفاوضات جادة، لإنهاء الحرب في البلاد، وقال ماتيس، خلال كلمة ألقاها في ندوة نظمها معهد السلام الأمريكي في العاصمة واشنطن، أمس الثلاثاء، إن بنود محادثات السلام يجب أن تشمل وقف القتال وإبعاد الأسلحة عن الحدود، ووضع الصواريخ تحت إشراف دولي، معربا عن اعتقاده بأن السعودية والإمارات

---

[1] خالد شريف، **"تبدل الموقف الامريكي من اليمن والدعوة للمفاوضات سلام"**،(15فبراير2019)، على الموقع الالكتروني التالي: www.amandaily.com .

[2] "هل غيرت واشنطن موقفها من الحرب التي تقودها السعودي في اليمن"، **مرجع سابق.**

[3] شريف، **المرجع نفسه.**

على استعداد للمضي في محادثات بهذا الشأن، مشددا: "نريد للأطراف أن تلتقي في السويد وتناقش حدودا متروعة السلاح حتى نمنع استمرار الصواريخ الحوثية الموجهة للبيوت والمدن والمطارات"، وذلك وفقا لموقع "cbsnews"، وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو واشنطن تدعو التحالف السعودي لوقف الهجمات الجوية في جميع المناطق المأهولة في اليمن وأضاف: "أؤمن أن السعوديين والإماراتيين جاهزون للسلام، ولولا انسحاب الحوثي من آخر جولة دعا لها المبعوث الأممي لربما كنا في الطريق نحو ذلك"، وأوضح وزير الدفاع الأمريكي أن وقف المعارك سيتيح لمبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث جمع مختلف الأطراف في السويد حول طاولة واحدة، مشددا: "نريد أن نرى جميع الأطراف على طاولة المفاوضات خلال شهر من الآن". كما شدد على ضرورة أن يتم وقف إطلاق النار على قاعدة انسحاب الحوثيين من الحدود مع السعودية.[1]

كما أن في في منتصف ديسمبر/كانون الأول 2017 عرضت الولايات المتحدة الأمريكيَّة للمرة الأولى صواريخ حوثية في واشنطن أطلقت على الرياض باعتبارها أدلة كافية لضلوع إيران في تسليح الحوثيين. وشملت تلك الأدلة بقايا متفحمة قالت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) إنها من صواريخ باليستية قصيرة المدى إيرانية الصنع أطلقت من اليمن في الرابع من نوفمبر تشرين الثاني على مطار الملك خالد الدولي خارج العاصمة السعودية الرياض إضافة إلى طائرة بدون طيار وذخيرة مضادة للدبابات انتشلها سعوديون من اليمن[1]. وبالرغم من أن البنتاجون لم تحدد متى أو كيفية وصول هذه الأسلحة إلى الحوثيين من طهران (التي نفت الأدلة وقالت إنها ملفقة) لكن السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي عبرت عن ثقتها في أن طهران تتحمل مسؤولية نقل تلك الأسلحة للحوثيين في اليمن.[2]

فإيران لا تملك قوة حاليا لدعم الحوثيين مع رغبتها بزيادة الدعم العسكري والتدريبي لأعلى المستويات لكن عدت عوامل جغرافية وسياسية دولية عملها الام ن القليل النادر، ومن فرص مدودة تحسن ايران استغلالها فالولايات المتحد الامريكية تنظر الى اليمن من زاوية احتواء تنظيم القاعدة ومن هنا كان التقدير الامريكي للرئيس هادي الذي استمر بالسماح للولايات المتحد بحرية التحرك في اليمن ضد تنظيم القاعدة سواء من خلال هجمات بطائرات بدون طيار أو العمل الاستخباراتي، وباستثناء ذلك فإن الملف اليمني لا يحتل أولوية

[1] "أمريكا تأمر...إنهاء الحرب خلال 30يوما"،على الموقع الالكتروني التالي: **arabic.sputnik.news**، تاريخ التصفح: 31-10-2018.

[2] هاشم، **مرجع سابق**.

في التعامل الامريكي مع ملفات المنطقة حاليا، بل يبدو ان الولايات المتحدة لا ترغب في تحمل مسؤوليات أكبر، وبالتالي فإن انسحابها سياسيا من اليمن دون بديل اقليمي أو دولي، وفي ظل المرحلة الانتقالية المعقدة في اليمن، فسح المجال لإيران في أن توسع نفوذها وتقوي حلفاءها الحوثيين، بل ان تشجع خطواتها في السيطرة المسلحة على البلاد.[1]

– **استعادت شرعية الرئيس هادي:** كانت فترة حكم الرئيس الانتقالي (عبد ربه منصور هادي) قد انتهت بحسب المبادرة الخليجية (البند السابع منها ، تكون مدة ولاية الرئيس الانتقالي فيها لعامين) –وهي الوثيقة الوحيدة المشعة لاختياره رئيسا انتقاليا للجمهورية اليمنية – من خلال الانتخابات الرئاسية في ٢١ فبراير ٢٠١٢م التي أقيمت على مرشح واحد (أشبه بالاستفتاء) ، ثم انتهت الفترة الإضافية (التمديد لسنة كاملة) الممنوحة له في الجلسة الختامية.

– **ايقاف التمدد الايراني:** الإجابة على التساؤل القائل: لماذا لم تهاجم السعودية والإمارات إيران نفسها؟ ولماذا خصت السعودية اليمن بعدوانها المباشر من بين كل البلدان التي تتهمها ب(التمدد الإيراني)؟ يفيد أن هناك أسبابا حقيقية أخرى كانت وراء العدوان.

– **حماية الامن العربي والخليجي:** فهو أيضا ذريعة مفضوحة؛ إذ يتبين أنها مجرد ادعاءات فارغة ، وعبارات تلوكها دول العدوان ولا واقع لها على الأرض ، ولا يوجد دليل مادي محسوس عن كيفية الخطر الذي يشكله اليمن على الأمن العربي والخليجي.[2] الى تسوية سياسية بدعم دولي، وكذا وضع خطة اعادة اعمار مادية ومعنوية واقتصادية شاملة كلما يتوجب على الولايات المتحدة ان تعما مع الدول الاعضاء في مجلس الامن للأمم المتحدة، الذي تجاوز التحالف العربي بقيادة السعودية، على ضمان أن أي تدخل عسكري أخر في اليمن سيكون وفقا للفصل السابع في ميثاق الامم المتحدة.

وبالرغم من عدم التزام الولايات المتحدة بأي قوات مقاتلة في هذا الصراع، الا انها تلعب دورا محوريا وعلى الصعيد الدبلوماسي، لعبت الولايات المتحدة دورا هاما وواضحا في اعادة اطراف الصراع الى حالة

[1] نوفل وآخرون، **مرجع سابق**، ص19.

[2] بلال محمد الحكيم، **الاسباب الحقيقية للعدوان الامريكي على اليمن**،(صنعاء: المجلس الاسلامي، 2018).ص ص،17-21.

الحوار وعليه فإن على كومة اوباما ان تعمل مع دول الحوار في اليمن وبقية المجتمع الدولي من اجل تأمين طرف ايصال المساعدات الانسانية وانهاء لصراع والتوصل.[1]

المكاسب الامريكية في اليمن: تمثلت الرؤية الامريكية في:

1- **محاربة الإرهاب:** سيمثل مساعدة قوات التحالف العربي فرصة ليس لها مثيل لسحق تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب الذي يتخذ من جنوب اليمن مقرا رئيسيا له، ويمثل خطراً إقليمياً ودولياً، وسبّق أن أكدت الإدارة الأمريكيَّة أن التنظيم يهدد الأمريكيين في الداخل إضافة إلى دول أوروبا، خاصة بعد أن سبق وشن هجمات على المصالح الأمريكية منذ تسعينيات القرن الفائت.

2- **مواجهة إيران:** على غير التدخل في سوريا والعراق يمثل التدخل الأمريكي في اليمن بمساندة حلفاءها مواجهة لإيران وإيقاف خططها الشرق أوسطية المهددة لدول الخليج العربي، فالتدخل في سوريا يصطدم بروسيا والصين، كما أن تعقيدات العراق وولوج إيران المبكر فيها لن يسمح بإيقاف المنهجية الإيرانيَّة المتبعة مع الميليشيات المسلحة، وذات الأمر في لبنان، فاليمن ليست محورية بالنسبة لروسيا والصين كما أن حكومتا البلدين مؤيدة تماماً لشرعية الرئيس اليمني، لكن ذلك لن يخلو من تعقيدات.

3- **استعادة الحلفاء القدماء للولايات المتحدة الأمريكيَّة:** حالة عدم الاستقرار في اليمن مصدر قلّق لجيرانها الذين يمثلون حلفاء الولايات المتحدة وبوقف حالة انعدام الأمن المهدد للأمنين الإقليمي والدولي فإن واشنطن تستعيد بذلك ثقة الحلفاء والتحالفات معها بعد أن أصيبت التحالفات الأمريكيَّة الدَّوْلِيَّة بالريبة بعد أن تخلت إدارة أوباما عن اتفاقاتها.

4- **عدم خسارة قوة أمريكية:** لا تعترف القوات الأمريكيَّة بوجود قوات خاصة في اليمن، عدا تلك التي تقوم بعمليات عسكرية من ذلك النوع الذي استهدف قرية "يكلا" في محافظة البيضاء وسط اليمن في 29يناير/كانون الثاني 2017م،([5]) لكنها تؤكد وجود مستشارين عسكريين إما في غرفة العمليات التابعة

[1] بلال راجيو، "سياسة الولايات المتحدة والصراع المسلح في اليمن"(سبتمبر2015)، "،على الموقع الالكتروني التالي: **www.lafe/yemenpeaceproject.org**، (2019/01/03).

للتحالف أو عبر القيادة المركزية الأمريكيَّة للشرق الأوسط. إن ترسيخ عودة الدولة اليمنية بجيش قوي وبمساندة من دول التحالف العربي يعزز الرؤية الأمريكيَّة للإدارة الجديدة بعدم بعث مقاتلين جدد إلى مناطق الصراع.

5- **إعادة الاستقرار إلى اليمن يبعث بتفاؤل دولي وإقليمي بالإدارة الأمريكية الجديدة:** وهذا الأمر ينعكس ذاتيا على الملفات التي عَلقت في عهد إدارة باراك أوباما. ومن شان العودة الأمريكية وبقوة إلى المنطقة، أن يسهم في استعادة واشنطن لنفوذها الذي انحسر بشكل طفيف في منطقة الشرق الأوسط في عهد إدارة (أوباما)، ما أدى إلى الإخلال بالتوازن فيها، وظهور لاعبين جدد أججّوا الصراعات.[1]

[1] "مواجهة الحوثيين في اليمن...رؤية أمريكية"،(مركز ابعاد للدراسات والبحوث)،ص ص،5-6، على الموقع الالكتروني التالي: **www.abaadstudies.org**، (2019/01/12).

خلاصة الفصل الثاني:

ومنه نستنتج من هذا الفصل ان التراع اليمني وخاصة تقدم الحوثيين قد اعطى دفعة قوية في التدخل في اليمن رغم ان السعودية لم تتخذ هذا القرار على المدى الطويل الا ان صانع القرار السعودي استشعر دوره الاقليمي، قد بدا يغيب خاصة بعدالاتفاق النووي الايراني ، وان الولايات المتحدة الامريكية قد بدات بسحب بساط الحماية الامنية لدول الخليج وان ايران لن توقف مطامعها في اليمن،الا ان التراع اليمني وتشعيها وتشعب الاطراف الخارجية فيها هي من اعمق الازمات والخاسر الوحيد والاكبر هو الشعب اليمني الذي قد ورث دولة فاشلة لا تتحكم في القطاعات الحساسة والسياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية.

الفصل الثالث:

تداعيات النزاع اليمني على أمن دول مجلس التعاون الخليجي

عرف اليمن عدت تحولات خاصة بعد التدخل الذي عرفته على المستوى الداخلي، والذي قادته المملكة السعودية مما ترتب عليه عدت افرازات على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والساحة السياسية. والشأن الخارجي سواء على الصعيد الاقليمي والصعيد الدولي وكان لهذا التدخل إعادة ترتيب الملفات الاقليمية وتغيير بعض الرؤى السياسية، ونشأت على خلفية التدخل تحالفات سواء في اليمن أو في ساحة الشرق الاوسط عامة.

فإذا كانت اليمن تشكل الحديقة الخلفية للملكة العربية السعودية، فان الأمن في اليمن هو جزء من الأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي، وعليه فان المملكة السعودية ومن ورائها دول المجلس تعتبر ما يحصل حاليا في اليمن انقلابا على السلطة الشرعية، وان ما يقوم به الحوثيون من سيطرة على مؤسسات الدولة ومرافقها هو اعتداء على السلطة وبتموين ومباركة من طرف إيران بهدف فرض سيطرتها على مضيق باب المندب، مما يشكل تهديدا خطيرا للمنطقة بكاملها حسب الرؤية السعودية، لذلك فان الأهمية الإستراتيجية لليمن بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي تبرز في كونه عمقا استراتيجيا للجزيرة والخليج، مما يجعل منه عاملا مهما لأمن واستقرار المنطقة، ومن ثم لا كن الاستغناء عنه أو إقصاؤه في الوقت الذي يشهد فيه العالم تحالفات إقليمية وتهديدات مستمرة ومتزايدة للمنطقة.

فهناك حاجة خليجية ليمن آمن ومستقر من أجل مواجهة الأخطار المشتركة، هذا فضلا عن أهمية الموقع الاستراتيجي اليمني، وما تمثله من مجال حيوي فهو يطل على البحر الأحمر والبحر العربي والمحيط الهندي، حيث يمثل مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر أهمية مضاعفة في تأمين عبور السفن البحرية الدولية والإقليمية، وما يمثله خليج عدن من أهمية حيث يمر منه ويلتقي عنده أهم ثلاثة ممرات مائية بحرية دولية تتمثل في : الخط القادم من الخليج العربي والخط القادم من شرق وجنوب شرق آسيا، والخط القادم من شرق إفريقيا وجنوبها إلى البحر الأحمر، وتؤثر هذه الخطوط الثلاثة في حركة الملاحة في البحر الأحمر الذي يمثل ممرا مائيا شديد الحيوية لحركة النقل البحري وحركة التجارة العالمية، يربط من جهة جنوب شرق آسيا، وجنوب إفريقيا، وأروبا والأمريكيتين من جهة أخرى .

علاوة على ذلك تقع هذه الممرات للملاحة البحرية في منطقة شديدة التوتر والصراع والفوضى الأمنية، ابتداء من الصومال وجيبوتي وحتى أريتريا وأثيوبيا، مما يمثل تحديا أمنيا لدول مجلس التعاون الخليجي ومنه يمكن تحديد تداعيات النزاع اليمني على دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الاول: التداعيات السياسية والامنية والاقتصادية للنزاع اليمني على دول الخليج.

لقد أظهرت التطورات في الاحداث على الساحة اليمنية أن المجتمع اليمني هو الخاسر الوحيد. حيث انعكست تداعيات هذا النزاع المتعدد الاطراف بين الحوثيين والسعودية وإيران على المجتمع اليمني بشكل الاتي:

المطلب الاول: التداعيات السياسية والامنية.

ادى النزاع في اليمن الى انعكاسات مختلفة من دوله لأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي ظل إدراك بعض دول المجلس لخطورة تطور الأحداث في اليمن خاصة بعد سقوط صنعاء وما تمثله من شوكة في ظهر دول المجلس، سيجعل قادة الدول تقوم بمحاولة امتصاص الموجات الثورية بها، وتتفادي الاضرابات العمالية والحركات الاحتجاجية من خلال التنمية الاقتصادية، والتنازل عن تعقيد بعض الملفات، حيث عملت معظم دول المجلس على القيام بإصلاحات سياسية محدودة، وبذلت جهود في مكافحة الفساد الإداري والتأكيد على سيادة القانون. ففي الإمارات العربية المتحدة، أُجريت انتخابات غير مباشرة للمجلس الوطني الاتحادي الإماراتي، حيث شهدت توسيعاً نسبياً لقاعدة المصوتين، في سبتمبر 2011. كما قامت عُمان ببعض الإصلاحات السياسية استجابةً للاحتجاجات الشعبية عامي 2011 و2012، وتدل على رغبة الحكومة في التحول تدريجياً من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية، على الرغم من أنّ هذا الأمر يحتاج إلى فترة طويلة. بل إنّ بعض الدول الأكثر محافظةً، مثل المملكة العربية السعودية، بادرت بمنح المرأة حق التصويت في الانتخابات البلدية والتي قررت إجرائها في 2015. كما أنَ الفجوة الجيلية أو السياسية داخل الأسر الحاكمة وتطلّع الجيل الآتي إلى السلطة، وغياب هيكل رسمي للخلافة السياسية أو عدم اختباره، ومركزة السلطة المفرطة، علاوة على عدم وجود دور للمواطنين في هيكل الخلافة الملكية السياسية، كل هذا في إطار النمط التسلطي مع الإحباط في ضيق الأفق السياسي قد يدفع بشكل فردي أو جماعي إلى تكوين حركات احتجاجية.[1]

أرست عاصفة الحزم وقائع جديدة في موازين القوى وأحرار اللاعبين ضمن الاقليم وهو ما قد يمثل خطوة كبيرة في رسم الخريطة السياسية للمنطقة لاسيما بعد دخول السعودية طرفا مباشرا في معادلة التوازنات القائمة،

[1] عمرو صبحي،" تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ "2011 ""،((د، ب، ن): Avatar المركز الديمقراطي العربي 7. يناير 2018).على الموقع الالكتروني التالي: **https://democraticac.de/?p=51362** ، (**2019/01/13**).

ليس فقط في اليمن بل في ملفات الاقليم المتشابكة خاصة في سوريا والعراق، وساهمت في ملأ جانب من الفراغ الذي سببه غياب أعمدة التوازن الاقليمي(العراق وسوريا ومصر)نتيجة عوامل مختلفة كغزو العراق2003وتداعيات الثورات العربية ودخول هذه الدول في دوامات العنف والحروب الأهلية.[1]

كما يعكس الفراغ الأمني في اليمن، مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من فقد السيطرة على مضيق هرمز وخليج عدن ومضيق باب المندب وتحولهم لمخاطر العمليات الإرهابية من القرصنة البحرية. وقد ظهر ذلك جلياً، حينما هاجمت مجموعة من القراصنة ناقلة نفط كويتية في خليج عدن في فبراير 2015، حيث زادت المخاوف من عودة ظاهرة القرصنة البحرية في هذه المنطقة الحيوية من العالم. ففي غياب الدولة اليمنية وسيطرة الحوثيين، يرى البعض أنَّ هذا الوضع سيهدد حركة التجارة العالمية والمصالح الإقليمية الخليجية. حيث يمر نحو 16 ألف سفينة تجارية كل سنة من خلال مضيق باب المندب. كذلك فعودة القرصنة ستؤدي إلى ارتفاع تكاليف التأمين بالنسبة لشركات الشحن، مما قد يجعل الشركات تحول طريقها نحو طريق رأس الرجاء الصالح، وهو ما سيضر أيضاً بإيرادات قناة السويس بالنسبة لمصر، ولكن بعض المحللين يشيروا إلي صعوبة عودة القرصنة البحرية في ظل الاهتمام الإقليمي والدولي بتأمين حركة التجارة الدولية، مع تواجد قوات فرنسة وأمريكية وإيرانية وتركية في إطار تحالف دولي لمحاربة عمليات القرصنة.[2]

فبعد أن استطاعت إيران أن تحقق نفوذا سياسيا واقتصاديا وأمنيا واسعا في العراق حيث باتت هي الطرف الاقوى الذي ترغب الولايات المتحدة الامريكية في الحوار معه بشأن مستقبل العراق ومستقبل قواتها وجنودها فيها.

ثم أنه بعد أصبح العراق وسوريا واليمن ساحة النفوذ الايراني، خاصة بعد انسحاب القوات الامريكية الذي خلق فراغا أمنيا سعت ايران لملئه، وتحاول السعودية ودول الخليج بعد عاصفة الحزم أن تضع نفسها موقع القوة

[1] على الفضلي، "عاصف الحزم ومستقبل الشرق الاوسط"، على الموقع التالي: **www.alraimedig.com**، يوم التصفح:10فيفري2019.
[2] صبحي، **مرجع سابق**.

لتحكم في زمام الامور والشعور بنية ايران في التغلغل في كل الامور العربية، بادرت وبشكل مفاجئ بمجارات ايران في المنطقة والاستفادة من تجارب والاخطاء الفائتة.[1]

وتدخلت في اليمن للتصدي للحوثيين والحد من النفوذ الايراني وجمعت تحالف داخل اليمن بعد أن كانت أعداءهم فمثلا اصبح واقع الاخوان في اليمن مع السعودية مختلف لما كان عليه من قبل فإنهم بعد عاصفة الحزم أصبحوا طرفا داعما للتحالف الدولي نظرا لانهم كانوا مستهدفين من قبل علي عبد الله صالح والقوات الموالية له حيث كان صالح والحوثيون يخططان للانتقام من التجمع الوطني للإصلاح (جماعة اخوان اليمن) باعتبارهم أصحاب الدور البارز في اسقاطه خلال تغيير الثورة اليمنية ضد نظامه عام 2011. فتحالف السعودية واخوان اليمن جعل ايران تخوض حربا اعلامية ضد التدخل الذي قادته السعودية لعدم قانونيته والاعلان الايراني الذي يردد دائما أن السعودية تنجر في حرب استنزافية غير معلومة نهايتها.[2]

أما على المستوى الدولي فقد جاء التحالف السني اثر اعلان المملكة العربية السعودية عن تشكيل تحالف عسكري اسلامي سني لمحاربة الارهاب بقيادتها ومشاركة 34دولة عربية واسلامية. وتأسيس مركز عمليات مشتركة في مدينة "الرياض" لتنسيق ودعم العمليات العسكرية لمحاربة الارهاب ولتطوير البرامج والاليات اللازمة لدعم تلك الجهود، ليثير الجدل المتباين في الآراء المؤيدة والمعارضين لتشكيل هذا التحالف تم في 72ساعة فقط. ومن دون مباحثات مكثفة واجتماع مشترك لقادة اركان تلك الدولة.[3]

كما ضم دولا بينها علاقات قوية كمصر وقطر، في حين استثنى دولا عربية فيها تواجد شيعي مثل سوريا والعراق، ويشار الى ان الدول المشاركة في التحالف الى جانب السعودية هي مصر، الاردن، الامارات، باكستان، البحرين، بنغلادش، تركيا، تشاد، توغو، تونس، جيبوتي، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، الغابون، قطر،

[1] أشرف عبد العزيز عبد القادر، "**الصراع المرن: دوائر الاشتباك بين ايران ودول مجلس التعاون**"، على الموقع التالي: **www.siyassa.org/nemsceatvat/2/105/3076**، يوم التصفح: 02أفريل 2019.

[2] محمد إدريس، "**عاصفة الزم: مستقبل خرائط الصراعات في الوطن العربي**"، على الموقع الالكتروني التالي:. **http//arabia.com/news/79909**، يوم التصفح: 02افريل2019.

[3] عباس شومان، "السعودية لها الحق في اتخاذ الاجراءات الكفيلة للحفاظ على امنها"، **الشرق الاوسط**، (ع13554)، (7جانفي 2016)، ص55.

ساحل العاج، الكويت، لبنان، ليبيا، المالديف، مالي، ماليزيا، المغرب، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، اليمن، غينيا، فلسطين وجزر القمر.[1]

وفي ظل التمدد السريع لإيران في المنطقة وانتشار نفوذها داخل اربعة دول عربية مهمة وهي: العراق، سوريا، اليمن ولبنان يبرز بوضوح أن تبني السعودية فكرة انشاء هذا التحالف السني هو التصدي للنفوذ الايراني في الاقليم خاصة بعد تحركات **"الملك سلمان بن عبد العزيز"** لتحقيق مصاله بين تركيا ومصر وهو ما بدى من زيارة الرئيس **"عبد الفتا السيسي"** المصري والرئيس التركي **"رجب طيب ارد وغان"** للمملكة وفي وقت متزامن في مارس2015، وسعي المملكة لرأب الصدع في العلاقات الصرية القطرية من خلال الوساطة والضغط على قطر من أجل إنهاء حملات الجزيرة (**قناة**) المعادية لمصر وهذه الجهود تجلت نتائجها خلال زيارة الامير القطري **"تميم بن حمد آل ثان"** لمصر وحضوره القمة العربية في 28مارس2018، واستقبال الرئيس السيسي له في يمكن اعتباره بداية مصالة جديدة بين الدولتين.

وفي هذا السياق تسعى المملكة لتعزيز علاقات التعاون والشراكة مع دول اسلامية سنية مثل باكستان وضمها للتالف ونظرا لموقعها الاستراتيجي على الحدود الايرانية وامكانية ادائها لدور في تطويق التمدد الايراني خاصة في ظل التوترات الطائفية بين السنة والشيعة على حدود الدولتين وتجلى هذا التقارب في زيارة رئيس الوزراء الباكستاني **"نواز شريف"** للمملكة.[2]

ويشير ظهور التحالف العسكري الاسلامي الى أن صانع القرار السياسي السعودي قد عزم على التحرك في مرحلة ايجابية تحمل أكثر من مؤشر منها:

– استمرار نهج أخذ زمام المبادرة بدلا من الانتظار، وهو نهج سنة الملك **"سلمان بن عبد العزيز آل سعود"** من خلال وقف تمدد وسيطرة الحوثي والمليشيات الموالية للرئيس السابق **"علي عبد الله صالح"** على اليمن.

[1] منار عبد الفتاح، "التحالف السني، الغامض"، **الشرق الاوسط**، (ع13554)،(7جانفي2016)، ص5.
[2] عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص5.

– يستهدف التحالف تهدئة حدة الانتقادات الغربية التي لطالما اشتكت من صمت العالم الاسلامي ووقوفه موقف المتفرج من قضية الارهاب، وقد يكون من أهداف الاعلان عن التحالف تخفيف الحملة الاعلامية التي تستهدف الخليج كمصدر للفكر السلفي الجهادي.

– منع وقوع العالم الاسلامي في شباك مشروع الهيمنة الايرانية بتالفات تحارب الارهاب انتقائيا بدعم روسي ولعزل مشروع طهران الطائفي، فقد تصدرت الرياض قيادة التحالف الاسلامي ليحد من تمدد ايران في المنطقة بمشاريع مفككة للامة الاسلامية والمليشيات التابعة لها.[1]

المطلب الثاني: تداعيات النزاع اليمني على البيئة الاقتصادية لدول الخليج.

دخل الاقتصاد اليمني في مواجهة مع مشكلات عديدة منذ إسقاط الحوثيين للعاصمة "صنعاء" منها : فرار رؤوس الاموال الاجنبية والمحلية وتوقف المشاريع الاستثمارية وارتفاع معدل التهريب الضريبي وتجميد بعض الدول المانحة لمساعداتها لمالية بسبب عدم ثقتها بالحوثيين بالاضافة الى إغلاق أبواب سفارتها بسبب الاوضاع الامنية . وقد خسر الاقتصاد اليمني مليارات الدولارات منذ بدء عاصفة الحزم حيث تضرر عدد من النشأت الاقتصادية. وتوقفت حركة الاستيراد والتصدير وأغلقت منشأة الغاز المسار الوحيد لأبوابها بسبب اقتراب المعارك التي يقودها الحوثيون منها وغادر الموظفون الاجانب اليمن، وقيام الحوثيون بسرقة ونهب عدد من البنوك.[2]

إن الاقتصاد اليمني رغم ما يمر به من ازمات الا انه يملك بعض الخصائص والامكانات ابرزها: منظومة التشريعات الاقتصادية، واطر آليات العمل الاقتصادي، واتساع سوق العمل، وجود امكانيات بشرية هائلة مع انخفاض اجورها، فضلا عن توافر مصادر رخيصة للطاقة ووجود بنى تحتية، وجميعها مقومات لو تم استغلالها يمكن ان تسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول الخليج.[3]

---

[1] عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص ص 6-7.

[2] سيد أحمد ولد أمير، **تطورات الصراع في اليمن وتداعياته**،((د، ب، ن):**تقارير مركز الجزيرة للدراسات**،5أفريل2015).ص6.

[3] حسين محمد القحطاني، **تصور استراتيجي لمستقبل العلاقات السعودية اليمنية**، رسالة ماجستير: (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،2014)، ص99.

كما تعمل المملكة السعودية على هذا الاساس كل ما بوسعها لإعادة الامن والاستقرار لليمن، من خلال دعم الحكومة القائمة لبسط نفوذها على كامل التراب اليمني، والمساهمة في اقامة المشاريع الخدماتية والاقتصادية حتى تتمكن اليمن من القيام بدور اقليمي مثمر في استقرار المنطقة، لاسيما وان التحركات الايرانية تحاول ان تلعب دورا خطيرا في مستقبل اليمن.[1]

إن المصالح الاقتصادية التي تربط السعودية باليمن تجعل العلاقات بينهما علاقات استراتيجية، فاليمن والسعودية تشتركان بحدود تمتد حوالي 1800كم.

يشكل ما يجري في اليمن تهديدا لتجارة النفط السعودي، حيث يمر من مضيق باب المندب أكثر من 2مليون برميل يوميا من الخليج الى اوروبا والولايات المتحدة الامريكية، وتجارة النفط هي الشريان الرئيسي للاقتصاد السعودي واذا ما خضع لتهديد ايراني فإنه يقوض تماما من قدرتها على التوازن مع ايران والاستمرار في الريادة الاقليمية.

على اعتبار ان المملكة السعودية من اكبر المنتجين للنفط في الشرق الاوسط، فهي تستخدم هذه الورقة في صراعها الاقليمي ضد ايران فعلى حد قول وزير النفط السعودية الاسبق **"أحمد زكي يماني"** لتدمير دول الاوبيك الاخرى، يكفي ان ندفع انتاجنا الى اقصى طاقته، ولتدمير الدول المستهلكة يكفي ان نخفض معدلات انتاجنا، وتتخذ السعودية اجراءات لخفض اسعار النفط لمحاولة ضبط السلوك الايراني، حيث تمكنت ايران بعد العقوبات عليها من استعادت 100مليار دولار.[2]

ويعود السبب الاقوى وراء عدم استدعاء الحوثيين للمملكة العربية السعودية الى حاجتهم للدعم المالي، فالموقف الاقتصادي والمالي لليمن لا يسعف الحوثيين للحفاظ على نظامهم دون حصولهم على دعم ومساعدة خارجيين.

---

[1] القحطاني،**مرجع سابق**، ص102.

[2] "مستقبل العلاقات السعودية الايرانية، بوصلة سعودية"، على الموقع الالكتروني: **http://saidib.org/?p=730**، التصفح في: 10فيفري2019.

وبدون الخوض في التفاصيل الدقيقة للخسائر الاقتصادية التي تحملتها السعودية في حربها على اليمن خلال السنوات الماضية، يمكن التطرق إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المنشورة ضمن التقارير الاقتصادية السعودية والتي قد تعطي صورة أولية لحجم الخسائر المالية والاقتصادية السعودية في حربها على اليمن خلال الفترة ، وذلك على النحو الاتي:

- تزايد نفقات الدفاع **"الانفاق العسكري"** بصور سنوية؛ حيث تزايدت من 160 مليار ريال (7.42 مليار دولار) في العام 2015 إلى 190 مليار ريال (7.50 مليار دولار) في عام 2017 وإلى حوالي 210 مليار ريال (56 مليار دولار) في موازنة العام 2018 ،وبمعدل نمو سنوي متوسط يصل إلى 5.9 ،%مع العلم بأن جزءا كبيرا من النفقات العسكرية ونفقات الحرب الاخرى يتم إدراجها ضمن بنود أخرى في الموازنة العامة وبعضها تتضمنه الموازنة.

- تزايد عجز الموازنة العامة خلال السنوات الثلاثة الماضية على الرغم من زيادة ايرادات العامة بصورة كبيرة جراء ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة العوائد المالية لتصدير النفط السعودي، فضلا عن زيادة ايرادات الناتجة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة على المواطنين والمقيمين في المملكة وخفض الدعم الموجه للمشتقات النفطية والخدمات الاساسية؛ حيث ارتفع عجز الموازنة العامة من 5.3 %من الناتج المحلي الاجمالي عام 2014 إلى 8.15 %عام 2015 قبل أن يتراجع العجز بصورة محدودة في العامين 2016 ،2017 ليصل إلى 9.12 %و3.9 %من الناتج المحلي الاجمالي.[1]

من جهتها ايران وعلى الرغم من الازمات الاقتصادية التي توالت عليها بسبب العقوبات التي فرضتها الغرب عليها، الا أن دعمها للحوثيين بقي في تزايد عن السنوات الثلاث الاخيرة، ومنذ عام 2004وحتى 2009قدمت ايران مساعدات مالية وعسكرية للحوثيين وقامت بمساندتهم في حربهم ضد نظام **"عبد الله صالح"**، وتصاعد الدعم الايراني خلال السنتين الاخيرتين، ففي عام 2014 قامت ايران بتدريب العشرات من العناصر الحوثية في قاعدة

[1] منصور علي البشيري، "تقارير حول: التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن وأثرها على أطراف الصراع"،((د، ب، ن): **مركز الجزيرة للدراسات**،28أغسطس2018).ص6.

تابعة للحرس الثوري، فضلا عن قيامها بإرسال عشرة من الخبراء الايرانيين لمساعدة قاعدة المليشيا الحوثية على ارض اليمن، كما تشير الاخيرة.

تنظر ايران الى التكلفة الاقتصادية لوجودها في اليمن على انها خيار لابد منه لضمان امنها القومي، حيث ان العقوبات التي كانت مفروضة عليها، وكذلك تراجع اسعار النفط الى نحو 50 بالمئة منذ يونيو 2014 لم تحدث اثرا على دعم ايران للحوثيين باليمن.[1]

المطلب الثالث: التداعيات الاقليمية للنزاع اليمني على امن دول الخليج.

1- تهديد استقرار دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن نجاح الحوثي في التماسك والاحتفاظ بالمناطق التي يسيطرون عليها كن أن يغير معادلة التيارات الشيعية في منطقة الخليج ككل، فبروز الشيعة بهذه القوة في اليمن يجعل دول الخليج في مرمى أهداف الحركة الحوثية، كما ثل تصاعد سيطرتهم دافعا لإذكاء النعرة الطائفية، وعمليات التقسيم التي آلت إليها العديد من دول المنطقة.

2- عدم استقرار اليمن وسيطرة الحوثي على صنعاء كن أن يترتب عليه العديد من التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتحكم اليمن وقعه الجغرافي في مضيق باب المندب الذي ر عبره تجارة الخليج مع الدول الغربية لا سيما النفط، كما أن اليمن ثل حاجزا لدول الخليج من الهجرة غير الشرعية والتنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة، وثل ظهيرا أمنيا لكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، من خلال حمايته لحدودهما البرية الجنوبية بالنسبة للسعودية والغرب بالنسبة لسلطنة عمان[2].

3- يمثل اليمن فرصة إستراتيجية لإيران، فإذا قامت دولة حوثية مستقلة في الجنوب أو استمرت سيطرة الحوثي على العاصمة صنعاء، فسيكون لإيران موطئ قدم استراتيجي مهم ومباشر على مضيق هرمز إلى بحر العرب، وكذلك فان موقع اليمن الجغرافي المميز على طريق الملاحة الدولية من شأنه ك إيران من تعطيل جزء مهم من خطوط الملاحة الدولية، وبالتالي الإضرار بالمصالح الخليجية والغربية في المنطقة .

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] عمرو صبحي، " تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ "2011 "، أنظر الرابط، **https://democraticac.de/?p=51362**،(2019/02/12).

وما يمكن قوله أخيرا أن العلاقات اليمنية الخليجية تكن على ما يرام في يوم من الأيام لاعتبارات دولية وإقليمية كثيرة، حتى وان مرت في بعض فتراتها بتحسن استفادت اليمن خلاله من الانضمام إلى بعض مؤسسات مجلس التعاون الخليجي، وحتى أثناء هذا الوضع العاصف حاليا فقد عاد من جديد الكلام حول انضمام اليمن إلى المجلس من خلال الاندماج التدريجي الذي بدأ منذ قمة مسقط عام 2000م، وحل مشكل الحدود ب السعودية واليمن .

حيث أن دمج اليمن في الخليج بأي شكل من الأشكال كن أن يحل مشاكله، وأن يحل بعض مشاكل الخليج أيضا، ومن شأن ذلك أن يمثل أحد عوامل الاستقرار في الإقليم، وسيكون له أثر مباشر على استقرار اليمن، شريطة وجود نظام سياسي مستقر، يستثمر الامتيازات التي ستمنحها له دول الخليج في المرحلة لتنمية الأولى لفائدة.

وحسب من نادوا بهذا الرأي فان الانضمام لمجلس التعاون الخليجي وفق منظومة سياسية واقتصاد وثقافية واجتماعية تدريجية، سيكون عاملا من عوامل الاستقرار في اليمن ودول الجوار، بل إن الكثافة سيناريوهات وخيارات الصعود الحو ومستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي، (دراسة للمركز العربي للبحوث والدراسات)، السكانية العالية فيه إذا ما دربت وتعلمت ستكون رديفا اقتصاديا وسياسيا وأمنيا مهما لدول الخليج العربي، التي يعاني بعضها من انخفاض معدل الكثافة السكانية.

وفي المقابل هناك من يرى بان الحديث عن انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي هو حديث متأخر كثيرا، خصوصا بعد أن صار اليمن إلى ما صار عليه من زق، فمشاكل اليمن اليوم وبعد عمليات عاصفة الحزم وإعادة الأمل أصبحت أصعب واعقد من أن تحل بعمل إجراءات وبروتوكولي أو أي صيغة أخرى[1].

[1] صبحي، **مرجع سابق**.

المبحث الثاني: المواقف الاقليمية من النزاع اليمني.

تعددت المواقف على المستوى الاقليمي وتنوعت في الزاع اليمني بين المصالح السياسية والأمنية وهاجس الإرهاب والتطرف، وفيما يلي نبرز أهم هذه المواقف الإقليمية.

المطلب الاول: الموقف الايراني من النزاع اليمني.

ان الموقف الإيراني تجاه اليمن هو أن اليمن القوي والمستقل بغض النظر عن من يحكمه يمثل ربًحا استراتيجيا لإيران. وهنا كفرضية أخرى تقول بأن إيران ترِّكز على بقاء القضايا الوطنية داخل الإطار الوطني وعدم أقلمت هذه الصراعات إذ ستؤدي الأقلمة إلى تزايد حدة الصراع وامتدادها زمنيا وجغرافيا. و يمكن تلخيص تطور الموقف الإيراني في أربع مراحل نبعت من تطورات والتغييرات المحيطة بها من محاولات تغيير مسارها أو احتوائها:

– **المرحلة الأولى:** تمثَّلت بمناصرة إيران السياسية والإعلامية للثورة اليمنية ضد الحكم الفردي لعلي عبد الله صالح واستمرت هذه المناصرة حتى بلورت السعودية أهدافها اليمنية في إطار **"مبادرة مجلس التعاون لحل أزمة اليمن"**. في هذه الفترة كانت إيران تنظر إلى ما يجري في اليمن على أنه امتداد لثورات تونس ومصر، وكانت ترى في سقوط صالح المتحالف مع السعودية والتابع للولايات المتحدة، تطورا استراتيجيا باتجاه زيادة استقلال اليمن وابتعاده عن لعب دور التابع .

– **المرحلة الثانية:** بدأت مع المبادرة السعودية في إطار مجلس التعاون فقد تحفظت إيران على المبادرة باعتبارها محاولة تسويق للمشروع السعودي على حساب الثورة اليمنية وإخراج الشعب اليمني من المعادلة. أي إن حديث المبادرة، وفق رؤية طهران، كان لاحتواء الثورة اليمنية. وإذا أخذنا بالتعويل الإيراني على سقوط حلفاء **"دول الاعتدال"** المتحالفة مع الغرب طريقًا لرسم الحلول وإدارة الأزمات والقضايا الإقليمية إقليميا، لأمكن تفهم الموقف الإيراني من المبادرة السعودية بدقة أكبر.[1]

[1] حسن أحميدان، "تقارير حول الموقف الايراني من تطورات اليمن وجهة نظر إيرانية"،((د، ب، ن): **مركز الجزيرة للدراسات**،25يونيو2015)، ص4.

– **المرحلة الثالثة:** وبدأت بمحاولة تفتيت قوة الحركات والقوى الوطنية البعيدة عن النفوذ السعودي والغربي كأنصار الله والقوى ذات الأجندة المستقلة كالحراك الجنوبي. وكان خيار الحركتين متمثلًا بقيام فيدرالية من إقليمين: أحدهما جنوبي والثاني شمالي، بينما رجحت اللجنة المكلَّفة بوضع تعداد وحدود الأقاليم خيار الستة أقاليم تحت ضغط سعودي وفق الرؤية الإيرانية. كما اغتيل مندوبا أنصار الله في الحوار الوطني وفُرضت حرب سابعة على الجماعة بدأت من دماج وأُدت خلافًا لما ارتآه واضعوها إلى صعود قوة أنصار الله بشكل غير مسبوق. كل ذلك أدى إلى دخول موقف إيران إلى مرحلته الثالثة المتمثلة بدعم التحركات المبنية على استقلال القرار اليمني من الإرادة السعودية.

ومع ازدياد قوة أنصار الله اتساعا في أرجاء اليمن، بدأ القلق الاستراتيجي يسبغ التحركات السعودية التي روجت لتبعية أنصار الله لإيران. بينما يعلم المتتبع لتطورات اليمن أن العلاقات بين الطرفين لم تكن يومًا مبنيَّة على التبعية. وهناك فرق واضح بين التبعية والتقاء المصالح. أدى القلق السعودي الذي تزامن مع صعود نُخب جديدة في الرياض، إلى فرض حرب مدمرة على اليمن بأهداف محددة دون إطار زمني. وقد أدخل العمل العسكري السعودي ضد اليمن الموقف الإيراني مرحلته الرابعة .

– **المرحلة الرابعة:** الواضحة في رفضها لهذا **"العدوان"** والمناصرة للمقاومة اليمنية أمامه؛ فقد شبَّه آية الله خامنئي الحرب السعودية على اليمن بـ**"عمل الصهاينة"** في غزة، كما اعتبر رئيس الجمهورية، حسن روحاني، أن الخطوة السعودية "خطأ استراتيجي كبير لحكومة مبتدئة تظن أن بإمكانها التأثير في المنطقة عبر القوة، وطالب وزير الخارجية **"محمد جواد ظريف"** بالوقف الفوري للحرب على اليمن.[1]

مع دخول السعودية الحرب على اليمن، تصاعد الصدام في اليمن إلى المستوى الإقليمي وفاجأ إيران لسبب بسيط فقد تجاوزت هذه الحرب تقليدًا في التنافس الإيراني–السعودي يقول بعدم الدخول في مواجهات مباشرة بغرض الحِّد من نفوذ الطرف الآخر. وحتى لو سلَّمنا بمساعدات إيرانية لأنصار الله، وهو التبرير اليتيم لحرب دَّمرت اليمن، فالواضح أن إيران لم تدخل في حرب مباشرة لتواجه المَّد السعودي أو غيره في المنطقة منذ تأسيس

[1] مصطفى زهير مصطفى الرزاينة، **السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على المستقبل السياسي لليمن(2011(2015)** ، رسالة ماجستير: (غزة: جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم العلوم السياسية،2017)،ص77.

المملكة السعودية. لذلك، فسرت إيران العدوان السعودي على اليمن باعتباره تصعيدًا ضد خياراتها الاستراتيجية. ورغم ذلك لم تشأ طهران الرَّد علي هذا التصعيد لاعتبارات يمنية وإقليمية ودولية.

يمنيا ومنذ اليوم الأول راهن القرار الاستراتيجي الإيراني على هزيمة السعودية على يد المقاومة اليمنية لضعف المملكة العسكري من جهة ولروح الشجاعة و المقاومة اليمنية من جهة أخرى. و على المستويين الإقليمي والدولي، لم تكن إيران تبحث عن مواجهات تؤثِّر على صورتها كدولة تتحرك بمسؤولية وتبحث عن إحلال السلام في اليمن وغيره من الدول المأزومة في الشرق الأوس في ظرٍف تتوجه فيه إلى اتفاق مع المجتمع الدولي في إطار الـــ 5+1. لذلك كان الدأب الإيراني منصبا على مبادرة بأربعة بنود لتوقف العدوان السعودي وبدء الحوار اليمني-اليمني وتشكيل حكومة ائتلافية.[1]

لم تلق المبادرة الإيرانية ترحيبًا من قبل السعودية وحلفاء الرهان على عاصفة الحزم؛ فقد اعتبرتها الأوساط السعودية محاولة لتجميل الصورة بينما تنظر إيران إلى اليمن المأزوم بالحرب المفروضة عليه على أنه تهديد إقليمي يزداد خطر ازدياد قوة القاعدة و"**داعش**" فيه وتزلزل موقع "الدولة" بغض النظر عن "الحكومة" ومن يحكم صنعاء. لذلك انصبَّت الجهود الإيرانية على أولوية الحل السياسي ليس لخوف من هزيمة حلفائها اليمنيين، كما يُطرح في الإعلام السعودي والعربي، بل للحِّد من الخطر المتصاعد هناك والذي يمكن اعتباره نتيجة لقرار تفتيت القوة اليمنية الصاعدة وضرب محاولة استقلال قرارها من قبل الرياض. من هذا المنظور، يمكن الكلام عن هدف آخر للمبادرة الإيرانية وهو الوقوف أمام الخيار الاستراتيجي السعودي المتمحور حول لجم التوجه الاستقلالي لليمنيين.[2]

و على الرغم من مضي أكثر من ثلاثة أشهر على بدء "عاصفة الحزم"، ما زالت الطائرات السعودية تقصف المدن اليمنية دون جدوى إذ لم يتحقق حتى الآن أي من الأهداف المعلنة عند بداية "العاصفة". والواضح أن الرهان الإيراني على أن الرياض لن تحصل على ما تصبوا إليه في اليمن بدأ يؤتي ثماره، إلا أن الإيرانيين سجلوا حرصا على إيصال الوضع اليمني إلى حل يُرضي الأطراف وينهي الأزمة. و يمكن تعليل ذلك بالأسباب التالية:

---

[1] زهير، الرزاينة، **مرجع سابق**.

[2] قاصد محمود، "الازمة اليمنية.. الى أين؟"، (الاردن: **مركز دراسات الشرق الاوسط الاردن**، (ع09)، شباط/فبراير،2015)، ص11.

أولا: تأكيدها على الحل السياسي: تُبدي إيران لمنافسيها الإقليميين وللمجتمع الدولي حرصها على الحلول السياسية العسكرية للأزمات على الرغم من أن الورطة هناك سعودية وليست إيرانية.

ثانيا: تنقل إيران رسالة الوقوف إلى جانب حلفائها عبر العمل على احتواء الأزمة دون تحجيم إنجازاتهم الداخلية والخارجية، وهي رسالة مواجهة لحلفائها ومنافسيها على حدٍّ سواء.

ثالثا: تبحث إيران عن أية فرصة في المنطقة لتُبدي زيف الادعاء بأن إيران لاعب ينشر الفوضى وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وهو ادّعاء ازداد تكرارا مع اقتراب موعد الاتفاق النووي بغرض تقويضه أو تأجيله على أقل تقدير.[1]

المطلب الثاني: موقف السعودية من النزاع اليمني.

تاريخيا تولي السعودية اهتماما كبيرا لمجريات الاوضاع في اليمن كدولة جوار لاعتبارات سياسية وامنية، واحتفظت المملكة باستمرار بعلاقات قوية وتأثير واضح في التوجهات السياسية اليمنية، وحينما شهدت البلاد ثورة شعبية واحتجاجات واسعة استمرت شهورا في العام 2011ضد النظام الحاكم في اليمن، دعمت السعودية حليفها سابقا "علي عبد الله صالح" قبل أن تلعب دورا مهما في بلورة صيغة سياسية انتقالية عبر المبادرة الخليجية التي تخلى صالح بموجبها عن الرئاسة لنائبه منصور هادي.[2]

أولا: موقف السعودية من صعود الحوثيين في اليمن.

أظهرت التطورات الاخيرة ان الرياض هي الخاسر الاكبر مما جرى، بسبب حساسية اليمن بالنسبة لحدودها الملاصقة لها تماما، التي ترتبط معه بشريط حدودي طويل، ويعتبر اليمن بمثابة عمقها الاستراتيجي أو حديقتها الخلفية، تتأثر بما يجري فيه بشكل مباشر، وبطبيعة الحال لا تتحمل المصال الاستراتيجية السعودية خسارة اليمن لمصلحة طرف اقليمي منافس، لما يتمتع ليمن من موقع استراتيجي فريد، فهو يمسك بزمام مفاتيح الباب الجنوبي

[1] أحميدان، **مرجع سابق**.

[2] نوفل، **مرجع سابق**.

للبحر الاحمر، وهناك تداخل وثيق بين مضيقي هرمز وباب المندب، فهذا الاخير يمثل طريقا للناقلات المحملة، وهناك تداخل وثيق بين مضيقي الخليج باتجاه اروبا، كما يربط حزام امن الجزيرة والخليج العربي.[1]

وفي اعقاب تسلم الملك سلمان للحكم في السعودية ثمة دعوات وربما توقعات بشأن مراجعات للسياسة الخارجية للمملكة في ضوء التهديدات الخارجية، وأهمها زيادة النفوذ الايراني في اليمن من خلال سيطرة الحوثيين، وهو تحديد يتطلب انخراط أكبر من قبل السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في ل الازمة اليمنية وإعادة الاستقرار الى البلاد.[2]

وارتباطا بالحالة اليمنية دائما، يمكن العزم بأن دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربي السعودية ترسخت لديها القناعة الاستراتيجية بضرورة التدخل العسكري والعمل على تصحي التوازنات التي ضربت المنطقة، ومحاولة اعادت رسم موازين القوى في الشرق الاوسط قبل فوات الاوان، خصوصا وان ايران وضعت يدها عمليا، على الكثير من الدول العربية، وعلى رأسها لبنان والعراق واليمن، وأصبحت العواصم الخليجية في مرمى نيران صواريخ المليشيات الارهابية المدعومة من ايران.[3]

وبالتالي تعتبر السعودية سيطرة الحركة الحوثية على الاوضاع الحوثية على الاوضاع في اليمن أنها تقوي التهديد الايراني لأمنها القومي، وقد تهدد صادراتها النفطية وحركتها التجارية مع العالم فيها اذ وصلت السيطرة الحوثية الى مضيق باب المندب مستقبلا، وكذلك اعلنت السعودية تعليق أعمال سفارتها في العاصمة صنعاء وقال مصدر مسؤول بوزارة الخارجية لوكالة الانباء السعودية "واس" انه نتيجة لتدهور الاوضاع الامنية والسياسية في العاصمة اليمنية صنعاء، فقد قامت السعودية بتعليق كافة الاعمال السفارة في صنعاء واجلاء كافة منسبيها الى بلادهم، واعلنت دول عربية واجنبية اغلاق سفاراتها في العاصمة صنعاء معللة ذلك بتدهور الوضع الامني الذي

---

[1] سفيان أحمد محمود الشنباري، **السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني2011-2015**، رسالة ماجستير: (جامعة الازهر: كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2016)، ص137.

[2] نوفل، **مرجع سابق**.ص20.

[3] عبد الحق الصنابيي، "التدخل السعودي في اليمن...طموحات شخصية أم مقاربات أمنية"، على الموقع الالكتروني: **http://m.nespress.com**، تاريخ التصفح:26يوليو2018.

تشهده البلاد، فكان هدفها من غلق تلك السفارات وضع جماعة الحوثي التي تسيطر على مقاليد الحكم في عزلة عن العالم وذلك بالهجرة الجماعية للدبلوماسية.[1]

ومع تزايد خطر الحوثيين في اليمن ودعمهم من قبل ايران وهذا شكل تهديدا للجانب السعودي حيث ان اليمن تطل على **"باب المندب"** وتمر من خلاله ناقلات النفط وتعتبر اليمن هي الحديقة الخلفية للسعودية والتي طالما استطاعت ان تلعب فيها دور مهم من اجل مصالحها من خلال عدة طرق منها التحكم في شيوخ القبائل اليمنية ونتيجة لهذا الخطر بدأت عاصفة الحزم في مارس 2015حيث تم تشكيل عدد من الدول العربية وكانت السعودية هي قائد هذا التحالف الذي جاء تلبية لدعوة هادي لحماية اليمن من الخطر الحوثي.[2]

فضلا عن تصريحات وزير الخارجية السعودي" سعود بن فيصل آل سعود" الواضح في رفض ما قامت به مليشيا الحوثيين في صنعاء، ثم جاء بيان مجلس التعاون الخليجي الذي أعقبت اجتماعهم في جدة ليرفض بصورة واضحة ما جرى ، مبررا ان دول المجلس لن تقف مكتوفة الايدي، لان أمن اليمن جزء لا يتجزأ من أمن الخليج، حينها أدركت دول الخليج حقيقة ما يحدث، وسقوط اليمن في المحور الايراني المعادي لدول الخليج، فبدأت على عجل في تجميع قوات برية على الحدود مع السعودية اليمنية ونقلت مطاراتها الى عدن، انتظارا للحصول على غطاء دولي من مجلس الامن وجامعة الدول العربية، للضغط على قوات الحوثي وجيش صالح، لكن محاصرة الحوثيين عدن، قصفهم مقر الرئيس هادي الذي اضطر مجبرا الى الخروج من المدينة جعل الخليجيين امام خيار الدخول منفردين في حرب مع الحوثيين وجيش صالح.[3]

وحاولت المملكة السعودية استخدام الاداة الدبلوماسية بعد سقوط عمران عن طريق التوفيق بين صال وهادي وبين صالح اللواء الاحمر لكن الامر لم ينجح، وفي يوم سقوط صنعاء تمت السيطرة من قبل الحوثيين على البرلمان اليمني والقيادة الخاصة للقوات المسلحة ومواقع الحماية الرئاسية وتم نهب الاسلحة وفي ذات اليوم تم توقيع

---

[1] إسكندر النيسي، "صعود الحوثيين ومألات الوضع في اليمن"، **مجلة السياسة الدولية**، الموقع الالكتروني: http://cutt.us/fi8yc، (2019/02/02).

[2] ماجد المذحجي، فارس المسلمي، "أدوار الفاعلين الاقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام"، ((د، ب، ن):مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2018)، ص ص،1-2.

[3] الشنباري، **مرجع سابق**، 138.

اتفاقية (السلم والشراكة الوطنية) بين الرئيس عبد ربه هادي منصور والحوثيين بحضور المبعوث الاممي(جمال بن عمر).[1]

ونجد أن السعودية هنا استخدمت الاداة الدبلوماسية فهي في البداية رحبت بالاتفاقية ولكن سرعنما تراجعت ورفضت ما حدث من خلال تصريحات وزير الخارجية السعودية وتم عقد جلسة طارئة في جدة لوزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي وكان البيان الصادر عن هذا الاجتماع أن المجلس يحذر من تطورات الاوضاع في اليمن وانهيار اجهزة الدولة وان الدول الخليجية لن تقف مكتوفة الايدي جراء ما يحدث في اليمن خاصة بعد سقوط صنعاء وأن أمن اليمن هو امن الدول الخارجية، لكن ما يبدو ما دفع السعودية ودول الخليج للتحرك هو سيطرة الحوثيين على ميناء الحديد ذات الاهمية الخاصة.[2]

وبسبب تطور الموقف السعودي من ملف الاخوة المسلمين عموما، وخاصة مصر الامر الذي ادى الى تراجع الاهتمام السعودي بالشأن اليمني باستثناء عمل المملكة على منع اي اختراقات مصدرها اليمن لأمن السعودية وتحديدا من طرف تنظيم القاعدة في اليمن وفي المصلة فإن المملكة اليوم تواجه تحديا خطيرا في ضوء العنف الحوثي على حدودها الغربية والجنوبية، علما ان الموقف السعودي ظل غائبا منذ السيطرة المسلحة الحوثية على العاصمة صنعاء، وعدد من المحافظات الاخرى، حيث شهدت المملكة مرحلة انتقالية إستراتيجية بسبب شدة مرض الملك عبد الله عبد العزيز ومن ثم وفاته ومبايعة الملك سلمان ملكا للبلاد، وهو الذي اجرى تغييرات مهمة في صناعة القرار السعودي ، سيكون الملف اليمني بالتأكيد أحد أركانها.[3]

وفي مارس 2015 اطلقت السعودية عملية **"عاصفة الحزم"** بشن غارات جوية واسعة على أهداف الحوثيين وقوات صالح وترافق ذلك مع فرض حصار بحري وجوي من حين لآخر، وتمكنت القوات الموالية لهادي والمدعومة بقوات سعودية و امراتية من السيطرة على اكثر من نصف مساحة اليمن بينما صمد تحالف الحوثيين

[1] محمد جميح ،"المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء"،((د، ب، ن): المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات **سلسلة تحليل السياسات**،2014).ص2.

[2] "بعد سقوط صنعاء.. دول الخليج تحذر لن نقف مكتوفي الايدي في اليمن"، على الموقع الإلكتروني: **http://yemen-now.com**، تاريخ التصفح: 15-12-2014.

[3] أحمد صالح الفقيه، **"علاقات اليمن مع دول الخليج وتطورات ما بعد الانتفاضة"**، (الكويت: مركز الخليج للسياسات،2015).ص9.

وصالح العسكري رغم ضراوة الغارات التي ادت الى مقتل اكثر من عشرة الاف مدني ومأساة ومجاعة لم يشهد العالم مثيلا لها منذ عقود، لكن نهاية صالح جاءت مع اول شرخ في تحالفه مع الحوثيين.[1]

وبهذا شكلت عاصفة الحزم تغيرا جذريا في في سياسة المملكة العربية السعودية من الوسائل الناعمة والانعزال النسبي عن الاحداث الى الوسائل الساخنة والمباشرة ولا تعتبر عاصفة الحزم بالنسبة لصناع القرار السعوديين مجرد عملية عسكرية عابرة، لكنها تأسيس لمبدأ جديد للتدخل العسكري الاقليمي أسماه البعض "مبدأ سلمان" وكانت الرسالة السعودية واضحة في أن المملكة لن ترضى بتسوية سياسة قبل تحقيق نصر عسكري يغير موازين القوى في الداخل اليمني.[2]

ثانيا: موقف السعودية من الحراك اليمني.

قامت الثورة في وقت كان الصراع السعودي الايراني قد بلغ حدا هائلا، فكان طبيعيا أن تدخل الثورة اليمنية في هذا الصراع، فقد أبدت الثورة وتمنت أن تكون ثورة إسلامية بلورتها حتى وان لم تكن شيعية، أما السعودية والخليج فقد صدمت بثورة تقوم في منطقة نفوذها وضد أوضاع هي طرف فيها، فكانت الثورة بمعنى تحديا لها ايضا، ومن ثم بدأت محاولات احتوائها بالمبادرة الخليجية ومساعدة مجلس الامن ومناهضة عناصر الثورة ودعم نظام علي عبد الله صالح حليف السعودية فأدى ذلك الى سهولة الاوضاع في اليمن، مما أدى في النهاية الى ظهور الحوثيين كقوة عسكرية وسياسية متماسكة تحالفت مع صالح وحاولت السيطرة بالقوة على نظام اليمن وصناعة نظام جديد.[3]

كان طبيعيا أن تنظر السعودية إلى هذه الخطوة في ضوء الصراع المحموم مع إيران على أنها صفقة ايرانية للسعودية في عقر منطقة نفوذها. فقررت السعودية للتصدي لهذا الاتجاه بعاصفة الحزم القائمة على افتراض أن تحكم الحوثي في اليمن يجعل اليمن وكرا لنفوذ ايران، مما يهدد الامن القومي السعودي المباشر، فكانت الهجمة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص15.

[2] حسين الوادعي، **"خيارات اطراف الازمة اليمنية في ظل التحولات العسكرية"**،(مركز الجزيرة للدراسات، الثلاثاء 25أغسطس2018)، الموقع الالكتروني: **studies.aljazera.net**

[3]Center for strategic and International studies 2011,globalsecurity forum: http://csisarglfiles/atachments/110608-jones-med.pdf.desember

هدفها اظهار القوة والحركة للسعودية مقابل ظهور ايران في لحظة اتفاق بينها فإن تدخل الحوثي وقعت حرب واسعة خارجية يتم فيها اضطهاد القوة الايرانية، وان سكتت ايران ظهر عجزها عن حماية انصارها ولكن وراء هذه النتيجة دمار اليمن ودمار مؤسساته وبنيته التحتية، وتعاقبت عليها الانقلابات العسكرية، وازدياد اهتمام السعودية بها لإعادة ترتيب أوضاعها دون أن يضرها أن يكون النظام الجمهوري العسكري هو الحاكم في اليمن.[1]

عرف موقف السياسة السعودية من الحركات العربية بالرافض منذ البداية، فقامت مور التوترات المضادة وظلت تقوم بمعية دولة الامارات بفعل ما بوسعها لإحباطها من ذلك انها استضافت اول رئيس عربي مخلوع هو "زين العابدين بن علي" اما بخصوص اليمن والتي تزال القيادة السعودية في الرياض تعد اليمن أولوية في سياستها الخارجية فقد قدمت السعودية رعايتها للحكومة اليمنية في ثمانينات القرن العشرين وما بعدها و لم تقبل بالنفوذ الاجنبي في هذا البلد اطلاقا.[2]

حيث شكلت المبادرة الخليجية التي وقعت في 23تشرين الثاني/نوفمبر2011بين الرئيس السابق علي عبد الله صالح واللقاء المشترك في الرياض الوسيلة الاهم لامتصاص هذا الفائض الثوري والسياسي الى جانب العلاقة الملتبسة بين أحزاب وشباب المستقبل في الثورة، وشكلت العلاقة بين الشباب والقوى القبلية المتضمنة الى الثورة اد المستويات السياسية غير الواضحة، اذ اعلنت القوى القبلية انها جزء من الثورة ولا تستهدف سرقتها من الشباب في حين كان لدى الشباب هواجس متعددة ازاء اغراض هذه القوى التي كانت الى عهد قريب جزءا من النظام.[3]

تأثرت المملكة العربية السعودية من الازمة اليمنية كثيرا، بل كانت هي الطرف الاكثر تأثيرا بما يجري من أحداث، وخاصة بعد ان دخلت هذه الازمة الى نفق مظلم فسارعت السعودية والدول الخليجية الى ايجاد ل للقضية اليمنية، فجاءت المبادرة الخليجية في 23نوفمبر2011لليلولة دون انفجار الاوضاع في اليمن لاسيما بعد ان توسعت قاعدة الانتفاضة بانضمام شرائح اجتماعية مختلفة إلى صفوفها مثل القبائل ومجموعات من الجيش والعمال.[4]

---

[1] Richard C.snyder.etal.2012.foreign.policy.decision making the free press of Galenco. New york.

[2] طاهر حسين علي، "الربيع العربي الاسباب والتداعيات الاقليمية والدولية"، **شؤون الشرق الاوسط**،(العدد 142،2012).ص94.

[3] فرحان، **مرجع سابق**، ص249.

[4] الشنباري، **مرجع سابق**، ص151.

لقد حظيت الازمة اليمنية بأهمية خاصة من دول مجلس التعاون الخليجي والسعودية بذاته، سواء بحكم الجوار الجغرافي أو بحكم وجود أقلية يمنية في السعودية تزيد على المليون نسمة، وقد سارعت دول الخليج بتقديم مبادرة لإيجاد تسوية للازمة اليمنية تحول دون اندلاع حرب أهلية من جانب توافق التدخل عبر العربي من جانب أخر، وقد تضمن المبادرة شرط تخلي الرئيس علي عبد الله صالح عن السلطة لنائبه **"عبد ربه منصور هادي"** بعد أن حصل على ضمانات دولية ومحلية وعلى حصانة قضائية تعفيه من الملاحقة جزئيا فيما بعد، على ان تجري انتخابات رئاسية بعد ثلاثة اشهر يكون عبد ربه هادي المرشح الوحيد فيها، وقد ظل الوضع الميداني عرضة للتراعات الحزبية القبلية ومسرحا للجماعات المسلحة وفي 21شباط2012اسدل اليمنيون الستار على عهد عبد الله صالح بعد33سنة من الحكم وانتخب نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي لفترة انتقالية لمدة سنتين.[1]

نصت الاتفاقي التنفيذية للمبادرة الخليجية على عملية انتقالية تتكون من مرحلتين، المرلة الاولى في تفويض صلاحيات الرئيس صالح لنائبه عبد ربه منصور هادي، وأعقبت ذلك تشكيل حكومة اجماع تقودها المعارضة وتقسم حقائبها الوزارية بالتساوي بين الحزب الحاكم، المؤتمر الشعبي العام، وكتلة المعارضة المكونة من أحزاب اللقاء المشترك، شكل الرئيس الجديد لجنة عسكرية كلفت تخفيف حدة التوترات والانقسامات داخل القوات المسلة كانت قد انقسمت الى فصائل مؤيدة ومناولة للرئيس صالح.[2]

ضمت المبادرة الخليجية التي تعد اتفاقية سياسية اعلنها مجلس التعاون الخليجي وتم التوقيع عليها في المملكة العربية السعودية خمسة مبادئ اساسية وهي:

1-أن يؤدي الحل الذي سيفضي عن هذا الاتفاق إلى الفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره.

2-أن يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وامنة تجنب اليمن الانزلاق الى الفوضى والعنف ضمن توافق وطني.

3- ان تلتزم الاطراف كافة بإزالة عناصر التوتر سلبيا وأمنيا.

[1] سلام أحمد السواعير، **السياسة الخارجية الاردنية تجاه أزمات الربيع العربية 2011-2017**، رسالة الماجستير: (جامعة الشرق الاوسط: كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2017)، ص34.

[2] الشنباري، **مرجع سابق**، ص116.

4-ان تلتزم الاطراف كافة المواقف وكل أشكال الانتقام والملاحقة عن طريق ضمانات وتعهدات تعطي لهذا الغرض.

5-أن يلبي طموحات الشعب اليمني في التغيير والاصلاح.[1]

رحبت المملكة العربية السعودية بتوقيع المبادرة الخليجية، وخاصة انها تعد راعية للقاءات التي جرت بين المعارضة والنظام، كما انها تعد إحدى الدول المهمة التي أسهمت في اعداد هذه المبادرة، لان للسعودية مصالح في اليمن أكثر من الدول الاخرى في المنطقة ويهمها كثيرا الامن في اليمن، وقد عد الملك السعودي عبد الله قبول المبادرة بداية لصفحة جديدة من تاريخ اليمن.

ومنه السعودية نجحت في بداية الحراك الشعبي بضبط اوضاع السياسية في اليمن، بعد تدخلها فيما يعرف بالمبادرة الخليجية وزحزحة الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن الكم ليل محله نائبه "عبد ربه منصور الهادي" لقيادة المرحلة الانتقالية، وحقن الدماء وتجنيب اليمن الانزلاق الى حرب اهلية الا أن جماعة الحوثي والرئيس السابق **"علي صالح"** فهما بأن الفترة الانتقالية لن يكن لهما نصيب الاسد في العملية السياسية.[2]

المطلب الثالث: موقف قطر من النزاع اليمني.

مع الاحتجاجات الشبابية التي اندلعت في اليمن مطلع فبراير 2011بلغ الدور القطري ذروته، فكان وزير الخارجية القطري هو اول من طالب الرئيس اليمني بالتنحي عن السلطة وانخرطت قطر ضمن المبادرة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي لحل الازمة اليمنية قبل ان تنسحب منها في ماي 2011بسبب ما اسمته مماطلة النظام والتأخير في التوقيع على المبادرة ...لكن الواقع أن انسحابها كان مرده:

- اشتراط الرئيس السابق للتوقيع على المبادرة بانسحاب قطر من المبادرة.

[1] ابتسام محمد عبد، "قراءة في المبادرات الخليجية لح ل الازمة اليمنية"،((د، ب، ن): **مركز الدراسات الدولية**، (ع126)، (تشرين الاول2011)، ص118.

[2] الشنباري، **مرجع سابق**، ص ص117-118.

– أنها وجدت المبادرة لا تلبي طموحاتها في ازاحة نظام صالح كليا من السلطة.[1]

ومع تفجر الثورة الشبابية الشعبي في اليمن عام 2011، كان موقف الدوحة معروفا بالانحياز لصف الثورة ضد نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح، الذي حكم البلاد 33سنة، و لم تكن علاقته بالرياض بأفضل حالاتها، غير أن الاخير دخلت حالاتها على خط التطورات اليمنية على نحو قلل من دور الدوحة في الجانبين، وهو الامر الذي يتجسد بالمبادرة الخليجية، التي تم استثناء قطر منها، وعلى ضوئها تم نقل السلطة الى الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، ودخلت تيارات مثل "حزب الاصلاح الاسلامي"، لكن تجدر الاشارة الى ان الحديث في هذه المرحلة على الاقل، عن دعم قطري للحوثيين ولحزب الاصلاح في الان نفسه، وهما أكبر خصمين سياسيين في الساحة اليمنية، انما هو حديث متناقض وغير منطقي.[2]

وباستعراض نشأة وتطور الموقف القطري في اليمن، نجد أنه اتخذ مسارين رئيسيين لتعزيز هذا الموقف:

– **الأول**: رسمي تمثل في تطوير العلاقات بين قطر واليمن كدولتين.

– **الثاني**: غير رسمي وتمثل في اقامة علاقات مع الفاعلين غير الرسميين في اليمن كالتحالف مع حزب الاصلاح والعلاقات مع الحوثيين.[3]

تقول مصادر رسمية أن الدوحة لا توفر سبيلا في تقويض جهود الحكومة الشرعية في إرساء الامن والاستقرار في كامل اليمن ولا تبخل بالدعم على مليشيات الحوثي في عمليات التخريب في المناطق المحررة.

ووفقا للمصادر نفسها، فإن الدوحة تدعم وتمول خلايا في المناطق المحررة، تعمل على تخريب والعمل استخباراتيا لصالحة المتمردين، وفي حملاتها الممنهجة ضد قوات الشرعية التي تخوض حربيا ضد الارهاب، وكان هدف الدوحة الاساسي افشال خطط التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن الذي شاركت فيه بالفعل، وذلك قبل ان ينهي التحالف تلك المشاركة في الخامس يونيو 2017، وعملت قطر على مسارين من انضمامها لهذا

---

[1] مطهر لقمان، "قراءة في ثنايا الدور القطري في اليمن"، على الموقع الالكتروني التالي: **http://www.almesbar.net**، تاريخ التصفح: 18يوليو2018.

[2] " الدور القطري في اليمن...الحقائق ومخيلة الاعلام"، **العربي الجديد**،(صنعاء،16يونيو2017)، على الموقع التالي: **alarabya.co.uk**

[3] مطهر لقمان، **نفس المرجع**.

التحالف الاول دعم المتمردين ماليا ومعلوماتيا وارسال الاحداثيات، بما يجعلهم قادرين على الاستمرار والتهرب من ضربات مقاتلات التحالف العربي، والثاني يتمثل في احتراق مكونات الشرعية.[1]

الخراب في اليمن، أما لماذا اليمن، فالأن هذا البلد المتصارع مع ذاته عليه أن يكون مهددا لأمن وسلامة المملكة العربية السعودية، ونقطة استتراف سياسي وأمني للجزيرة العربية والعالم، هذا الهدف الاساسي للأجندة القطرية في اليمن ويشير الكثير من المراقبين والمهنيين بالوجود القطري في اليمن، إلى أن النظام القطري يعتمد على طرفين (الحوثيين والاخوة المسلمين) كأدوات أساسية في التأثير في المشهد اليمني، وهذا صحيح الى حد بعيد ولكن هذا يجب معه ادراك حقائق أخرى، وهي أن نظام الدوحة كان قد أعطى صورة نمطية خادعة، أنه يحمل استراتيجية لحل النزاعات، وهي خدعة عرفت عن قطر من خلال رعايتها لعدد من المصالح العربية، وكان اليمن أحد هذه الدول العربية التي نفذت اليها قطر، بعد أن كانت قد مكنت أذرعها الارهابية من حوثيين واخوان من مفاصل القوة.[2]

ببروز الازمة الخليجية ان اليمن سيكون بالنسبة الى قطر من اهم ساحات الاشتباك المهيئة ضد خصومها الاساسيين في هذه الازمة " السعودية والامارات" وذلك بالاستناد الى:

- أبعاد المعطى الجيواستراتيجي لموقع اليمن الجغرافي بكل شواهده السابقة والراهنة.

- تجذر الدور لقطري في اليمن وتوغله في كثير من زوايا المشهد اليمني.

- الوجود المادي للسعودية والامارات العسكري والسياسي وغيره في الساحة اليمنية بالشكل والحجم الحاصل حاليا.

- امتداد الصراع القائم في اليمن بمشهد الصراع الاقليمي الجاري في المنطقة.[3]

---

[1] " **مخططات قطر في اليمن لحماية الانقلاب**"،(أبو ظبي: سكاي نيوز، 12يناير2019)، على الموقع الالكتروني التالي: **skynewsarabia.com**

[2] هاني سالم مسهور، "**قطر عراب الخراب في اليمن**"، على الموقع الالكتروني التالي: **http://opinions/articales2018**، تاريخ التصفح: 13سبتمبر 2018.

[3] مطهر لقمان، **مرجع سابق**.

اعلنت قطر انسحابها من المبادرة الخليجية لحل الازمة في اليمن، بسبب المماطلة والتأخير في التوقيع عليها، واستمرار المواجهات التي تتنافى مع المبادر، جاء ذلك بعد سقوط قتيلان في المظاهرات المطالبة بتني الرئيس "علي عبد الله صالح" ووسط دعوات "لجمع حسم" لإسقاط النظام، فقد اعلن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية القطرية أن رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري " **الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني**" أجرى اتصالا هاتفيا مساء الخميس مع الامين العام لمجلس التعاون الخليجي **"عبد اللطيف الزياني"** ,أبلغه بقرار قطر الانسحاب من المبادرة الخليجية، واوضح المصدر أن الدوحة اتخذت هذا القرار مضطرة بسبب التأخير بالتوقيع على الاتفاق في المبادرة مع استمرار حالة التصعيد وحدة المواجهات، بما يتنافى مع روح المبادرة الهادفة الى حل الازمة في اليمن في اسرع وقت بما يحقق طموحات الشعب اليمني الشقيق ويحفظ الامن والاستقرار فيه.[1]

فعلاقة قطر بالجماعات الجهادية...القاعدة الجهادية في اليمن، توجه اتهامات صريحة للدوحة بدعم الارهاب في اليمن على خلفية المكانة الخاصة التي تحظى بها لدى فرع تنظيم القاعدة في اليمن، يعبر عنه نجاحها دون غيرها في اطلاق مختطفين لدى التنظيم أكثر من مرة، فبالرغم من وساطات محلية اختطفهم هذا الفرع، فإن التنظيم تجاوب مع قطر، دون غيرها ثلاث مرات، كان اخرها عام 2013 عندما اطلق التنظيم صراح الرهينة السويسرية **"سليفاني أبرهاردن"** وبسبب ذلك اتهمت دول غربية مثل بريطانيا قطر بدعم القاعدة ماليا وان بشكل غير مباشر، من خلال دفعها المتكرر مبالغ مالية ضخمة لتحرير المختطفين، الى ذلك ثمة اتهامات تثار حول وجود علاقات بين تنظيم القاعدة في اليمن وقيادات حزب الاصلاح القريب من قطر وبعض الشخصيات المحسوبة عليه، كما وترعى قطر شخصيات سلفية مقيمة على أراضيها متهمين بدعم الارهاب، ومنهم القيادي السلفي في حزب الرشاد اليمني ، وتتهم الإدارة الامريكية قطر بشكل صريح بأنها تقوم بتمويل الارهاب.[2]

فالمليشيات الحوثية ليست اداة قطر الوحيدة في اليمن لبلوغ المآرب بل توترات الادلة بشأن الدور القطري المهم جدا في تمويل خزانة فرع القاعدة في اليمن بملايين الدولارات، وكذلك لم تبخل بدعم قياديين من تنظيم الاخوان الارهابي خدمة لمشروعها الذي تصر عبره على الانسلاخ عن محيطها الطبيعي العربي.[3]

---

[1] "قطر تنسحب من المبادرة الخليج لليمن"، على الموقع الالكتروني التالي: **aljazera.net.Goobal**، (2019/02/11).

[2] ، **مرجع سابق.**

[3] "مخططات قطر في اليمن لحماية الانقلاب"، **مرجع سابق.**

فلم تكتفي قطر بدورها الخبيث في دعم الارهاب والمليشيات الحوثي وتنظيم القاعد وحسب، بل امتد دورها لتكون جاسوسا وخنجرا في ظهر اشقائهم العرب الذين ذهبوا الى اليمن بخيرة شبابهم للدفاع عنها وحمايتها من السقوط في قبضة الفرس، فقد أكد **"عمر غماس"** السفير الإماراتي في روسيا، أن قطر زودت تنظيم القاعدة الارهابية مكنتها من تنفيذ هجمات انتحارية ضد قوات اماراتية ضمن التحالف العربي في اليمن، ما أدى لسقوط ضحاياها ضمن القوات الارهابية.[1]

[1] خالد صلاح، "دور قطر الاسود في اليمن"، (القاهرة،14-02-2019). على الموقع الالكتروني: . http://m-youm7.com، (2019/02/25).

المبحث الثالث: سيناريوهات النزاع اليمني.

في ضوء مجريات الاحداث المشار إليها يتميز النزاع اليمني بتعقيده، وذلك لانتقال محور التركيز عليها من جانب الدول الاقليمية لاسيما السعودية وايران والدول الكبرى، ومالها من أثر في تحولات التوازن في المنطقة، والتي كان من أبرز ملامحها عدم الاستقرار بسبب التدخلات الاقليمية، لذا سوف يكون حديثنا عن مستقبل النزاع اليمني متضمنا ثلاثة سيناريوهات استنادا الى متابعة الوقائع كالاتي:

المطلب الاول: سيناريو تفكك وانهيار الدولة اليمنية.

يفترض هذا السيناريو تفكك وانهيار الدولة اليمنية الى عدة دويلات او كيانات ذات حكم ذاتي يكون طابعها على أساس قومي مذهبي نتيجة ظهور مناطق تخضع لسيطرة جهات مختلفة مما يساعد على احتفاظ كل بمناطق نفوذه وسيطرته.

فبالنسبة الى ايران فأنها لن تتأثر كثيرا على وفق معطيات هذا الاحتمال إذ هناك فرصة يمكن لإيران اقتناصها وتتمثل في نشوء دولة أو كيانات شيعية يمكن أن تمثل شريكا استراتيجيا محتملا لإيران، وهو تطور من شأنه قيامها بإعادة ترتيب المشهد الاقليمي لصالحها، فضلا عن ذلك إن دولة ذات طابع إسلامي تتمركز فيها الجماعات الجهادية يمكن أن يشكل ذلك مصدر قلق مما يفضي لحدوث مشكلات أمنية عديدة للفاء إيران. في المقابل فإن السعودية قد تتضرر مصالحها فعليا "في حالة تفكك وانهيار اليمن إلى كيانات أو دول فهي سوف تخسر حليفا استراتيجيا مهما "في المنطقة وساحة مواجهة ضد النفوذ الايراني وتقليص ساحة نفوذها في المنطقة، كما إن وجود دولة شيعية جنوب السعودية يمثل امتدادا للنفوذ الايراني يشكل مصدر تهديد لها، خشية أن يمتد نفوذ هذه الجماعات لأراضيها في نجران وجيزان التي يقطنها نسبة من الشيعة الاسماعيلية وبالتالي يفرض على السعودية الدخول على الخط لتقديم الدعم العسكري لحليفها من أجل تحقيق حضورها ونفوذها والحيلولة دون انهيار وتفكيك اليمن.[1]

[1] فراس عباس هاشم، **"الأزمة اليمنية وتأثيرها في معادلة الصراع الاقليمي الايراني"**، **مجلة الخليج العربي**،(جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية، المجلد(44)،العدد(1-2)لسنة 2016).ص 57.

هذا السيناريو قد يكون مستبعدا بالنظر لكل من إيران والسعودية اللتين لا ترغبان بالدخول في حرب استنزافية أو بالوكالة نتيجة الصراعات المستمرة التي من المحتمل قد تنشئ ما بين الكيانات القائمة في حال تفكك وانهيار الدولة اليمنية، كما أن عدم وجود نية لدى القوة العظمى بالإخلال أو تغير شكل التوازن الحالي وبالخصوص الولايات المتحدة التي مازالت تتحكم بطبيعة التوازنات الاقليمية.[1]

المطلب الثاني: سيناريو استمرار النزاع باتجاهه الحالي.

يستند هذا السيناريو الى افتراض استمرار الوضع الحالي لليمن على ما هو عليه وذلك لادراك كل من ايران والسعودية بالمكاسب التي يمكن الحصول عليها من استمرار الوضع الحالي وذلك لكون النزاع اليمني مكوم بمعادلات اقليمية ودولة ومحسوبة بموازين القوى.[2]

فقد تستطيع ايران من خلال توظيف النزاع اليمني لانتزاع الاعتراف الدولي والاقليمي بها كقوة اقليمية فاعلة ومؤثرة، فضلا عن ذلك تتمكن من الولوج الى الداخل العربي والخروج من العزلة الاقليمية والتقارب واعادة علاقاتها مع بعض الدول العربية بسبب القطيعة، اذ كان يشوبها التوجس والمخاوف، محاولة بذلك الحصول على تأثير دائم على الوضع الراهن والسماح لها بالحضور بقوة في المنطقة، مدعومة بتأييد الدولي لاسيما من روسيا والصين مما عزز دورها في قضايا المنطقة لتحقيق أكثر قدر ممكن من المكاسب ومحاولة جر السعودية الى حرب استنزاف تكون غير قادرة على الاستمرار فيها لوقت طويل بسبب التغيرات في هيكلية السلطة الحاكمة .اما السعودي فهي تبني حساباتها الاقليمية على اساس أن استمرار الوضع باتجاهاته الحالية سوف يتيح لها ذلك لتكون أكثر حضورا في المشهد اليمني ومن ثم الحيلولة دون اخسارها اقليميا او تقويض دائرة نفوذها، لاسيما أنها تعتبر نفسها المدافع عن مصالح السنة في المنطقة بحسب ما تروج له، فهي تخشى حالة الفوضى، فضلا عن ذلك تحاول السعودية بفتح حروب في أكثر من جهة سواء باستمرار عملياتها العسكرية باستهداف الحوثيين في اليمن او بتصعيد من عمليات التنظيمات الجهادية (داعش) في العراق وسوريا الداعمة لها، محاولة بذلك استنزاف القدرات الايرانية المختلفة سواء السياسية او الاقتصادية او العسكرية مستغلة بذلك الوضع الاقتصادي المتهاوي بسبب انخفاض أسعار النفط والعقوبات الغربية، وإيقاف تمددها ف بالمنطقة أو على الاقل إضعاف حلفائها، لتحقيق

[1] هاشم، **مرجع سابق**، ص58.

[2] محمد حسن القاضي، **الدور الايراني في اليمن وانعكاساته على الامن الاقليمي**، (القاهرة: مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، 22نوفمبر 2017)، ص87.

أهدافها في الازمة اليمنية، وانتزاع القوة الاقليمية من ايران بوصفها الموازن الاستراتيجي، وقد ساعدها الموقف الامريكي والاوروبي الداعم لها لتكون أحد المحاور الاساسية الفاعلة بمسار النزاع اليمني.[1]

هذا السيناريو قد يكون مستبعدا بالنظر لعدم رغبة ايران بمزيد من التصعيد والعزلة في المنطقة لاسيما في ظل محاولاتها لتحسين صورتها في المنطقة ومصداقيتها، ورغبتها بمسايرة بعض الاطراف الاقليمية وتحسين علاقاتها الاقليمية مع دول مجلس التعاون الخليجي وبالخصوص السعودية في ظل المكاسب وفرص الربح التي اكتسبتها لاسيما بعد الانفراج الحاصل في ملفها النووي مع الغرب، فضلا عن ذلك لا ترغب السعودية في تشكيل حلقة توتر محيطه بها سواء في العراق او في اليمن وتنعكس على وضعها الداخلي في ظل التغيرات في السلطة الحاكمة واستمرار المطالبات بمزيد من الحقوق والحريات في بعض محافضاتها من المواطنين الشيعة، ووجود اجماع اقليمي بمحاربة التطرف والارهاب وعدم التصعيد ومحاولة التقريب في وجهات النظر ما بين القوى الاقليمية.[2]

المطلب الثالث: سيناريو التغيير نحو اقامة علاقات متوازنة.

هذا السيناريو يفترض ادراك كل من ايران والسعودية ضرورة المزيد من التعاون التنسيق مع الطرف الخر بخصوص القضايا في المنطقة والاتجاه نحو علاقات متوازنة تضمن مصالحها من دون لدخول في تصعيد فيما بينهما. فقد تسعى السعودية لاستخدام بعض الاوراق في المنطقة والمؤثرة كالتراجع من مواقفها الداعم للجماعات المسلحة في العراق وايقاف دعمها للمعارضة السورية بالأسلحة ودفع مزيد من المقاتلين وربما فتح جبهة داخل لبنان عبر حلفائها تستهدف بها حزب الله، وايقاف عملياتها العسكرية في اليمن وعدم استهدافها للحوثيين وحلفائهم، والعمل على انهاء العنف في العراق والضغط على تركيا لمنع تدفق المسلحين من اراضيها باتجاه سوريا، فضلا عن ذلك الموقف السعودي باتفاق الطرفين على تفادي الطابع الطائفي للصراع في العراق واليمن والتنسيق مع ايران لملء الفراغ الناجم في المنطقة بسبب التراجع لبعض القوى، وانشغال الدول العربية بقضايا داخلية وعجزها عن القيام بأدوارها في المقابل تلجأ ايران لتقليل الضغط على دول مجلس التعاون الخليجي في اليمن أو في مسألة البحرين من خلال دعم الحوثيين في اليمن أو الضغط على الاخير بالجلوس للمفاوضات وعدم التصعيد العسكري،

---

[1] عطى عبد الغني الجزار، **السياسة الايرانية اتجاه الثورات العربية(2011-2013)**،رسالة ماجستير: (جامعة الأقصى: أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، برنامج الدراسات العليا المشتركة بين الاكاديمية وجامعة الاقصى : تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، 2015).ص ص،137-138.

[2] الجزار، **مرجع سابق**، ص138.

بالاضافة لعدم تحريك الجماعات المسلحة في العراق للقتال في سوريا وكذلك عدم استخدام الورقة الشيعية للضغط على البحرين، اذ سوف تكتسب ايران من توتر العلاقات بين السعودية وتركيا لإيقاف الضغط على حليفها السوري.[1]

هذا السيناريو يبدو الاقرب للحدوث ويعد مرجحا خلال المستقبل القريب، لاسيما وان التوازنات الاقليمية تغيرت بشكل كامل، بعد التغيير بدأت ايران تحاول ممارسة دور القوة الاقليمية في المنطقة لاسيما بوجود ادراك لدى القوى الاقليمية والدولية بالحاجة للعثور على توازنات جديدة عبر التعاون لاسباب ذاتية تتعلق بخصوصية كل دولة من الدول المرشحة لأداء دور اقليمي، حيث باتت الامور تتغير منذ اندلاع الازمة الى نقطة تحول لقناعة كل من ايران والسعودية بمصالحها المتقاربة وامنهما التي تذهب بالعلاقات بين البلدين بمزيد من التعاون والتنسيق بدل التنافر وبما تفرضه عليهما طبيعة المدخلات والمخرجات باتت تشهدها المنطقة لدورهما كقوة اقليمية فاعلة.[2]

[1] "**عاصفة الحزم في عامها الرابع...هل يريد الخليج الانتصار على ايران أم لديه أطماع في اليمن**"، وحدة تحليل السياسات،((د، ب، ن): مركز الابعاد للدراسات والبحوث، مارس 2018).ص25.

[2] **المرجع نفسه**. ص25.

خلاصة الفصل الثالث:

ان ما يحدث في اليمن هو نزاع معقد وخطير نظرا لتداخل عوامل عدة في مسبباته ، وتداخل مصالح لدول عديدة من الاقليم ومن خارج الاقليم ، وبالتالي زادت من تشابك المسارات والمآلات التي يمكن ان يصل اليها ، فبالإضافة الى العوامل الداخلية المتعددة والتي ساهمت في انفجار الوضع في اليمن تضاف لها العوامل الخارجية المتمثلة في ما شهدته المنطقة العربية من حراك اجتماعي عرف بالربيع العربي هذا من جهة ومن جهة اخرى فأن تقاطع المصالح للدول المحورية في المنطقة ومحاولة كل منها الحفاظ على مصالحها في اليمن ، وكذلك التدخل من طرف الدول الكبرى التي لها مآرب في هذه الدولة في اطار صراع المصالح والنفوذ بين الدول الكبرى في العالم .

وقد ازداد الوضع سوء مع تدخل التحالف العربي بقيادة السعودية فيما يعرف بعاصفة الحزم والتي زادت من حدة النزاع وتفاقم الوضع الامني في المنطقة بكاملها وسيكون له انعكاسات خطيرة فيما هو قادم ،

كما ان هذه التطورات قد جعلت من التنبؤ بمستقبل النزاع في اليمن من الصعوبة بمكان خاصة في ظل استمرار الاشتبكات المسلحة بين مختلف الاطراف وتفاقم الاوضاع الانسانية في اليمن وبالتالي فان الوقوف على حل لهذا النزاع او حتى محاولة وضع لسيناريوهات لمستقبله تعد عملية صعبة اذا ما نظرنا الى ما يجري على ارض الواقع.

الخاتمـــة

ان النزاع في اليمن قد ادى الى تداعيات على مختلف الاصعدة ، فلقد كان لوضع اللااستقرار في اليمن الى تأثيرات على المستوى الاقليمي في منطقة الخليج ، حيث ادى النزاع في اليمن الى تعقيد المشهد اليمني في منطقة الخليج بكاملها، وذلك راجع للأهمية الاستراتيجية لليمن بالنسبة للدول الخليجية خاصة السعودية وإيران ، حيث ان هذا النزاع ادى الى غموض في مستقبل المنطقة .

كما ان النزاع في اليمن اثبت فشل مختلف الجهود المحلية والإقليمية والدولية التي بادت الى حل هذا النزاع منذ اندلاعهفالدعم الايراني اللامحدود للحوثيين يقابله دعم واضح للحركة الانفصالية في الجنوب ودعم سياسي لبعض الأحزاب التقليدية والأحزاب الصغيرة وبخاصة التي أسست بعد ثورة الشباب في اليمن من قبل السعودية. مما ادى الى عدم استقرا في المنطقة وتزايد حدة النزاع وبالتالي تأثر الامن في المنطقة بأكملها.

تتوفر في الأزمة اليمنية جميع الشروط التي تؤهلها للاستمرار سنوات طويلة ، فلكل طرف من أطراف الأزمة اليمنية هدف معين يسعى إلى تحقيقه سواء أكان بالقتال أم بالمفاوضات أم بكسب الوقت لتهيئة ظروف إقليمية أم دولية تخدم أهدافه. إن عملية السلام في اليمن ما زالت تتراوح مكانها بسبب التركيز على الحل العسكري للأزمة في اليمن ، لذا ينبغي أن تتضمن أي استراتيجية للتعامل مع الفرقاء في اليمن عنصر المشاركة والاندماج في أي عملية سلام مستقبلية فالحوثيون مثلا: سيبقون جزءا من الصراع الدائر إلى أن يصبحوا جزءا من الحل ، كذلك القوى الجنوبية الصاعدة المنادية لانفصال الجنوب بحاجة إلى تحييد، وأولى هذه الخطوات حل المظالم، و حل المطالب العادلة لأهل الجنوب لتفادي السيناريو الأسوأ المتماثل في الانفصال

وقد تم معالجة هذه الإشكالية على امتداد ثلاث فصول انطلاقا من فرضيات الواردة في مقدمة الدراسة، لذا سيتم في هذه الخاتمة الوقوف على نتائج اختبار هذه الفرضيات وما تم التوصل إليه من نتائج، مع تقديم تساؤلات بمثابة آفاق للبحث..

- يمكن فهم علاقة النزاع بالامن من خلال النزاع في اليمن، فالنزاع في اليمن قد ادى الى تعقيد المشهد الامن في اليمن وأثر على أمن دول الخليج الاخرى.

2- تعدد الاسباب واختلاف الاطراف المشاركة في النزاع اليمني زادت من تعقيد طبيعة النزاع ، فالنزاع في اليمن متعدد الاطراف وله دوافع وأسباب مختلفة مما ادى الى عدم القدرة على فهم ما يجري بالضبط وبالتالي عدم الوصول الى حلول للنزاع.

3- يؤدي اللإستقرار الداخلي في البيئة الأمنية اليمنية إلى تأثر البيئة الأمنية الإقليمية.وهذا ما هو واقع فالنزاع في اليمن قد ادى الى تدهور الوضع الامني في اليمن ، وانتقل هذا إلى المستوى الاقليمي لمنطقة الخليج، فتأثير النزاع اليمني امتد ليصل الى امن المنطقة ككل.

نتائج الدراسة:

- بينت الدراسة أن دول الخليج وعلي رأسها المملكة العربية السعودية لم تحسن قراءة المشهد السياسي بشكل جيد وبخاصة الأزمة اليمنية مما زاد من التحديات على الصعيد الأمني في ظل عدم وجود رؤية مشتركة لدول الخليج تجاه الأزمة في اليمن-

- أكدت الدراسة أن الأطراف اليمنية الداخلية تقوم بدور مهم في تأجيج الصراعات الإقليمية خاصة بين إيران والسعودية، في ظل استقواء أغلب الأحزاب السياسية اليمنية بالخارج لحل المشاكل الداخلية في اليمن -3 .أبرزت الدراسة أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وغياب العدالة وهيبة الدولة في اليمن من أهم الأسباب التي تعوق أي جهود لإحلال السلام فيها ، فأي جهود سياسية لا تتطرق لتلك المشاكل سيكون مصيرها الفشل .وأوضحت الدراسة أنه من الصعب إيجاد حل للأزمة في اليمن بسبب الاستقطاب الدولي، وعدم تلاقي الإرادات الدولية والمحلية لإنهاء الأزمة اليمنية

- التدخل في اليمن جاء بناء على موافقة الولايات المتحدة الامركية التي مزالت تسيطر على اللعبة في الشرق الاوسط

- الصراع في اليمن بين إيران و السعودية هو صراع من اجل النفوذ جسده التباين في المذهب الوهابي و المذهب الشيعي

- تسعى السعودية للقضاء على تنظيم الحوثيين الأنه يشكل خطر على امنها القومي كما انها تسعى لإراحة علي عبب الله صالح من الساحة السياسية اليمنية يمكن لإيران التنازل للسعودية عن ملف اليمني إذا ما تنازلت السعودية عن ملف العراقي و السور

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المصادر

القرآن الكريم.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

أ –الكتب:

1. أبو الهيجار وسام ، **دوافع وتداعيات التحرك السعودي**، (الخليج اولاين،17أفريل2015).
2. أبو طالب حسن، **التصدع الداخلي: مأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية** ،(القاهرة: الاهرام، 2011).
3. الحسن سعداوي ابراهيم، **حل النزاعات بين الدول العربية**،(بغداد: دار الشؤون الثقافية،1978).
4. العتوم نبيل، **طهران وعاصفة الحزم**،(تقارير مركز البحوث للدراسات،2015).
5. المذحجي ماجد، المسلمي فارس، **أدوار الفاعلين الاقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام** ،((د، ب، ن):مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية،2018).
6. بريزات فارس، **الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن** ،(الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2011).
7. بن القاضي محمد، **الدور الايراني في اليمن وانعكاساته على الامن القومي** ،((د، ب، ن): مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، (د، س، ن)).
8. بن محمد بن مكرم جمال الدين ،**لسان العرب من منظور الافريقي المصري**،(لبنان: دار بيروت للطباعة،(د،س،ن)).
9. جحيش عبد السلام، أبكر محمد سليمان، **دور الأطراف الخارجية ي النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في دارفور**،(ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2018).
10. جميح محمد،**المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء**،((د، ب، ن): المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سلسلة تحليل السياسات،2014).
11. جيمس دورتي، ترجمة:وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ،(الكويت: كاضمة للنشر والتوزيع،1985).
12. حداد كمال، **النزاعات الدولية**،((د، ب، ن): الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997).

قائمة المراجع

13. حسن القاضي محمد، **الدور الايراني في اليمن وانعكاساته على الامن الاقليمي** ، (القاهرة: مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، 22نوفمبر2017).

14.سعد نوفل أحمد وآخرون، **الأزمة اليمنية**،(الاودن: مركز الدراسات للشرق الاوسط، 2015).

15.شرقية ابراهيم، **رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية**،(الدوحة: مركز بوكنجر،2013).

16. شنان عبد الحفيظ، **نزاعات الدول الداخلية الاسباب والتداعيات**،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2015).

17. شومان عباس،**السعودية لها حق في اتخاذ الاجراءات الكفيلة لحفظ أمنها**،(الشرق الاوسط،7جانفي2016).

18.صالح الفقيه أحمد، **علاقات اليمن مع دول الخليج وتطورات ما بعد الانتفاضة** ، (الكويت: مركز الخليج للسياسات،2015).

19.عالم أمل، **الصراع السعودي الايراني على اليمن نظرة يمنية**،(الرياض: مركز الجزير للدراسات، 2015).

20.عباس هاشم فراس، **الازمة اليمنية وتأثيراتها في معادلة الصراع الاقليمي الايراني السعودي**،(جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2016).

21.عبد الفتاح منار، **التحالف السني**،(القاهرة: القدس العربي، 20جانفي2016).

22.عثمان إسماعيل مصطفى، **إدارة النزاعات بين الاسلام والغرب**،(القاهرة: مكتبة مدبولي،2014).

23.علبي عاطف، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية**،(مصر: مؤسسة الدراسات للنشر والتوزيع،2010).

24.علي البشيري منصور، **تقارير حول: التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن وأثرها على أطراف الصراع** ، ((د، ب، ن): مركز الجزيرة للدراسات،28 أغسطس2018).

25.علي حسين عمار، **التحديث ومسار البنى الاجتماعية والتقليدية: حالة اليمن** ،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

26.فاضل عباس فضلي نادية، **الربيع العربي في اليمن**، (بغداد: دار الكوفة، 2012).

27.فرحات جمانة، **الثورة اليمنية: الخلفية والافاق**،(بيروت: المركز للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

28.فلاني إبراهيم، **قاموس الهدى**، (الجزائر: دار الهدى للطباعة و النشرو التوزيع، (د، س، ن)).

29.قادر حسين، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**،(باتنة: منشور حبر بيلس، (د، ط)،2007).

30.لذهب علي، **ميزان القوى العسكري في اليمن: التحولات والسيناريوهات** ،(مركز الجزيرة للدراسات،26يناير/كانون الثاني،2017).

31.مترسكي الاسكندر، **الحرب الاهلية في اليمن، صراع معقد متباين** ، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

32.مجاهد الشريجي عادل، **الربيع العربي**،((د، ب، ن): دار الكتاب، 2013).

33.محمد الحكيم بلال، **الاسباب الحقيقية للعدوان الامريكي على اليمن**،(صنعاء: المجلس الاسلامي، 2018).

34.محمد عبد الله ناصر الحسني أحمد، **قرارات مجلس الامن ودورها في حل الازمة اليمنية**، (المغرب: المركز الديمقراطي العربي،2017).

35.معلم يونس، **اليمن بين الاصلاح والثورة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

36.ناي جوزيف، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**،(مصر: الجمعية المصرية،1997).

37.ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**،(بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

38.ياسين المخطري عدنان، **مألات التدخل العسكري وانسداد افق المفاوضات** ،(قطر: المركز العربي للأبحاث، 2018).

الكتب باللغة الاجنبية

.1Richard C.snyder.etal.2012.foreign.policy.decision making the free press of Galenco. New york.

ب: الدراسات غير المنشورة

1. أحمد السواعير سلام، **السياسة الخارجية الاردنية تجاه أزمات الربيع العربية 2011-2017**، (شهادة نيل الماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الادب: قسم العلوم السياسية سنة 2017).
2. أحمد محمود الشنباري سفيان، **السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني 2011-2015**، (مذكرة لنيل الماجستير، جامعة الازهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2016).
3. الحنيطي راشد، **مبدأ تصدير الثورة الايرانية وأثره على استقرار دول الخليج الحوثيون في اليمن نموذجا(1994-2013)**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية العلوم السياسية والاتصال، 2012-2013).
4. بن قيصر موسى ،**البعد الجغرافي في النزاع الفلسطيني** ، (مذكرة لنيل الماجستير، جامعة الحاج لخضر-كلية العلوم السياسية،2008).
5. حسين أمجد علي، **الفدرالية كل للنزاعات في المجتمعات التعددية: العراق نموذجا** ، (رسالة ماجستير، جامعة دمرك، قسم القانون، 2010).

قائمة المراجع

6. عبد الله خميس الجزار عطا ، **السياسة الايرانية تجاه الثورة العربية 2011–2013**، (رسالة الماجستير– جامعة الاقصى– كلية الدراسات العليا–سنة 2015).
7. فاطمة الزهراء حشاش ، **النزاعات الدولية ي فترات الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة** ، (مذكرة ماجستير–جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2008).
8. فرات الريس عبد العزيز، **تصور استراتيجي لمواجهة النفوذ الايراني في اليمن وانعكاساته على امن المملكة السعودية**، (مذكرة ماجستير، جامعة نايف، كلية العلوم الاستراتيجية، 2004).
9. كمال سعداوي ، **التسوية للنزاعات الحدودية الافريقية: دراسة نظرية وتطبيقها** ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير القانون الدولي، جامعة قسنطينة، كلي الحقوق والعلوم السياسية،1996–1997).
10. عبد الرحمن برحلة، فاطنة تونس، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية: دراسة حالة: اليمن 2011–2015**،(مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تحليل سياسة خارجية، جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس–كلية الحقوق– بود واو–قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2015–2016).
11. محمد القحطاني حسين، **تصور استراتيجي لمستقبل العلاقات السعودية اليمنية** ،(رسالة ماجستير في العلوم استراتيجية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،2014).
12. مريم قلمي، **الصراع السعودي الايراني في منطقة الشرق الاوسط 2011–2012**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص استراتيجية وعلاقات دولية، جامعة محمد خيضر–بسكرة–كلية الحقوق: قسم العلوم السياسية، 2015–2016).

ج– المجلات والدوريات:

1. أحميدان حسن، **تقارير حول الموقف الايراني من تطورات اليمن وجهة نظر إيرانية** ، ((د، ب، ن):مركز الجزيرة للدراسات،25 يونيو2015).
2. السيف توفيق، **جيراننا الدواعش، جريدة الشرق الاوسط**،(عدد58، "أفريل2015).
3. حسين علي طاهر، الربيع العربي الاسباب والتداعيات الاقليمية والدولية، شؤون الشرق الاوسط، (العدد 142،2012).
4. شومان عباس، **السعودية لها الحق في اتخاذ الاجراءات الكفيلة للحفاظ على امنها، الشرق الاوسط** ، (العدد13554، 7جانفي 2016).
5. عبد الفتاح منار، التحالف السني، الغامض، الشرق الاوسط، (العدد7،13554جانفي2016).

قائمة المراجع

6. عباس هاشم فراس، **الأزمة اليمنية وتأثيرها في معادلة الصراع الاقليمي الايراني**، مجلة الخليج العربي، (جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية، المجلد(44)، العدد(1-2)لسنة 2016).
7. عبد الصمد بازغ، **النزاعات المسلحة غير الدولية، الحوار المتمدن**، (العدد 3627، 3-12).
8. عبد المالك المتوكل محمد، **اليمن الى اين؟، المستقبل العربي**، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 1999).
9. محمد عبد ابتسام ، **قراءة في المبادرات الخليجية لل الازمة اليمنية** ، ((د، ب، ن): مركز الدراسات الدولية، العدد126، تشرين الاول2011).
10. مانغان فيونا وأريكاغاستون، **تقرير حول السجون في اليمن**، (واشنطن: معهد السلام الامريكي، 2015).
11. ولد أمير سيد أحمد، **تطورات الصراع في اليمن وتداعياته** ، ((د، ب، ن): تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 5أفريل 2015).
12. ياسين خضيرات عمر، **مواقف الدولية والاقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الاقليمي للشرق الاوسط**،(المجلد1-العدد1-شهر ماي2016).
13. **عاصفة الحزم في عامها الرابع...هل يريد الخليج الانتصار على ايران أم لديه أطماع في اليمن** ، **وحدة تحليل السياسات**،((د، ب، ن): مركز الابعاد للدراسات والبحوث، مارس2018).

د- المواقع الالكترونية:

1. أحمد العدوي محمد، **الروابط التقليدية والثورات العربية، مجلة الديمقراطية**، (مؤسسة الاهرام، يوليو2011)، على الموقع الالكتروني:**http.//digita/.aham.org.eg/policy.aspx?serial**
2. أحمد جربل أمحمد، **السعودية الجديدة....صورة أم حقيقة؟**، (8أغسطس2018)، على الموقع الالكتروني التالي: http://google/QcEsEr
3. إدريس محمد، **عاصفة الحزم: مستقبل خرائط الصراعات في الوطن العربي** ، على الموقع الالكتروني التالي: http//arabia.com/news/79909،.
4. الصنايبي عبد الحق، **التدخل السعودي في اليمن...طموحات شخصية أم مقاربات أمنية** ، على الموقع الالكتروني: http://m.nespress.com،.
5. الزرقة أحمد، **تحولات الموقف الدولي تجاه اليمن** ، على الموقع الالكتروني التالي: http://mrebpress.net.articales.php/fd9953،
6. الغابري محمد، **اليمن وايران حقيقة الاطماع ومستقبل العلاقات** ، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.alyameny.com

قائمة المراجع

7. الفضلي على، **عاصف الحزم ومستقبل الشرق الاوسط**، على الموقع التالي: **www.alraimedig.com**

8. الماوي منير، **الامم المتحدة واليمن**، على الموقع الالكتروني التالي: http://p.alaraby.co.ku،

9. النعيمي راشد، **عمق استراتيجي وحزام أمن الخليج** ، على الموقع الالكتروني التالي: **http://sawtalmoqawma.php**

10. النيسي إسكندر، **صعود الحوثيين ومألات الوضع في اليمن، مجلة السياسة الدولية** ، الموقع الالكتروني: **http://cutt.us/fi8yc**

11. الهمدان اسماء واخرون، **ادوار اللاعبين في الحروب الدائرة في اليمن، ورقة سياسات** ، على الموقع الالكتروني التالي: http://yemeniaty.com،.

12. الوادعي حسين، **خيارات اطراف الازمة اليمنية في ظل التحولات العسكرية** ، (مركز الجزيرة للدراسات، الثلاثاء 25أغسطس2018)، الموقع الالكتروني: **studies.aljazera.net**

13. **أنواع الصراع ومفهومه**، (قسم البحوث والدراسات)، على الموقع الالكتروني: **http//www.aljazeera.net**

14. بالقراو أحمد، **ردود الفعل الدولية على ثورة الشباب اليمنية** ، على الموقع الالكتروني التالي: http://ar.m.wikipedia.org..

15. جواد جازع، **دراسة في الجغرافيا السياسية** ، على الموقع الالكتروني: **http://www.statistique.mondiales.com-yemen.htm**،

16. حبشي بوعلام، **ماهي أهداف التدخل السعودي في اليمن** ، على الموقع الالكتروني التالي:**http://www.france24.com**..

17. خطار ابو ذياب، **الحزم في اليمن والمشهد الاقليمي في الجديد** ، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.alyemeny.com/article.php?id،.

18. سالم مسهور هاني، **قطر عراب الخراب في اليمن** ، على الموقع الالكتروني التالي: **http://opinions/articales2018**،.

19. شريف خالد، **تبدل الموقف الامريكي من اليمن والدعوة للمفاوضات سلام** ، (15فبراير2019)، على الموقع الالكتروني التالي: www.amandaily.com

20. راجيو بلال، **سياسة الولايات المتحدة والصراع المسلح في اليمن** (سبتمبر2015)، على الموقع الالكتروني التالي: www.lafe/yemenpeaceproject.org.

قائمة المراجع

21.صبحي عمرو، **تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011**، ((د، ب، ن): المركز الديمقراطي العربي 7 يناير 2018)، على الموقع الالكتروني التالي: https://democraticac.de/?p=51362

22.عبد العزيز عبد القادر أشرف، **الصراع المرن: دوائر الاشتباك بين ايران ودول مجلس التعاون**، على الموقع التالي: www.siyassa.org/nemsceatvat/2/105/3076،.

23.عبد المولى مروان، **السلاح والفساد والجهل: أسباب رئيسية في الازمات** ، على الموقع التالي: www.m.ahewar.org،.

24.لقمان مطهر، **قراءة في ثنايا الدور القطري في اليمن** ، على الموقع الالكتروني التالي:**http**://**www**.**almesbar**.**net** ، تاريخ التصفح: 18يوليو2018.

25.محمد العجمي ظافر، **التحالف العسكري الاسلامي في زمن الهياكل العسكري** ، على الموقع الالكتروني التالي: http://studies.aljazeera.net:Resouece2018

26.هاشم عدنان، **امريكا تبحث عن هزيمة ايران في اليمن**، (مركز ابعاد للدراسات والبحوث، 2018)، على الموقع الالكتروني التالي: www.abaadstudies.org .

27.هاوس نشاتام وأخرون، **الفساد وهروب رأس المال والاسباب العالمية للصراع في اليمن** ،(لندن: مؤسسة الخيرية، 2013)، على الموقع الالكتروني التالي: www.chathamhouse.org/yemen2013

28.**الروب الجديدة، استراتيجية للعنف المطلق**،(العدد التاسع والخمسون،2015).

29.**أبعاد جيوإستراتيجية عاصفة الحزم تردع كماشة ايران البحرية** ، على الموقع الالكتروني التالي: http://rawabetcenter/com/archive/5610

30.**الوجود الايراني في اليمن...إلى أين** ، **جريدة الحياة** ، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.alhayat.com/artic/e/9271،.

31.**المواقف العربية والدولية إزاء عاصفة الحزم** على الموقع الالكتروني: **aljzeera**.**net**،

32.**ردود الفعل الدولية على العمليات العسكرية في اليمن** ، على الموقع الالكتروني التالي: **http**://**ar**.**m**.**wikipedia**.**org**

33.**هل غيرت واشنطن موقفها من الحرب التي تقودها السعودية في اليمن** ، على الموقع الالكتروني التالي:**france24**.**com**،تاريخ التصفح: 01-11-2018.

34. **أمريكا تأمر...إنهاء الحرب خلال 30يوما**،على الموقع الالكتروني التالي: **arabic.sputnik.news**، تاريخ

35.**مواجهة الحوثيين في اليمن...رؤية أمريكية** ،(مركز ابعاد للدراسات والبحوث)،على الموقع الالكتروني التالي: www.abaadstudies.org

36.**مستقبل العلاقات السعودية الايرانية، بوصلة سعودية** ، على الموقع الالكتروني: **http://saidib.org/?p=730**،.

37.**بعد سقوط صنعاء.. دول الخليج تحذر لن نقف مكتوفي الايدي في اليمن** ، على الموقع الإلكتروني: http://yemen-now.com ،.

38.**الدور القطري في اليمن...الحقائق ومخيلة الاعلام**، **العربي الجديد** ،(صنعاء،16يونيو2017)، على الموقع التالي:**alarabya.co.uk**

39.**مخططات قطر في اليمن لحماية الانقلاب** ،(أبو ظبي: سكاي نيوز، 12يناير2019)، على الموقع الالكتروني التالي: **skynewsarabia.com**

المواقع باللغة الانجليزية:

1. Center for strategic and International studies 2011,globalsecurity forum: http://csisarglfiles/atachments/110608-jones-med.pdf.desember